الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم التاريخ

نهر ملوية: المجال والتاريخ

(1830م- 1962م)

مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

– خالدية كرابة.

– سومية رخلة.

إشراف الأستاذ:

– أ.د. ودان بوغفالة.

لجنة المناقشة:

أ. د. ياقوت كلاخي	رئيسا	جامعة ابن خلدون – تيارت–
أ. د. ودان بوغفالة	مشرفا ومقررا	جامعة ابن خلدون – تيارت–
د. عبد القادر مداح	عضوا مناقشا	جامعة ابن خلدون – تيارت–

السنة الجامعية:

1443-1444هـ/ 2022-2023م.

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

لله الشكر أولا وأخيرا على ما أنعم به علينا

من تيسير طلب العلم وعلى توفيقه لإكمال هذا البحث

رغم العراقيل والظروف، ومن منطلق قوله عليه الصلاة

والسلام: «من لم يشكر الناس، لا يشكر الله».

بعد أن اكتملت فصول البحث المتواضع نجد أنفسنا ملزمين من

باب الاعتراف بالجميل والشعور بواجب الشكر أن نتقدم بالثناء الطيب

والشكر الجزيل لمن كان سببا في إخراج هذا العمل إلى الوجود، ونخص

بالذكر الأستاذ المشرف بوغفالة ودان على مجهوداته وتوجيهاته، ومن أجل

إتمام هذا الموضوع لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة حمري

ليلى التي لم تبخل علينا بنصائحها في كل مرة، ولا ننسى شكر كل من

ساعدنا في فتمام هذا العمل وكل من وقف حاجزا أمامنا فجعلنا نتسلح

بالإيمان والصبر.

إهـداء

أحمد الله وأشكره الذي أعانني

على إتمام هذا العمل

وأصلي وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين أهدي ثمرة جهدي هذا إلى روح والدي الغالي:

«عابد» وأعلم أنني لن أفيك حقك، إليك يا من ربيتني صغيرة ورافقتني شابة يا من عجزت الأقلام والكلمات شرح ما في قلبي رحمك الله.

إلى كل العائلة الكريمة أمي والإخوة والأخوات.

وإلى كل زملائي في العمل

وإلى كل من كان لهم أثر في قلبي ونسيهم قلمي متمنية لهم التوفيق والنجاح.

خالدية

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أهدي باكورة هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما سبحانه وتعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾.[سورة الأحقاف، الآية: 15]

أهدي ثمرة عملي إلى من سهر على تربيتي ورعايتي إلى من حصد الأشواك عن طريقي ليمهد لي درب العلم أبي.

إلى من تجرعت الكأس فارغا لتسقيني قطرة حب...حبيبة قلبي وسندي أمي الغالية.

إلى كل أفراد أسرتي، وعلى رأسهم الأخ الأكبر

إلى أختي الغالية التي منحتني العزيمة لإتمام هذا العمل.

سـومـيـة

قائمة المختصرات

تر	ترجمة
تح	تحقيق
تع	تعريب
ط	طبعة
م	ميلادي
تق	تقديم
ج	جزء
ص	صفحة
ع	العدد
مج	مجلد
د.ن	دون دار النشر
د.س	دون سنة

مقدمة

يعتبر نهر ملوية تاريخيا أحد أهم الأنهار في المغرب، حيث ذكر كثيرا في كتب التاريخ الشمال الإفريقي، إذ كان يعتبر حدا فاصلا بين موريتانيا القيصرية وموريتانيا الطنجية، وعندما جاء الفاتحون المسلمون أصبح يمثل الحد الفاصل بين المغرب الأوسط والمغرب الأقصى.

ومع بداية التواجد العثماني بالجزائر والدولتين السعدية والعلوية بالمغرب أصبحت العلاقات الجزائرية المغربية تتميز بالهدوء والسلام تارة و بالصراع على الحدود تارة أخرى ولعل من بين أهم أسباب نهر ملوية.

وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، استغل المغاربة هذا الوضع وقاموا بإقتطاع وضم بعض الأجزاء من التراب الجزائري بموجب معاهدة لالة مغنية سنة 1845م، التي تنازلت من خلالها فرنسا عن شريط حدودي كامل من تراب الجزائر ولعل من بين هذه المناطق مدينة تلمسان التي يمر بها نهر ملوية.

– إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق، ونظرا لأهمية الموضوع على المستوى المغاربي الإفريقي والدولي، فإن هذه الدراسة تحتوي على إشكالية جوهرية: ما مدى أهمية نهر ملوية لكل من الجزائر والمغرب ؟

انبثقت عنها مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ما هي الجذور التاريخية للحدود السياسية بين الجزائر والمغرب الأقصى خلال الفترة العثمانية؟

2- كيف كان الوضع الجغرافي لنهر ملوية في العهد العثماني؟

3- ما هو الموقع الجغرافي لنهر ملوية؟

4- ما طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية وما مدى تأثير نهر ملوية على هذه العلاقة سياسيا خلال فترة الاستعمار الفرنسي؟

5- ما هي انعكاسات معركة إيسلي على المغرب الأقصى ومقاومة الأمير عبد القادر؟

6- ما هي بنود معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845م؟

7- ما هي طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية خلال الثورة الجزائرية 1954م- 1962م.

- الهدف من دراسة هذا الموضوع الذي جاء بعنوان نهر ملوية المجال والتاريخ من 1830 إلى 1962 معرفة العلاقات الجزائرية المغربية والعوامل التي ساهمت في تشكل النزاع بين الدولتين عبر التاريخ.

- دواعي اختيار الموضوع: لم يكن اختيارنا للموضوع اعتباطيا ولا محل صدفة، بل حرصنا على البحث فيه لأسباب موضوعية واخرى ذاتية

1- الدوافع الذاتية:

تكمن في أهمية موضوع نهر ملوية باعتباره يقع بين الدولتين الجزائرية والمغربية والصراع الذي حدث بسببه، والرغبة في معرفة الجذور التاريخية لهذا النزاع الحدودي بين الدولتين.

2- الدوافع الموضوعية:

- إبراز العلاقات الجزائرية المغربية منذ العهد العثماني إلى غاية فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر.

- معرفة حيثيات هذه العلاقة التي لا يزال يشوبها الكثير من الغموض إلى يومنا هذا.

- الإطار الزماني للدراسة: أما عن الإطار الزماني للبحث فقد حددناه (1830- 1962) أي منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر إلى غاية إستقلال للجزائر.

- المنهج المتبع: من أجل تقصي الحقائق التاريخية ووصفها، اتبعنا المنهج السردي، وذلك من خلال سرد الوقائع التاريخية ووصف بعض المناطق والتعريف بمواقعها الجغرافية.

– عـرض فصـول البحـث: لمعالجـة حيثيـات هـذا الموضـوع ابتـدأنا عملنـا هـذا بمقدمـة وفصل تمهيدي، يعقبه فصلان وخاتمة وملاحق تتصل بالموضوع اتصالا وثيقا.

خصصـنا الفصـل التمهيـدي لإعطـاء صـورة عامـة عـن الجـذور التاريخيـة للحـدود السياسـية بـين الجزائـر والمغـرب الأقصـى خـلال العهـد العثمـاني حيـث استعرضـنا فيـه التطـور التـاريخي لمنطقـة ملويـة مـن العهـد الرومـاني إلى بدايـة العهـد العثمـاني، ثم تعرضـنا إلى الوضـع الجغرافي لنهر ملوية في العهد العثماني.

وقـد تطرقنـا في الفصـل الأول إلى الوضـع السياسـي لنهـر ملويـة خـلال فـترة الاسـتعمار الفرنسـي ينـدرج تحتـه ثـلاث عناصـر، العنصـر الأول عنوانـه العلاقـات الجزائريـة المغربيـة، العنصـر الثـاني جـاء بعنـوان معركـة إيسـلي وانعكاسـاتها علـى المغـرب الأقصـى ومقاومـة الأمـير عبـد القادر، العنصر الثالث عنوانه معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845.

أمـا الفصـل الثـاني تعرضـنا فيـه إلى العلاقـات الجزائريـة المغربيـة خـلال الثـورة الجزائريـة 1954م- 1962م، ينطـوي تحتـه ثـلاث عناصـر تناولنـا في العنصـر الأول مظـاهر الـدعم المغـربي للثـورة الجزائريـة. أمـا العنصـر الثـاني، عنوانـه مـؤتمر طنجـة ودوره في دعـم الثـورة الجزائريـة اما العنصـر الثالـث تـدهور العلاقـات الجزائريـة المغربيـة، وختمنـا بحثنـا بخاتمـة استعرضـنا فيهـا أهـم النتـائج المتوصـل إليهـا في البحـث، بالإضـافة إلى الملاحـق ثم قائمـة مفصـلة شملـت المصـادر والمراجع.

– أهم المصادر والمراجع المعتمدة في البحث:

اعتمـدنا في إنجـاز هـذا العمـل علـى مجموعـة مـن المصـادر والمراجـع والمقـالات والمجـلات التي تناولت موضوع الدراسة، أهمها:

1- عبـد الـرحمن ابـن خلـدون، المقدمـة الـذي أفادنـا في معرفـة المواقـع الجغرافيـة لـبعض المناطق.

2- عبد الفتاح مقلد الغنيمي الذي أفادنا في تاريخ الدولة الموحدية وتحديد حدودها الجغرافية.

3- قادة دين، الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ قد أفادنا كثيرا في معرفة التطور التاريخي لمنطقة ملوية من العهد الروماني إلى مرحلة ما بعد الفتح الإسلامي.

4- عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية التي أفادتنا في معرفة وضع الحدود في العهد العثماني بالجزائر والدولة العلوية بالمغرب.

5- أحمد إبراهيم خليل، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني (1516-1916) .

6- يوسف مناصرية، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832- 1847.

7 -Alex bellemare, Abd- el kader sa vie politique et militaire, 1863.

- صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي وقفت أمامنا عائقا في إنجاز هذا البحث هي:

- ندرة بعض المصادر التي تصب في موضوع البحث.
- قلة الإمكانيات للوصول إلى وثائق أرشيفية تدعم الموضوع.

وفي الختام لا يفوتنا أن نشكر الله تعالى على إنعامه، وجميل إحسانه وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل، وإن أصبنا فمن الله فهو الموفق لما أراد وإن كان غير ذلك فحسبنا أننا لم ندخر جهدا، وأملنا أن نستزيد من تعليمات وتوجيهات أساتذتنا الكرام أثناء المناقشة.

كما نقدم شكرنا الوافر لكل من ساهم في هذا البحث من قريب أو بعيد.

الفصل التمهيدي:

الجذور التاريخية للحدود السياسية بين الجزائر والمغرب الأقصى خلال العهد العثماني

أولا- التطور التاريخي لمنطقة ملوية من العهد الروماني إلى بداية العهد العثماني.

ثانيا- الوضع الجغرافي لنهر ملوية في العهد العثماني.

تعتبر مسالة الحدود من أهم العوامل التي أثرت في العلاقات الجزائرية المغربية وأدت إلى توترها، فبالرغم من وجود محطات إيجابية ميزت هذه العلاقات ،إلا أن مسألة الحدود تخطت كل الأزمات التاريخية.

أولا– التطور التاريخي لمنطقة ملوية من العهد الروماني إلى بداية العهد العثماني:

أ–منطقة ملوية في العهد الروماني:

ذهبت أغلب المصادر التي تناولت تاريخ الجزائر وشمال إفريقيا القديم إلى تقسيم المنطقة منذ العهد الروماني لثلاث كيانات سياسية، فذكر بطليموس أشهر جغرافي من تلك الحقبة أن نهر ملوية اتخذ كحد فاصل بين موريطانيا الطنجية وموريطانيا القيصرية. ويؤكد هذا الكلام حديث المؤرخ الفرنسي "بروجر" حين بيّن أن الحاجز الطبيعي كان من الوضوح ليفصل ويميز بين الكيانين، ويدفع الرومان لربط موريطانية الطنجية إداريا بإسبانيا، في حين أن بقية إفريقيا الشمالية اتبعت بإفريقيا البروقنصلية.[1]

كانت بداية تشكل الكيانات السياسية بشمال إفريقيا متزامنة مع الصراع القرطاجي الروماني، حيث قامت قرطاج في تونس الحالية بينما شغلت مملكتا ماسينيسا وسيفاقس الجزائر الحالية، وسيطر المور على المغرب الحالي، ثم بعد القضاء على قرطاج وتبعية شمال إفريقيا للرومان احتفظ هؤلاء بأملاك قرطاج كجزء تابع مباشرة لهم تحت اسم إفريقيا البروقنصلية، وقسم الباقي إلى "موريطانيا الطنجية" على تراب المغرب الحالي، "وموريطانيا القيصرية" على جزء من الجزائر الحالية وكان الحد الفاصل بينهما هو نهر ملوية.[2]

[1]– قادة دين، الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ، مجلة العصور الجديدة، مج 7، العدد 27، جامعة الجزائر2، 2018، ص: 204.

[2]– المرجع نفسه، ص: 205.

ب- منطقة ملوية بعد الفتح الإسلامي:

بعد الفتح الإسلامي أضحى شمال إفريقيا كيانا واحدا عرف سياسيا بالمغرب الإسلامي، وصنف جغرافيا إلى ثلاثة أقسام: المغرب الأدنى والأوسط والأقصى، ولبث كل ذلك حتى ظهور مجموعة دول تقاسمت السلطة فيه فكانت أول دوله الأغالبة بالأدنى والأدارسة بالأقصى والخوارج بالأوسط.[1]

اعتبرت الدولة الموحدية أعظم دولة في التاريخ الإسلامي وتمكنت من توحيد المغرب من برقة شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ومن سواحل البحر المتوسط إلى مشارف إفريقيا المدارية جنوبا، كما أنها سيطرت على بلاد الأندلس، كما يشهد التاريخ أن هذه الدولة كانت آخر الدول الإسلامية في المغرب التي وحدت هذه الأرجاء الواسعة الممتدة من حدود مصر غربا حتى ساحل المحيط الأطلسي شرقا، تحت سيطرة دولة واحدة ،وفي هذه الفترة بلغت الحضارة المغربية أوجها إذ كانت تسمى بالعصر الذهبي في تاريخ المغرب، في حين انهارت دولة المربطين في الأندلس وجنوب الصحراء.

كانت مناطق المغرب العربي قد تعرضت إلى انهيار من خلال وجود الموحدين خلال القرن 16 هـ، إذ أخذ حكام كل من تونس والجزائر الاستقلال عن الدولة الأم.[2]

وفي 1226م استولت أسرة الحفصيين على تونس، أما مراكش فقد ظلت خاضعة لحكم الموحدين طيلة 30 سنة وفي عام 1269م استولت أسرة بني مرين من قبيلة زناتة وكانت هناك الحروب الأهلية والمنافسات واستطاعوا الدخول إلى مراكش والقضاء على آخر الموحدين 668هـ /1269م ،لقد سطع نجم أسرة بنو عبد الواد وهم فرع من قبيلة أخرى من زناتة كانوا في حالة بدو يتجولون في جنوبي قسنطينة الذين توغلوا في المغرب الأوسط

[1]- قادة دين، المرجع السابق، ص: 205.

[2]- عبد الفتاح المقلد الغنيمي، دراسة في تاريخ الإسلامي، ج5، ط1، موسوعة تاريخ المغرب العربي، مكتبة مديوني، 1994، ص: 14.

ونـازعوا بـني هـلال المسـيطرين علـى الغـرب الجزائـري، وقـاموا بالسـطو عليهـا وبالـذات تلمسان.[1]

كانـت كـل دويلـة مـن هـذه الـدويلات الثلاثـة تريـد أن تسـيطر وتبسـط نفوذهـا علـى كامـل المنطقـة المغاربيـة، حيـث اسـتغل المغاربـة ضـعف الزيـانيين والصـراع القـائم بـين الأسـرة الحاكمـة فتـدخلوا في تلمسـان وحـاولوا احتلالهـا أكثـر مـن مـرة، وكانـت تلمسـان منـذ نشـأة دولتهـا الزيانيـة عـام 1235م عرضـة لغـزوات المغاربـة مـن المـرينيين الـذين حاصـروها سـنوات عديـدة في أواخـر القـرن 13 م وأوائـل القـرن 14م، لكـنهم لم يتمكنـوا مـن السـيطرة عليهـا، فتـدخلوا فيهـا مـن جديـد حـتى عـام 1348م، ثم غزوهـا سـنة 1352م إلى أن تمكـن الأمـير الزيـاني أبـو حمـوا الثـاني مـن اسـتعادتها سـنة 1359م، وفي عهـده اسـتولى المرينيـون علـى تلمسـان مجـددا سـنة 1360م، ثم غادروهـا، ليعيـدوا غزوهـا سـنة 1372م، حيـث بقيـت تلمسـان تابعـة لهـم حـتى سـنة 1374م، حيـث تخلـوا عنهـا، لكـن نفـوذهم فيهـا لم ينتـه إلا في سـنة 1431م، ولكـن منـذ سـنة 1485م دخلـت الدولـة الزيانيـة مرحلـة مـن الضـعف والانحطـاط حـتى أصـبحت لقمـة صـائغة للإسـبان والعثمـانيين والمغاربـة، فـدخلت مملكـة تلمسـان في دوامـة صـراع بـين هـذه الأطـراف الثلاثـة حـتى قضـى عليهـا الأتـراك 1554م[2]، وبالفعـل تمكنـت الدولـة المرينيـة الـتي سـعت مـن سـنة 1358م إلى توحيـد المغـرب بالقضـاء علـى الـدولتين الحفصـية والزيانيـة، لكنهـا سـرعان مـا تراجعـت قوتهـا نتيجـة تمـرد الأمـراء علـى السـلطة المركزيـة للدولـة، ممـا اضـطرها للتخلـي عـن الدولـة الحفصـية لتركـز جهودهـا بعـد ذلـك لإخضـاع تلمسـان لسـيادتها، وفعـلا تحقـق ذلـك، ولكـن لفـترة قصـيرة لا تزيـد عـن عقـد واحـد أي مـن سـنة 1374م إلى 1384م.[3]

---

[1]- عبد الفتاح المقلد الغنيمي، المرجع السابق، ص: 15.

[2]- محمـد دادة، تلمسـان في دوامـة الصـراع الثلاثـي بـين الاسـبان والعثمـانيين والمغاربـة في القـرن 19، مجلـة العصـور الجديدة، العدد 02، تلمسان، 2011، ص ص: 193- 194.

[3]- غـيلاتي السـبتي، قـراءة في تـاريخ العلاقـات السياسـية الجزائريـة – المغربيـة (1516-1912)، مجلـة الإحيـاء، العـدد 14، جامعة باتنة، ص ص: 511 - 512.

فمن سنة 1384م إلى سنة 1420م، ازداد ضعف الدولة المرينية، فلم يعد سلاطينها باستطاعتهم التدخل في مملكة تلمسان، فخلفتها الدولة الوطاسية[1] من سنة 1420م إلى سنة 1504م، ولكن انشغال هذه الأخيرة بمحاربة البرتغاليين والإسبان، خاصة المنشقين عن السلطة، جعلها تتخلى عن تلمسان.[2]

ثانيا–الوضع الجغرافي لنهر ملوية في العهد العثماني:

أ– الموقع الجغرافي لنهر ملوية:

لقد أجمع المؤرخون مثل البكري وابن خلدون، أن حدود الجزائر– المغرب الأقصى شمالا هو نهر ملوية، أكبر نهر يأخذ مصادره من منتصف جبال تازا الذي يمنح ولادة ملوية وادي زيس جنوبا ويخرج أيضا منه وادي غير الذي يتجه ناحية الوسط، بالانحراف قليلا ناحية الشرق بعد قطع العرق ليجتاز بودة وتمنطيط حتى يتبخر في الرمل بالقرب من بعض القرى المحاطة بالواحات في المكان المسمى رقان، وحول الواد الأخير أقيمت مدن خلف العرق وبالشرق من بواد أين توجد تاسابيت والقصور التي بالشمال منها تيقورارين التي تحيط بحلاف.[3]

يشير "مارمول" المؤرخ الإسباني في عام 1505 حول حدود مملكة تلمسان عند غروب الشمس، تبدأ مملكة فاس أين يفصل بوادين، إحداهما ملوية (مولوية) الذي يصل إلى البحر بالقرب من مدينة "وان" "one" وهي هنين عكس ما قاله "مارمول" عن ابتعادها نوعا ما عن منبع ملوية كما يشترك في مصدره مع الثاني "زيس" الذي ينشأ من

[1]– الوطاسيون: هم فرع صغير من بني مرين وتاذين ينتمون إلى قبيلة زناتة البربرية، ولما دخلوا بني مرين المغرب واقتسمو أعماله ،كان لبني وطاس بلاد الريف، ويذكر بعض المؤرخين، أن بنو وطاس ينسبون أنفسهم إلى يوسف بن تاشفين اللمتوني ومع مطلع القرن الخامس عشر وبعد ضعف المرينيين أقاموا دولتهم في مراكش–أنظر أبو العباس خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى،ج4،دار الكتاب، الدار البيضاء،1955،ص118.

[2]– غيلاتي لسبتي، المرجع السابق، ص: 512.

[3]– بشير حمايدي ، مسألة الحدود في دول المغرب العربي، دكتوراه، قسم العلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، 2016، ص: 204.

جبال "الزياني" ويمر بمدينة قفر سيليون، ليصل إلى سجلماسة ليتحول منها إلى الصحراء كما يعرف عن وادي زيس بأخذ مصدره من جبل العياشي عند آيت عديدو "ليسقي بمياهه المناطق المجاورة.[1]

فملوية نهر كبير ينبع من الأطلس من ناحية الحوز، على بعد نحو خمسة وعشرين ميلا من مدينة كرسلوين فيجتاز أولا بعض السهول الوعرة اليابسة ليصل إلى سهل أكثر وعورة ويبسا بين مفازات أنكاد وكَرْط، ويمر في سفح جبل بني يزناسن ويدخل في البحر المتوسط غير بعيد عن مدينة غساسنة ويقطع هذا النهر في الصيف خوضا على طول مجراه كله، ويوجد فيه قرب البحر سمك جيد.[2]

ويعتبر نهر ملوية الذي يصب بين الحدود الجزائرية ومدينة مليلية، الوحيد من أنهار المغرب الأقصى الذي يصب في البحر الأبيض المتوسط، حيث تصب باقي أنهاره في المحيط الأطلسي، مثل نهر سيبو، ونهر أم الربيع، ونهر أم الرّقراق، ونهر سوس.[3]

كما يعتبر حوض ملوية الذي يقع على الواجهة المتوسطية من أهم الأحواض المائية الوطنية، ويشغل حوض تصريفه حوالي 53726 كلم^2 ويبغ طول مجرى واده حوالي 500كلم، ينبع من الأطلس المتوسط قرب تونفيت، ويوجد مصبه بالبحر الأبيض المتوسط بين السعيدية ورأس الماء، ويتميز بجريانه الدائم، غير أنه يعرف تراجعا مهما في حجم الصبيب خلال السنوات الجافة، وهو مجرى ليس وفير المياه عند خروجه من منبعه في الأطلس المتوسط.

يوجد بمصب ملوية موقعا رطبا ذو أهمية بيولوجية وإيكولوجية يمتد على مساحة تفوق 3000 هكتار.

---

[1]- بشير حمايدي، المرجع السابق، ص ص: 204- 205.

[2]- حسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ص: 250.

[3]- موسى هواري ، بلدان المغرب العربي دراسة جغرافية، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، مج 1، العدد 3، جامعة الجزائر،2021، ص: 05.

ويعتبر من أهم المناطق الرطبة ذات التنوع البيولوجي في الحوض المتوسطي.[1]

يتميز مناخ حوض ملوية بالاختلاف والتباين، وسيادة التأثيرات المناخية المتوسطية شمالا والقارية في الجنوب.

يتوفر حوض ملوية على موارد مائية سطحية وباطنية مهمة لكنها غير كافية لتلبية جميع حاجيات ساكنة الحوض، وبلغ معدل ما يصرفه واد ملوية وروافده من المياه السطحية خلال الفترة بين 1940 و2002 حوالي 987mm3، ويتم تعبئة جزء منها داخل منشآت مائية، والباقي يصرفه واد ملوية نحو البحر الأبيض المتوسط.[2]

ب- جغرافية المغرب الأوسط:

أطلق العرب كلمة المغرب على تلك المساحات الواسعة التي تلي مصر غربا حتى محيط الأطلسي، ولم تكن بلاد المغرب معروفة بهذا الاسم عند الفاتحين المسلمين حينما زحفت جيوشهم على تلك البلاد، بل أطلق العرب على بلاد المغرب اسم افريقية الذي كان سائدا أنذاك لدى البيزنطيين وبامتداد حركة الفتح الإسلامي إلى ساحل المحيط الأطلسي، ومنها إلى بلاد الأندلس أصبح لفظ إفريقية غير كاف لتحديد هذا المجال العظيم الذي انطلق فيه المسلمون ومن ثم بدأ لفظ إفريقية يتقلص شيئا فشيئا، بينما أخذ لفظ المغرب في الظهور وأصبح مدلول إفريقية مقصورا على الإقليم الذي تتوسطه القيروان والذي يمتد من طرابلس "إطرابلس شرقا حتى بجاية أو ملیانة غربا، وصارت تعرف إفريقية فيما بعد.[3]

ميز الجغرافيون العرب الأقاليم البعيدة من بلاد المغرب فأطلقوا عليها اسم المغرب أو المغرب الأقصى وفي الوقت نفسه ظهر مصطلح المغرب الأوسط وذلك على نحو ما جاء

[1]- رحموني فريد ولعوان محمد وأخرون، الموارد الطبيعية بالمغرب ،دن، وجدة ،2019، ص: 30.

[2]- المرجع نفسه، ص: 30.

[3]- محمد زينهم محمد غرب، قيام وتطور الدولة الرستمية في المغرب، دار العلم العربي، القاهرة، 2012، ص ص: 5،6.

عند البكري وأصبح مجرى واد ملوية مثل خط التقسيم الذي يفصل بين المغربين الأوسط والأقصى.[1]

ورد في كتاب ابن خلدون ذكر واضح لحدود المغرب الأوسط حيث قال: «...وأما المغرب الأوسط فقاعدته لهذا العهد تلمسان[2]، وهي دار ملكه وتجاوزه من الشرق الجزائري من بلاد صنهاجة ومتيجة والمدية وما يليها إلى بجاية».[3]

وبهذا فالحد الشمالي للمغرب الأوسط الذي صار دار للرستميين يبدأ من بجاية شرقا إلى واد ملوية وجبال تازة غربا وهذه الواجهة الشمالية للمغرب الأوسط تطل كلها على البحر المتوسط وتمتاز بساحلها الصخري الصلب الذي تتدافع عليه الأمواج التي تزيد من حدتها الرياح الغربية، بحيث يتعذر على السفن المعادية الاستقرار على الساحل، وفي الوقت نفسه توفرت في هذا الساحل ظاهرة الخلجان التي أقام عليها الرستميون موانئهم التي ربطت بلادهم ببلاد المغرب والأندلس وتمتد هذه الخلجان على هيئة أنصاف دوائر مثل: خليج وهران، ومستغانم، وتنس، وشرشال.[4]

ج-جغرافية المغرب الأقصى:

يمتد هذا الإقليم "المغرب الأقصى" من وادي ملوية حتى مدينة آسفي على ساحل المحيط الأطلسي.

---

[1]- محمد زينهم محمد غرب ،المرجع السابق، ص ص: 6-7.

[2]- **تلمسان**: تقع المدينة في وسط المغرب وهي تحتل أهمية كبرى نظرا لأهمية موقعها ومركزها الهام ففي شمالها يقع سهل هنايا الواسع والممتد باتجاه الغرب، أما من الطرف الجنوبي فتحتضنها جبال ذات صخور حمراء كانت مدينة تلمسان قديما تقع في جهة الشمالية الشرقية لمدينة أغادير وكانت تسمى بوماريناص إلى قيام الدولة الزيانية، أنظر: عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص: 59.

[3]- عبد الرحمان ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مج6، د.ن، بيروت، 1959، ص: 208.

[4]- محمد زينهم محمد غرب، المرجع السابق، ص: 07.

وعليه أصبح وادي ملوية خط التقسيم الذي يفصل بين المغرب الأوسط والأقصى.[1]

جاء في كتاب صاحب الاستبصار أن المغرب الأقصى "فيه مدن كثيرة، وأقطار واسعة، وعمائر متصلة، يحد المغرب من آخر المغرب الأوسط إلى بلاد تازا، إلى آخر بلاد المغرب على ساحل البحر الكبير الداخل من البحر المحيط عند مرسى أزمور طولا، وأما عرضا من بلاد طنجة وسبتة إلى بلاد ملوية وأحوازها، وهو أول بلاد سجلماسة إلى الصحراء، وآخر بلاد المغرب، وقاعدته مدينة فاس"[2]

وورد في كتاب ابن خلدون أن المغرب الأقصى يقع"...بين وادي ملوية وهو آخر المغرب من جهة الشرق إلى آسفي حاضرة المحيط وجبال دون من جهة الغرب، والجبال الصاعدة المتكاثفة من جهة القبلة، حيط به البحر الكبير من غربيه والرومي من شماليه، وصار كأنه جزيرة وبلد واحد أحاطت به الجبال والبحار وقاعدته لهذا العهد فاس وهي دار ملكه.[3]

ثالثا– الحدود الجزائرية المغربية في العهد العثماني:

أ– الحدود في العهد العثماني بالجزائر والدولة السعدية بالمغرب (1518م– 1650م):

وجد السعديون منذ أن تربعوا على عرش الحكم في المغرب أنهم أحق بخلافة المسلمين، وكان هذا استنادا إلى نسبهم الشريف الذي يجعل منهم أحق بالخلافة من الترك العجم، ولذلك لم يعترفوا بالخلافة العثمانية وعلى النقيض من ذلك كان العثمانيون يرون أنهم أولى وأحق بالخلافة، فقد اعترف بهم شريف مكة نفسه وأعطاهم مفاتيح الكعبة وتلقب السلطان العثماني بخادم الحرمين الشريفين إلى جانب أن الدولة العثمانية كانت أكبر

[1]– مريم بوخاوش، آثار سقوط الأندلس على بلاد المغرب الأوسط 10.6هـ/16.12م، شهادة دكتوراه، قسم التاريخ، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2015، ص: 21 .

[2]– مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشو وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية، د.ط، العراق، ص: 176.

[3]– عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ص: 208.

قوة إسلامية أنذاك، وانطلاقا من هذا التناقض قام بين الطرفين صراع كان في بعض الأحيان صراعا عسكريا مباشرا وفي بعض الأحيان صراعا خفيا تحت قناع المهادنة، إلا أن هذا لا ينفي وجود علاقة تعاون بين الطرفين في فترات أخرى.[1]

لقد شهدت الجزائر والمغرب الأقصى خلال بداية القرن السادس عشر ظروفا سياسية دفعت نحو تشكل واقع جديد بالبلدين، استمر طيلة القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر، وأدى إلى تكوين نمط معين من العلاقات الثنائية الجزائرية المغربية، حيث أضحت الجزائر جزء من الدولة العثمانية، وبروز الدولة السعدية بالمغرب الأقصى كدولة قوية زحفت من الجنوب إلى الشمال، وسيطرت على فاس سنة 952هـ/1545م.[2]

لقد توجه العثمانيون بمجرد وصولهم لحكم الجزائر غربا وحتى حدود ملوية، إدراكا منهم لحدود المغرب الأوسط التاريخية، فدافعوا عن تلمسان وكامل منطقة الغرب الجزائري ضد الإسبان وضد السعديين المغاربة، واستشهد عروج وأخوه في مسعى الحفاظ على تلمسان سنة 924هـ /1518م ومنذ سنة948هـ/1541م، أضحت هناك حامية عثمانية ثابتة بالمدينة. وجاء تطور الأحداث بعد ذلك يدلل ويثبت الحقائق السابقة، فقد استبسل حكام الجزائر الجدد في الذود عن حدود الجزائر ككل، وعن الحدود الغربية بشكل خاص ولمدة ثلاثة قرون، ومنذ عهد صالح رايس أي منذ منتصف القرن السادس عشر، كان هناك صراع كبير وحروب عديدة لردع السعديين حكام المغرب عن أطماعهم في الغرب الجزائري.[3]

[1] – عز الدين بن سيفي، ملامح من العلاقات السياسية الجزائرية المغربية على عهد الأتراك العثمانيين في الجزائر والأشراف السعديين في المغرب الأقصى، مجلة القرطاس، ع 11، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2019، ص: 36.

[2] – قادة دين، المرجع السابق، ص: 207.

[3] – المرجع نفسه، ص: 207.

لقد كانت العلاقات الجزائرية المغربية مع بداية قيام الدولة السعدية تتسم بالهدوء، وإن صح القول لم تكن واضحة بل ضعيفة، ولكن في عهد أبي عبد الله محمد الشيخ المهدي (946-964هـ/ 1540-1557م) أصبحت واضحة إلى درجة التوتر والعداء والمواجهة، وذلك نتيجة اختلاف الأهداف بحيث كان العثمانيون في الجزائر يتطلعون إلى ضم المغرب الأقصى للخلافة العثمانية، وتحقيق وحدة العالم الإسلامي عامة والمغرب خاصة، أما أهداف السعديين كانت ترسيخ نفوذهم بالمغرب والتوسع نحو الشرق وخاصة مصر، كما أن التقارب السعدي الإسباني والبرتغالي أعداء العثمانيين ساهم في توتر العلاقة[1]

ولعل ما جعل العلاقات متوترة هو قضية الحدود، ومحاولة السيطرة على مدينة تلمسان وضمها إلى الحكم المغربي، والتي اعتبرها الملك المغربي أنها من حقه، وليست من حق العثمانيين الذين استولوا عليها مع أنهم أجانب وهذا ما أدى إلى مواجهة مباشرة بين الطرفين قتل خلالها الحران ابن الملك المغربي محمد الشيخ، واستطاعت القوات العسكرية بقيادة حسن قورصو من استرجاع تلمسان.[2]

وينتهي هذا التوتر بإرسال السلطان العثماني "سليمان القانوني" رسالة إلى "محمد الشيخ" يلقي فيها اللوم على والي الجزائر حسن باشا، والدعوة إلى عقد هدنة وبالفعل تم ذلك وتثبتت الحدود بين الدولتين سنة (959 هـ- 1552م)، ولكن هذا العهد وسرعان ما تحول إلى توتر بسبب تقرب "أبو حسون الوطاسي" من الجزائر، لطلب المساعدة لاسترجاع حقه في العرش بالمغرب الأقصى مقابل دفع المال الذي يريده حاكم الجزائر.[3]

[1]- زينب اخلف، العلاقات السياسية الجزائرية المغربية في عهد أحمد المنصور الذهبي (986- 1012 هـ/ 1578-1603م)، مجلة العبر، ع3، جامعة الجزائر، ، 2022، ص ص: 511- 512.

[2]- المرجع نفسه، ص: 512.

[3]- المرجع نفسه، ص: 512.

فبعد قضاء السعديين على دولة بني وطاس، بدأت أنظار السلطان السعدي محمد الشيخ تتجه نحو الشرق وإلى مدينة تلمسان لتحقيق حلم مغربي قديم، ومحاولة إبعاد الوجود العثماني المخيف عن المغرب، أي أنه كان يتوجس منهم، خصوصا مع وجود علاقات سابقة لهم بالوطاسيين. وحفزته على ذلك الظروف التي كانت تمر بها المدينة من ضعف سلاطينها الزيانيين وتهديدات الإسبان ورفض بعض سكانها العثمانيين[1]، حيث قدم وفد منها إلى السلطان السعدي محمد الشيخ يريدون قدومه لتلمسان ويطلبون مساعدته، فسيّر السلطان السعدي حملة عسكرية على تلمسان سنة 657هـ /1550م.

حدث الصدام الأول بين الطرفين سنة957هـ/ 1550م، حين زحفت قوات السعديين على مدن غير سيف ووجدة اللتان كانتا تابعتين للجزائر، وتمكنت من دخول تلمسان في 9 جوان957هـ/1550م دون مقاومة تذكر واقتيد سلطانها الحسن الزياني الموالي للعثمانيين وحاميتها إلى فاس. وقد كانت نية السعديين التقدم والتوسع شرقا في عمق إيالة الجزائر العثمانية[2]، لكن قائد الحملة السعدية محمد الحران أصيب بمرض شديد، أقعده، فعاد إلى فاس، وترك أخاه عبد القادر حاكما على تلمسان.

جاء رد حكام الجزائر على هذا التحرك سريعا، فسيروا حملة كبيرة نحو تلمسان لإخراج السعديين منها بقيادة حسن قورصو، وفي 4 سبتمبر957هـ/ 1550م، حدثت مواجهة قرب المدينة انهزم فيها عبد القادر السعدي، وأسرع والده في بعث المدد له من مراكش بعدما أفزعته أخبار الحملة العثمانية. وفي أوائل شهر فيفري658هـ/1551م جرت معركة فاصلة بين الطرفين في بوعزون قرب تلمسان، وشهدت هزيمة كبرى للسعديين[3]، بعد الحملة السعدية على إيالة الجزائر وما شهدته من أحداث تدخل السلطان العثماني سليمان القانوني قصد إصلاح العلاقة بين حكام الجزائر والسعديين، فأرسل وفدا من

[1]- قادة دين، المرجع السابق، ص: 208.

[2]- المرجع نفسه، ص: 207.

[3]- المرجع نفسه، ص: 208.

العلماء سنة 959هـ /1552م إلى المغرب الأقصى. ولم تصل السفارة إلى تحقيق نتائج ملموسة في قضية اعتراف السعديين بشرعية الخلافة العثمانية، بل تمسك السلطان السعدي بسيادة واستقلال السعديين وعدم التبعية والخضوع، لكن رغم ذلك فقد استطاع الوفد الوصول إلى تفاهم حول الحدود ومناطق النفوذ ما بين إيالة الجزائر والدولة السعدية.

وإذا تتبعنا هذا الخط المنطلق من ميناء هنين والمار بوجدة وغرسيف وحتى فيجيج جنوبا استطعنا تكوين تصور عن الحدود بين إيالة الجزائر والدولة السعدية وبخاصة في المنطقة الشمالية. وكان هناك إدراك منه الجانبين لوجود هذه الحدود، بينما لم تكن هناك أهمية لهذه الحدود عند القبائل البدوية والرحل الذين طالما عبروها وتسببوا في المشاكل من الجانبين، ورغم وجود بعض الاتفاقيات بين العثمانيين والسعديين مثل اتفاقية سنة 987هـ/1580م، إلا أنه لم تكن هناك اتفاقية رسمت من خلالها الحدود.[1]

ب- الحدود في العهد العثماني بالجزائر والدولة العلوية بالمغرب (1650م- 1830م):

استمر وضع الحدود على ما هي عليه واستمر اعتبار نهر ملوية كمعلم فاصل بين الطرفين حتى منتصف ق17، وعندما ظهر العلويون[2] على الساحة المغربية، وبعد سيطرتهم على جنوب المغرب استغلوا ضعف الحكم العثماني بالجزائر، وزحفوا على بعض الأجزاء الواقعة شرق وادي ملوية، ومنذ ربيع سنة 1650م، بدأت غاراتهم على المناطق الغربية من الجزائر وعلى القبائل التي كانت داخلة في نفوذ باشاوات الجزائر.[3]

---

[1]- قادة دين، المرجع السابق، ص: 211.

[2]- بدأ ظهور الأسرة العلوية في جنوب المغرب (تافيلاليت) في النصف الأول من القرن 17م،ونظرا لانتسابهم إلى الخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد اكتسبوا مكانة دينية واجتماعية كبيرة بين الاهالي، وقد استفادوا من الظروف التي أحاطت بالبلاد بعد وفاة السلطان أحمد المنصور السعدي، فتطلع إليهم أهالي جنوب المغرب كقيادة جديدة تعيد الاستقرار للبلاد، وبايع الشعب المولاي محمد الشريف العلوي أميرا عليهم عام 1631في مدينة سجلماسة، أنظر: محمد علي داهش، العلاقات المغربية العثمانية في العصر الحديث (1650-1830)، العدد18، قسم التاريخ، الموصل، 1995، ص: 162 .

[3]- قادة دين، المرجع السابق ص ص: 211- 212.

فبعد أن استقر أمر المغرب على يد شرفاء تافيلاليت، تولى المولى محمد العلوي الحكم في فاس، حيث دشن العلويون علاقاتهم مع جيرانهم الجزائريين بالتعدي على الحدود والإغارة على أقاليم الترك في الجزائر خاصة بعد بيعة المولى محمد في تافيلاليت الذي رأى أن يتوسع شرقا بعد أن أخضع له الدلائيين في فاس، والسّملاليين في الجنوب فتوغل وأخضع قبائل دحيس وذوي منيع، وآل صباح والمعاضيد، وأولاد غنيم وحميان، ثم قبائل سهل وجدة، ودفع بأنصاره إلى حدود واحات الأغواط[1]، ثم أغار على قبائل العرب الجزائري (أولاد زكري، أولاد علي، بني سنوس)، فدخلت في طاعته، ووصلت غاراته إلى القبائل المقيمة بنواحي ندرومة، ثم رجع إلى وجدة فأقام بها مدة ثم توجه من جديد إلى تلمسان حيث هزم حاميتها، ونهب ما وجده خارج أسوارها من أموال ومواشي.

ويرجع بعض المؤرخين المغاربة سبب وصول محمد بن الشريف إلى تلمسان لرغبة سكانها في خلع الولاء للعثمانيين، حيث تطلعت بعض القبائل للخروج على طاعة باشاوات الجزائر، وقامت بالاتصال بالشريف فتحرك نحو تلمسان بعد أن لمس ركونها نحوه، ويوصل السلاوي الأمر لحد الثورة والانتفاض حين قال: "واضطربت أحوال المغرب الأوسط واشرأبت رعاياه إلى الانتفاض على الترك"[2].

لم يسكت باشاوات الجزائر على هذا التعدي، ولم يتأخر ردهم على تجاوز المغاربة للحدود المتعارف عليها تاريخيا وهي "نهر ملوية" وبدأ التحرك الجزائري بعد وصول الأخبار من حامية تلمسان بما جرى، ويبين بروجر ذلك حيث يقول: "وبسبب نفس الأسباب ودائما من أجل جعل المغاربة يحترمون "نهر ملوية" كحد، حمل الجزائريون السلاح، ورأينا الهزائم الدامية والخزي الكبير الذي تعرض له الأشراف المغاربة نتيجة أطماعهم وتعدياتهم".[3]

[1]- عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية، المرجع السابق، ص: 38.

[2]- قادة دين، المرجع السابق، ص: 212.

[3]- المرجع نفسه، ص ص: 212- 213.

بعد الذي جرى في تلمسان تحصن باي معسكر جيدا، وبعث يطلب النجدة من باشا الجزائر، ويعلمه بما لحق رعايا الإيالة جراء تعدي شريف سلجماسة، فخرج باشا الجزائر بالجيش وحمل المدافع وأعلن الحرب عليه، وتوجه لتلمسان للقائه، فلما سمع محمد بن الشريف ترك تلمسان وفر إلى وجدة وفرق القبائل العرب التي كانت في صحبته ووعدهم أن يتصل بهم في الربيع القادم ثم قفل إلى سلجماسة، فعزم عثمان باشا الحاكم العام بالجزائر على القيام له بعدما أحدث كثيرا من القلاقل وسبب كثيرا من الأضرار والأذى للسكان وللقبائل الجزائرية في أملاكها وأرواحها.[1]

وقد وقفت مجموعة من الظروف في طريق مطاردة أتراك الجزائر لمحمد بن الشريف، وأمام هذا الوضع الخطير اضطر باشا الجزائر بعد التشاور مع ديوانه إلى التفاوض مع الشريف، فبادر بإرسال رسالة تدعوه للمسالمة والمهادنة،[2] فتبادلا الرسائل والتي أدت إلى مفاوضات واتفاقيات بين طرفين بخصوص رسم الحدود بينهما.[3]

تألفت السفارة التي كانت بتاريخ 16 رجب 1064هـ/ 01 جوان 1654م من أربعة رسل هم: الفقيه عبد الله النفزي والفقيه الحاج محمد بن علي الحضري المزغنائي بالإضافة إلى اثنين من أعضاء ديوان الباشا وأركانه من الترك على ما تذكر الرسالة، وقد اشتملت الرسالة على الإنكار على الشريف على ما فعله من إثارة القلاقل في أراضي الجزائر، وبمناشدته عدم التدخل من جديد في تلمسان إذ أراد أن تبقى العلاقة طيبة بين الطرفين وتؤكد هذه الرسالة حرص حكام الجزائر على حدودها الغربية كاملة ،وتشير كثير من المصادر إلى قبول محمد بن الشريف المهادنة واختياره طريق السلم ومعاهدته بعدم الاعتداء[4]

---

[1]- قادة دين، المرجع السابق، ص: 213.

[2]- المرجع نفسه، ص: 213.

[3]- اعمر بن قايد ، أضواء على علاقات الجزائر مع المغرب الأقصى خلال القرن11هـ/17م، مجلة الواحات، ع17، قسم التاريخ، غرداية، 2012، ص: 144.

[4]- قادة دين، المرجع السابق، ص ص: 213-214.

وجعل وادي التافنة حدا فاصلا للحدود الطبيعية بين الدولتين.[1] وبعثه برسالة لباشا الجزائر يعاهد الله فيها ويعطي ذمة الله ورسوله أن لا يقطع وادي التافنة أبدا إلا فيما يرضي الله ورسوله[2]، قائلا: "...إنني أعاهد الله تعالى لا أتعرض بعد اليوم لبلادكم ولا لرعيتكم بسوء...لا قطعت وادي التافنة إلى ناحيتكم إلا فيما يرضي الله ورسوله"، وقد وفى في قطعه على نفسه واحترم أخاه الرشيد تلك الاتفاقية حتى جاء السلطان مولاي اسماعيل العلوي وفسخ تلك المعاهدة.[3]

وبعد المولى محمد تولى المولى اسماعيل الحكم في المغرب، وهذا الأخير الذي دشن علاقاته مع الأتراك العثمانيين بمحاولة ضم تلمسان، وهو ما أقلق الداي شعبان حاكم الجزائر العثماني، فجهز عشرة آلاف من الجنود المشاة، وثلاثة آلاف من الفرسان، ثم زحف بهم صوب الحدود، فوجد جيوش السلطان العلوي في انتظاره فدرات بينهم معارك كثيرة ووقائع عظيمة، وكان النصر حليف الجزائريين رغم قلتهم، حيث قتلوا خمسة آلاف من جنود المغاربة.[4]

ثم فكر السلطان المولى اسماعيل في إضعاف شوكة الجزائريين بالتحالف مع المراديين[5] في تونس، والذين كانوا في عداء مع الجزائريين في هذه الفترة.

ويبدوا أن المولى اسماعيل كان يهدف من وراء إبرام هذه الاتفاقية مع المراديين إلى إلهاء الدفاع الجزائري، خاصة وأنه كان يعرف جيدا أن المراديين كانوا ناقمين على حكام

---

[1]- اعمر بن قايد ، المرجع السابق، ص: 144.

[2]- قادة دين، المرجع السابق، ص: 214.

[3]- اعمر بن قايد ، المرجع السابق، ص: 144.

[4]- عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية، مرجع سابق، ص: 38.

[5]- المراديون: هم أسرة حكمت تونس من 1640 إلى 1702م أما مؤسس الدولة المرادية فهو مراد كورسو وهو مملوك من أصل كورسيكي أُسر صغيرا وأوتي به إلى تونس فتبناه رمضان باي ودربه على قيادة المحلة، وبعد وفاة سيده سنة 1613م وجد نفسه متقلدا لوظيفة باي ومن بعده ورثه ابنه حمودة باشا الذي أرسى دعائم الحكم في الأسرة المرادية، أنظر: محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع: محمد الشاوش، محمد عجينة، ط3، دار سارس للنشر والتوزيع، تونس، 1993، ص ص: 77-78.

الجزائـر، وعنـدما علـم الـداي شـعبان باتفـاق المـولى اسماعيـل والمـراديين لضـرب الجزائـر، قـرر مهاجمـة التونسـيين في عقـر دارهـم قبـل أن يسـتعدوا لمهاجمتـه، ثم اتجـه الـداي شـعبان غربـا فتحـرك المـولى اسماعيـل معتقـدا أن قوّاتـه باسـتطاعتها تحقيـق النصـر وعنـدما وصـله خـبر جـيش الـداي شـعبان وقواتـه تراجـع المـولى اسماعيـل فلاحقـه جـيش الجزائـر وكبـده خسـائر كبـيرة، وإثـر هـذا بعـث المـولى اسماعيـل سـفارة إلى الجزائـر يقودهـا محمـد الطيـب الشّـرفي، لتوقيـع هدنـة بـين البلدين، فرحب الجزائريون بذلك وعقدوا صلحا مع المغاربة.[1]

وبعـد وفـاة السـلطان المـولى اسماعيـل دخـل المغـرب مرحلـة مـن الحـروب الداخليـة علـى السـلطة امتـدت مـن سـنة 1727م حـتى سـنة 1757م، واشـتملت علـى حكـم سـتة سـلاطين، وفي هـذه الفـترة ازداد نفـوذ مرابطـي الزاويـة الدلائيـة المـوالين للحكـم العثمـاني في الجزائـر، حيـث أقـاموا بيـنهم وبـين الجزائـريين علاقـات تجاريـة وخاصـة مـا تعلـق ببيـع البـارود والسـلاح[2]، وبوصـول المـولى محمـد بـن عبـد الله إلى الحكـم سـنة 1797م، رجـع الاسـتقرار إلى البـلاط العلـوي، حيـث عرفـت فـترة حكمـه اسـتقرار في علاقاتـه الخارجيـة، فقـد عمـل علـى مهادنـة القـوى المجـاورة، وعلـى رأسـهم الأتـراك العثمـانيون في الجزائـر، وبوفـاة المـولى محمـد ظهـر ضـعف في الدولـة العلويـة، حيـث اسـتقر الحكـم للمـولى سـليمان سـنة 1794م، حيـث تميـزت العلاقات الجزائرية المغربية على عهده بالتفاهم والمهادنة تارة والتوتر تارة أخرى.

وخلاصـة القـول فيمـا تقـدم إذا، أن العلاقـات الجزائريـة المغربيـة في الفـترة الحديثـة تميـزت بالصـراع والتنـافس في غالـب الأحيـان فـلا شـك أن الصـراع بينهمـا كـان صـراعا قائمـا علـى مشاكل الحدود ومناطق النفوذ.[3]

[1]- عز الدين بن سيفي، المرجع السابق، ص: 39.

[2]- المرجع نفسه، ص ص: 39-40.

[3]- المرجع نفسه، ص ص: 39-40.

وفي ختام هذا الفصل يمكن القول أن مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب الأقصى لها جذور وخلفيات تاريخية تعود إلى العهد الروماني، مع تشكل الكيانات السياسية بشمال إفريقيا، حيث اعتبر الحد الفاصل بين موريطانيا الطنجية وموريطانيا القيصرية هو نهر ملوية.

بعد ظهور الدولة الموحدية تمكنت من توحيد المغرب، وبعد سقوطها انشقت عنها مجموعة من الدويلات تمثلت في الدولة الزيانية في المغرب الأوسط والحفصية في المغرب الأدنى والمرينية في المغرب الأقصى.

استمر الصراع والنزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب الأقصى مع قدوم العثمانيين إلى الجزائر للدفاع عن البلاد وحمايتها و المحافظة على حدودها.

اعتبر خط ملوية حدا فاصلا بين الجزائر والمغرب الأقصى في عهد الدولة السعدية.

تغير وضع الحدود في عهد الدولة العلوية، واعتبار واد التافنة حدا فاصلا بين الجزائر والمغرب والأقصى واستمرار الحدود فيما هي عليه في الشمال.

الفصل الأول:

الوضع السياسي لنهر ملوية خلال فترة الاستعمار الفرنسي

أولا-العلاقات الجزائرية المغربية.

ثانيا- معركة إيسلي وانعكاساتها على المغرب الأقصى ومقاومة الأمير عبد القادر.

ثالثا- معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845م.

خلال أكثر من ثلاثة قرون ظلت الجزائر قوة بحرية، كانت تشكل رأس حرب لسلاح البحرية العثمانية أنذاك واكتسبت سمعة دولية كبيرة إذ أصبحت تتمتع باحترام الجميع وقد تحكم الجزائريون في حركة الملاحة الدولية في البحر المتوسط، وهذا ما دفع الدول الأجنبية بإقامة علاقات دبلوماسية.[1]

أولا–العلاقات الجزائرية المغربية:

أ–حادثة المروحة:

كانت فرنسا منذ عام1564م تقوم بتعيين قناصل لها في الجزائر، لهم دور كبير في التمهيد للتغلغل الفرنسي وذلك من خلال القيام ببعض المشاريع الاقتصادية.

كانت الجزائر في تلك الفترة مزدهرة من خلال تجارة القمح الجزائرية ويشير بعض المؤرخون إلى أن الدايات كانوا يبيعون القمح بثمن بخس لليهود مقابل اقتراض الأموال عند الحاجة، ومن ثم بيعها لفرنسا بمبالغ باهضة في الوقت الذي كانت فيه فرنسا في أوج الحاجة إلى حليف قوي كالجزائر، وفرض حصار عليها من قبل الدول الأوروبية، قامت الجزائر من خلال تاجران بكري وبوشناق[2] بتأمين الغذاء (القمح) وذلك بالزيادة على القروض المفروضة التي منحتها لفرنسا بدون فوائد والسماح لها باستعمال الموانئ الجزائرية لفك الحصار الاقتصادي المفروض عليها، وبهذا بدأت أزمة الديون تأخذ منعرجا خطيرا، وخلفت أزمة بين الدولتين عرفت بحادثة المروحة[3]، أثار الداي حسين الحادثة الشهيرة في 27

[1]– عز الدين بن سيفي، المرجع السابق، ص: 44.

[2]– **أسرتا بكري وبوشناق:** تأكد المراجع بأن أسرتين اليهوديتين بوشناق وبكري هما من أصل ليفوري بإيطاليا نزحتا واستقرتا بالجزائر خلال القرن 18 فأسرة بوشناق هي الأولى التي جاءت إلى الجزائر في حدود 1723 والتحقت أسرة بكري بدورها بعد فترة من الوقت، ارتبطت الأسرتان بأواصر المصاهرة فزوجة نفطالي بوشناق الذي سيصبح رئيسا للطائفة اليهودية 1800، ينظر: جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790– 1830، وزارة الثقافة، الجزائر، 2014، ص: 272.

[3]– أحمد إبراهيم خليل، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني (1516– 1916)، مكتبة زيد للكتب الالكترونية، الموصل، 2008، ص: 280.

أفريل1827م التي وجهها إلى القنصل الفرنسي دوفال عندما طلب منه تفسيرا حول الديون متهما إياه بالمماطلة.[1]

كان ذلك خلال قدومه لتهنئة الداي في عيد الفطر، لكن هذا الأخير رد عليه بطريقة غير مؤدبة، واعتبرت الحكومة الفرنسية هذا التصرف إهانة لفرنسا وفي حقيقة الأمر هذه الحادثة مجرد مبررات تذرعت بها فرنسا لتنفيذ مشروعها الاستعماري القديم، والمتمثل في ممتلكات الرجل المريض مع الدول الأوروبية.[2]

وفي 15 جوان 1827م بدأ الحصار البحري على مدينة الجزائر وإخضاعها.[3]

1- مهمة ليون روش في الجزائر:

كان على السلطات الفرنسية العمل على إقامة السلم في الغرب الجزائري ووسطه بعد سنوات من الحرب ضد الأمير عبد القادر، وقد قامت بتركيز جهودها على تكثيف قواتها العسكرية في الشرق الجزائري، لمحو عار الهزيمة في الحملة على قسنطينة وفشل القوات الفرنسية في التوغل داخل البلاد.[4]

قررت الحكومة الفرنسية إرسال الجنرال بيجو إلى الجزائر للتفاوض مع الأمير عبد القادر في الوقت نفسه كان الأمير عبد القادر بحاجة إلى هذه الهدنة لإخماد الفتن الداخلية وجمع كلمة المسلمين وتنظيم شؤون دولته العسكرية والإدارية والمالية، وإقامة علاقات خارجية لجلب الأسلحة والذخيرة.[5]

---

[1]- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830- 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص: 41.

[2]- عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية، المرجع السابق، ص: 46.

[3]- عمار هلال، المرجع السابق، ص: 44.

[4]- يوسف مناصرية، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832- 1847، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص: 23.

[5]- المرجع نفسه، ص: 23.

في سنة 1834م وقع الأمير عبد القادر مع الفرنسيين هدنة تم بموجبها وقف القتال وإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين وقد قامت مفاوضات في أوائل عام1837م وانتهت في 30 ماي 1837م عرفت باسم معاهدة التافنة بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو بالنيابة عن حكومته.[1]

ضمت المعاهدة 15 بندا كانت جلها لصالح الأمير عبد القادر، ومن بين هذه البنود، البند الرابع الذي ينص بالسماح للمسلمين بالعيش أينما أرادوا ولهم الحرية المطلقة في الانتقال من دولة الأمير عبد القادر إلى الأماكن التي يحتلها الفرنسيون أو العكس وهنا بدأت خطة ليون روش.[2]

2- رد فعل المغرب من الاستعمار الفرنسي في الجزائر:

2-1- الموقف الرسمي: إن العلاقة التي كانت تربط الجزائريين بأشقائهم المغاربة قوية، خاصة ما تعلق بالجانب الجغرافي والتاريخي حيث كان لاحتلال الجزائر سنة1830م وقع كبير في منطقة المغرب العربي عامة[3] والمغرب الأقصى خاصة، إذ أبدى السلطان المغربي عبد الرحمن تعاطفا مع الجزائريين إثر خضوعهم للاحتلال الفرنسي.

إلا أن السلطان قدم العديد من المساعدات للجزائريين إثر هذا الاحتلال، فقد ساعد المهاجرين الجزائريين الذين أرسلوا له وفدا في 1830م بواسطة عامل وجدة.[4]

2-2- الموقف الشعبي: كان الشعب المغربي يتابع أخبار الجزائريين وما يحدث معهم إثر احتلال أراضيهم، حيث استنكروا هذه الحملة وشجعوا المقاومة التي أعلنها الجزائريون، ولقد جاء في تقرير وجهه نائب القنصل الفرنسي بطنجة دولابورت إلى

---

[1]- أحمد إبراهيم خليل، المرجع السابق، ص: 284.

[2]- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص: 23.

[3]- سلوى لهلالي، مظاهر الدعم المغربي للمقاومة الشعبية الجزائرية 1832- 1924، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 1، جامعة سطيف، تاريخ الإصدار 2021/05/29، ص: 434.

[4]- المرجع نفسه، ص: 435.

حكومته، عكس هذه التقارير بأن الشعب المغربي كان له موقف رافض اتجاه احتلال الجزائري وأحسوا بمدى الخطر الذي يهددهم وقرروا مساندة إخوانهم.[1]

ب-العلاقات الجزائرية المغربية في ظل الأمير عبد القادر:

بدأ الأمير اتصالاته بسلطان المغرب منذ سنة 1833م طالبا المساعدة في الجهاد الذي يخوضه ضد المستعمر الفرنسي، لبى السلطان نداءه فأرسل له مساعدات تتمثل في امدادات عسكرية وشجع القبائل على مساعدته وتقديم العون له فبقيت العلاقات متينة بين الطرفين ليس سياسيا بل حتى تجاريا وكذا قبائل الحدود حتى عام1843م أين خاص الأمير مع الفرنسيين معركة بقرية طاقين قرب مدينة بوغار وهو متوجها إلى جبال عمور، حيث تفوق عليه الفرنسيين.[2]

بعد فشله في تحقيق الصلح مع الفرنسيين لأن بيجو كان يصر على استسلام الأمير عبد القادر الذي لجأ هذا الأخير إلى مراكش في الوقت الذي كان فيه السلطان المغربي يعاني من مشاكل داخلية منها ثورات بعض القبائل.[3]

لكن فرنسا لم ترضى بوجود الأمير عبد القادر بمراكش فاحتجت لدى السلطان المغربي احتجاجا شديد اللهجة وطالبت إخراجه من البلاد، لكن بحكم العلاقات التي تربط الطرفين، رفض طلب فرنسا، حيث رد بأن الأمير عبد القادر قد سيطر على بلاد الريف لهذا فهو عاجز عن إخراجه من المغرب الأقصى، وقد زادت في ضغوطها على سلطان المغرب والأمير وذهبت إلى أبعد من ذلك حيث حشدت قوات كبيرة، وتوجهت إلى الحدود المغربية لترقبه.[4]

[1]- سلوى لهلالي، المرجع السابق، ص: 435.

[2]- غيلاني السبتي، المرجع السابق، ص: 516.

[3]- المرجع نفسه، ص: 516.

[4]- المرجع نفسه، ص: 516.

كانت اتفاقية لالة مغنية والتي بموجبها تم رسم الحدود الجزائرية المغربية التي تمتد من الساحل إلى ثنية الساسي والأطلس الصحراوي، ولقد كانت معركة إيسلي وقصف طنجة والصويرة ذات أثر على السلطان الذي إعتقد أن هذه الكوارث كلها ليست بسبب سياسته التي تم تجاهلها زمنا طويلا، بل بسبب وجود الأمير عبد القادر.[1]

ألف السلطان جيشا ضخما يتكون من حوالي 5 آلاف جندي أسند قيادته إلى ابنيه أحمد ومحمد وكلفهما بمحاربة الأمير الذي اضطر للدفاع عن نفسه وأتباعه وحصلت بينه وبين الجيش المغربي معركة طاحنة في 1847/12/15م على ضفاف نهر ملوية تكبد فيها جيش السلطان خسائر فادحة أما الأمير عبد القادر قرر الرجوع إلى الجزائر.[2]

بعد كر وفر وجد الأمير نفسه محاصرا ومطاردا من القوات الفرنسية في الشرق ومن الغرب القوات المغربية في 1847/12/22مقرر أن يسلم نفسه بعد ان استشار أتباعه.[3]

ج–العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الشيخ بوعمامة:

بعد القطيعة التي حدثت بين الأمير عبد القادر والسلطان المغربي أعاد التاريخ نفسه مع الشيخ بوعمامة[4] الذي أشعل فتيل المقاومة مع الفرنسيين في أفريل1881م إزاء الضغط الفرنسي عليه وعلى أتباعه داخل المغرب في منطقة فجيج هو الحل الوحيد في الخروج من هذا الحصار[5] الشيء الذي أزعج القوات الفرنسية التي أصدرت أوامر بضرورة إخراج الشيخ بوعمامة من المنطقة، حيث أصبح وجوده غير مرغوب فيه من قبل السلطان لذلك راسل سكان فجيج يطلب منهم عدم التعاون مع الشيخ بوعمامة[6] إلا أن السلطان

[1]– غيلاني السبتي، المرجع السابق، ص: 517.

[2]– المرجع نفسه، ص: 517.

[3]– المرجع نفسه، ص: 518.

[4]– سلوى لهلالي، المرجع السابق، ص: 44.

[5]– رفيق تلي، العلاقات الجزائرية المغربية، مجلة الذاكرة، العدد 1، جامعة سعيدة، تاريخ الإصدار 2022/01/05، ص: 196.

[6]– سلوى لهلالي، المرجع السابق، ص: 441.

السلطان لم يفلح في إقناع سكان القبائل عن طرد الشيخ بوعمامة من بلادهم لأنهم كانوا يرون فيه المجاهد في سبيل الله وكان له أتباع كثر بمنطقة الظهرة[1] التي اعتبرها منطقة آمنة واستقر بها حتى عام1894م.

وفي 1892م تفطنت فرنسا بطنجة للنفوذ الروحي الذي أصبح عليه بوعمامة والتأييد القبلي، والقوة الحربية المتواجدة بالمناطق الصحراوية وعليه قرر الضغط على السلطان الذي بدوره قرر محاربة الشيخ بوعمامة بكل الوسائل، دخل الشيخ بوعمامة في معارك مع المخزن المغربي تكبد فيها رجال المخزن خسائر كبيرة، واعتبر بوعمامة أن السلطان خارج عن الشرع الإسلامي مادام يقتل المسلمين ترضية للأجانب، استمرت السلطات المغربية في محاربة بوعمامة فلجأت إلى القبض على نجله الطيب حيث سجنه بفاس وأصبح ابنه وسيلة ضغط عليه، وطلبت السلطات الفرنسية من السلطات المغربية بإطلاق سراح نجله وتم إبعاده عن نواحي الحدود[2]، ونظرا لتقدمه في السن استسلم وطلب الأمان والعفو من السلطات الفرنسية التي أعطته الأمان فاستقر في ضواحي وجدة حتى وفته المنية في1908م.[3]

[1]- رفيق تلي، المرجع السابق، ص: 197.

[2]- غيلاني السبتي، المرجع السابق، ص- ص: 518- 519.

[3]- سلوى لهلالي، المرجع السابق، ص: 441.

ثانيا–معركة إيسلي وانعكاساتها على المغرب الأقصى ومقاومة الأمير عبد القادر:

في الفترة ما بين 1840- 1847م عينت الحكومة الفرنسية الجنرال بيجو حاكما عاما للجزائر وأمدته بكل ما يحتاج من أسباب القوة واعتمد بيجو في حربه على الأمير عبد القادر على سياسة الأرض المحروقة، وكان الملاذ الوحيد للأمير بعد أن شدد عليه الحصار هو اللجوء إلى المغرب الأقصى وذلك للحصول على الامدادات واتخاذه كقاعدة خلفية يلجأ إليها الأمير عبد القادر كلما اشتد عليه الحصار.[1]

فما كان على الفرنسيين إلا تقديم الشكاوي للسلطات المغربية متهمة إياها باحتضان المجاهدين الجزائريين فطلبت فرنسا إبعادهم من المغرب في الوقت الذي كان فيه التضامن الشعب المغربي مع الأمير عبد القادر وقعا سيئا على فرنسا وانتهى بالتصادم العسكري في معركة إيسلي التي ساهمت بشكل فعال في إنهاء المدد المغربي للأمير عبد القادر1844م.[2]

أ– وضع الأمير عبد القادر في غربي الجزائر والمغرب الأقصى:

لم تمض فترة على تمركز دائرته بالقرب من وجدة، حتى تمكن الأمير عبد القادر من استمالة القبائل المجاورة وإقناع شيوخها بمؤازرته في الغارات التي قد يشنها على المواقع الفرنسية في الأرض الجزائرية ولكي يعطي لهذا الإجراء دفعا قويا.

بعث الأمير عبد القادر في أوائل شهر ديسمبر 1844م وفدا تألف من بن عراش، محمد البركاني وآغا الشرقية إلى فاس لحمل المسؤولية فيها على تأييد خطواته الجديدة ومساعدته ضد قوات الجنرال بيجو ولما وصل أعضاء الوفد إلى بلاط عبد الرحمن استقبلهم سيدي محمد، ابن السلطان وولي العهد بالترحاب والحفاوة وأجرى معهم مباحثات أسفرت عن:

[1]– نور الدين بلعربي، معركة إيسلي وانعكاساتها على المغرب الأقصى ومقاومة الأمير، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 2، تاريخ الإصدار ديسمبر 2017، ص: 10.

[2]– المرجع نفسه، ص: 100.

- إرسال تعزيزات عسكرية على الحدود الجزائرية المغربية.

- عزل بوزيان قائد هذه المنطقة الحدودية واستبداله بسيدي العربي الكبيبي.[1]

- اعتماد سياسة دفاعية عن حدود بلاده ضد أي تدخل أجنبي.

- حماية الأمير عبد القادر داخل أراضي دولته فقط، وعدم مساعدته في جهاده ضد الفرنسيين.

- كان لجميع هذه الترتيبات نتائجها على الصعيد العسكري والسياسي.

- **الصعيد العسكري**: اجتياز الأمير عبد القادر خلال شهر فيفري 1844م الحدود إلى مقاطعة وهران، فهاجم ضواحي تلمسان وتوغل حتى سيدي بلعباس وأوزرت وغزا قبيلة بني سليمان المؤيدة للفرنسيين، لكنه عاد والتحق بدائرة شرق وجدة.

- **الصعيد السياسي**: فقد توخى الأمير عبد القادر من هذه العلميات:

- منع القبائل الجزائرية من الخضوع للفرنسيين وحثها على الجهاد.

- استدراج الجيش الفرنسي إلى ملاحقته داخل الأراضي المغربية بغية إشعال الحرب بينه وبين قوات عبد الرحمن.

لكن السلطات الفرنسية فرضت اجتياز الحدود وتعقبه داخل المغرب الأقصى.

اتخذ بيجو موافقة وزيري الخارجية والحربية احتياطات على الحدود الجزائرية المغربية وأنشأ ثلاثة مراكز عسكرية جديدة لاستعمالها عند الضرورة القصوى، كقواعد انطلاق في عملياته ضد الأمير عبد القادر وعبد الرحمن معا، وهذه المراكز هي:

- اثنين جنوب غربي تلمسان في سبدو وسعيدة.

- واحدة غرب تلمسان على بعد 25 كلم شرقي وجدة في لالة مغنية.[2]

[1]- أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1808-1847، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص ص: 455- 456.

[2]- المرجع نفسه، ص ص: 456- 457.

ب-الصراع المغربي الفرنسي:

1- أسباب الصراع: أثار انتشار الفرنسيين في ضواحي مقام السيدة لالة مغنية حفيظة عبد الرحمن ومخاوفه، اعتبر هذا العمل اعتداء على منطقة من دولته ومقدمة لاحتلالها، بالإضافة إلى أن هذا المكان كان يعد أرضا مقدسة ومركزا دينيا بالنسبة للمغاربة وكل من يمس حرمته يتوجب ردعه بشتى الوسائل[1].

وكانت بداية التدخل هي محاولة فرنسا تقديم عرض للمغاربة برسم الحدود في شهر جويلية 1842م إلا أنه كان جواب السلطان في 14 جويلية 1842م ما يلي:"الحدود بين المغرب والجزائر معروفة وواضحة ....".

وكانت الخطوة الأولى هي لجوء فرنسا إلى وضع خرائط للحدود المغربية الجزائرية دون استشارة المغاربة كما طالبوا من قنصلهم تبليغ السلطان مطلب فرنسا والمتمثل في إلقاء القبض على الأمير وسجنه.

كان رد السلطات المغربية هو الرفض بحجة أن الأمير من رعايا الدولة العثمانية عندها قامت وحدات من الجيش الفرنسي بقيادة لاموريسيير بإحتلال منطقة لالة مغنية وكانت هذه المنطقة تبعد عن وجدة بـ25كلم ويعتبرها الفرنسيون داخلة في الحدود الجزائرية إلا أن السلطان كان يعتبرها مغربية.

وبعد فشل بيجو في مساعيه الدبلوماسية باتباع السلطان بضرورة طرد الأمير من الأراضي المغربية، لجأ إلى احتلال لالة مغنية في 5 جوان 1844م وقد وجه الكناوي إنذارا كان عبارة عن إحتجاج إلى لا مورسيير يطالبه بالإنسحاب إلى شرق التافنة وهي الحدود الرسمية بين البلدين في نظر المغاربة، إصرار الفرنسيين ورفضهم الانسحاب وعدم الاستجابة لمطلب المغاربة.[2]

---

[1] -Alex bellemare, Abd- el- kader sa vie politique et militaire, librairie de l'hachette, Paris, 1863, P P: 292- 293.

[2]- نور الدين بلعربي، المرجع السابق، ص: 101.

وقعت مراسلات بين الجنرال بيجو والطيب الكناوي وكان مضمونها هو التخلص من الأمير وضرورة توحيد الجهود المغربية والفرنسية للقضاء عليه، وقد أملى بيجو على الكناوى مجموعة من الشروط لتحقيق السلم بين البلدين منها:

- يجب انتقال الأمير عبد القادر ودائرته إلى فاس.
- تفريق دائرة الأمير عبد القادر.
- أن لا يمد بشيء من السلاح أو البارود أو الرصاص أو الغذاء.
- يجب أن تعود القبائل الجزائرية التي دخلت المغرب الشرقي إلى الجزائري حالا.[1]

2- احتلال وجدة:

لقد اعترضت العديد من الدول الأوروبية خاصة بريطانيا على السياسة العدوانية التي كانت تقوم بها فرنسا على الحدود المغربية لكن الجنرال بيجو اتخذ قرار بالتوسع أكثر فاحتل وجدة في 11 جوان 1884م من غير مقاومة تذكر لأن المغاربة كانوا قد إنسحبوا من ضواحيها إلى تازة وكانت أهداف هذا الاحتلال:

- إرغام السلطات المغربية على تنفيذ شروط الفرنسيين.
- القضاء على القواعد الخلفية للأمير عبد القادر وعلى التلاحم الشعبي بين الجزائريين والمغاربة.[2]

واقتنع السلطان بضرورة إبرام الصلح مع الفرنسيين والاعتراف لهم بالحدود التي يريدونها وبوجوب توقيف وتسليم الأمير عبد القادر أو سجنه ومنعه بالقيام بأي نشاط ضد الفرنسيين بالمقابل ينسحب بيجو من وجدة بالإضافة إلى الإنذار الذي قدمه إلى السلطان المغربي في28 جوان 1844م بضرورة تسليم الأمير وتوقيفه في جويلية 1844م كان هناك

[1]- نور الدين بلعربي، المرجع السابق، ص: 102.
[2]- المرجع نفسه، ص: 102.

لقاء بين الأمير عبد القادر والسلطان حول إمكانية التسليم والمغادرة إلى مكة إلا أن الأمير عبد القادر رفض هذا الأمر.[1]

ج- معركة واد إيسلي 14 أوت 1844م:

1- السير نحو واد إيسلي: بعد وصول بيجو إلى لالة مغنية في 5 حزيران أخذ الوضع يتأزم بينه وبين المسؤولين المغاربة والعلاقات تتعقد تم استدعاء الجنرال بيجو من ضواحي سبدو إلى لالة مغنية الذي وصلها في 12 آب مع قوة تألفت من 4 كتائب و4 سرايا مشاة في 13 آب وعلى بعد كيلومتر واحد تقريبا شرقي لالة مغنية، توزع الجيش الفرنسي حسب أوامر بيجو الذي تلقى في ذات اليوم رسالة من حكومته تطلب منه حسن التصرف مع ممثلي السلطان رغم ذلك أخذ القائد الفرنسي يستعد للتوجه غربا لمواجهة قوات عبد الرحمن.[2]

2- خطة المعركة:

كان مارشال بيجو متواجد في أعلى الجرف الأخضر لمعانيه المكان الممتد بينه وبين معسكرات العدو عن كثب، ومن ناحية أخرى رأى بوضوح الترتيبات التي بدأ الجيش المغربي يتخذها، ولذلك كان لديه كل العناصر لاتخاذ قرار ووضع خطة قتالية عند قدومه.

كان واد إيسلي يقع بين ضفاف شديدة الانحدار، مشكلا منحنى حادا على يمينه على سفح التلال التي كانت تقع عليها معسكرات العدو وقد تم رؤية حشدا من الجنود يحملون الأعلام في الوسط يقف المولاي محمد بن السلطان ويمكن التعرف عليه من خلال المظلة التي تحميه من حرارة الشمس.[3]

---

[1]- نور الدين بلعربي، المرجع السابق، ص: 103.

[2]- أديب حرب، المرجع السابق، ص- ص: 464- 465.

[3] -Berveté H. Rozet, la bataille D'isly 14 Août 1844, ed Herri-charles, imprimerie librairie militaire, Paris, 1985, P.P : 118- 119.

2-1- المعركة:

في المغرب كان كل شيء في حالة حرب بعد قضية 30 ماي، جمع السلطان مولى عبد الرحمن النظاميين واستدعى القبائل للمشاركة في الحرب المقدسة، وكتب وزيره بن إدريس إلى السكان إعلان الذي لا يدع مجالا للشك في نوايا الملك "يا سكان المغرب العربي، من الصواب دعوتكم إلى الجهاد، فالقانون ليس مخطئا فالشرك على عتبة داركم في الجانب الشرقي، لقد فرض بالفعل ظلما على أهل دينك فلا تنخدع بحلاوته، فهو يمتلك كل أنواع المخططات، وفي الوقت نفسه كان السلطان في مراكش جمع جيشا وأعطى أوامره لابنه".[1]

كانت هناك صعوبات منذ البداية في مرور واد إيسلي، ففي هذا الجزء من مجراه يكون الواد محاط بضفاف شديد الانحدار بارتفاع 2 إلى 5 أمتار لا يمكن عبورها إلا على ظهر الخيل وحتى السير على الأقدام في أماكن معينة حيث تشكلت الانهيارات الأرضية وتعرية منحدرات الطبيعية، قاع الواد الصخري، ولا تكفي كمية المياه المتدفقة فيه لتشكل عائقا عادة ما يكون الواد جافا في الصيف، ولذلك تم عبور هذه العقبة من قبل القوة الاستكشافية.[2]

بينما فيالق أخرى تمتد إلى يمين في سهل إذ تتبع تحركات الأرض على اليسار في أعلى التل، وقد تم الكشف عن وجود نجل السلطان من خلال مجموعة من الأعلام وفي الوسط مظلة ابن السلطان، أثار ظهور الجيش الفرنسي هجوم المغرب.[3] إذ اندفع حشد كبير بأقصى سرعة و تم نشر ثلاثة سرايا ، وفي هذه الأثناء أعطى المارشال الأمر لمدفعية الميدانية التي سارت خلف احتياطي المشاة كتيبة 53 و58 في ذروة الاشتباك وفتحت النار

---

[1] -L. Voinot, Oudjda et L'Amalat Maroc, imprimerie typographique et lithographique, oran, 1912, P : 819.

[2] -Ibid, P : 120

[3] -Brevete H Rozet, Opcit, P : 135.

على مجموعة نجل السلطان، ومنذ الطلقات الأولى للمدفعية، انقسم سلاح الفرسان الذي يحيط بابن السلطان إلى مجموعتين وقد تسبب عمل المدفعي منذ البداية[1]، في اضطراب كبير في الجيش المغربي اتجاه المخيم وتتبعهم آخرون فأخذ الهاربون الأموال التي كانت في الخيام وقتلوا بعضهم البعض للنهب خاصة بعد اعتقادهم بمقتل ابن السلطان.[2]

3- أسباب الانهزام في معركة إيسلي:

- لم يكن الجيش المغربي رغم قوته منظما ولا مؤهلا بقيادة عسكرية لمعركة لم يحسها ضارية وفاصلة فأمر ابنه محمد بقيادة الجيش، ولم يكن على إستعداد للقيام بأي معركة وقد نبه الأمير عبد القادر المغاربة على هذا الأمر.

- انتشار الشائعات في صفوف الجيش المغربي ومنها أن الأمير عبد القادر قد قتل فانتشرت الفوضى وكانت تلك ضربة قاضية للجيش المغربي.

- عدم إشراك الأمير عبد القادر برأيه وقوته في المعركة بسبب التكبر وعمل الجاسوسية الفرنسية حيث كان يشاع أن الأمير يمثل منافسا للسلطان.[3]

4- نتائج المعركة وانعكاساتها على المغرب الأقصى:

هناك عدة نتائج انعكست على أوضاع المغرب الأقصى منها:

- وقوع خسائر بشرية ومادية في صفوف المغاربة ووقوع جزء كبير من الجيش المغربي أسيرا في يد الفرنسيين.

- غنم الجيش الفرنسيون الكثير من لوازم الجيش المغربي.

- تخريب الكثير من المدن المغربية خاصة المدن الساحلية وعلى رأسها طنجة.

- احتلال بعض المدن المغربية ومنها الصويرة.

---

[1] -Brevete H Rozet, Opcit, P : 136.

[2] -L. Voinot, Opcit , P :327.

[3]- أديب حرب، المرجع السابق، ص: 105.

– الآثار النفسية السيئة على نفوس المغاربة وعلى نفسية السلطان نفسه حيث تخلى الجميع عن فكرة مواصلة الجهاد.

– توالي هزائم المغرب أمام الأوروبيين بعد هزيمة إيسلي منها هزيمة تيطوان من قبل إسبان.

– فشل المغرب في تحرير المدن الساحلية كان قد سبق للإسبان إحتلوها خاصة سبتة ومليلية .

– تمثل إيسلي بداية النهاية للمغرب الأقصى حيث أصبح الاستقلال المغربي مهددا والأخطار الأوروبية تزداد وتشتد حيث حركت هده الهزيمة الأطماع الأوروبية في المغرب .[1]

ثالثا– معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845م:

إن الأحداث التي طرأت على ساحة العلاقات المغربية الفرنسية عقب لجوء الأمير عبد القادر إلى المغرب كانت سببا في عقد اتفاقية لالة مغنية.

أ– التحاق ليون روش إلى جيش الأمير عبد القادر:

قرر ليون روش الالتحاق بجيش الأمير عبد القادر، فبدأ باعتناق الدين الإسلامي وتعلم اللغة العربية وأصبح يدعى بـ عمر ابن روش[2]، لكن في حقيقة الأمر كانت نيته كسب الولاء وجمع الأخبار وإرسالها إلى فرنسا.[3]

بدأ ليون روش[4] بتنظيم اتصالاته مع الفرنسيين والجزائريين بهدف جمع معلومات حول الأمير عبد القادر من خلال وصفه لشخصيته وقوته البدنية[5] قام في بداية الأمر

---

[1]– نور الدين بلعربي، المرجع السابق، ص: 106.

[2] -Léon Roches, dix ans à travers l'islam 1834-1844, Librairie Académique didier, Paris, 1904, P : 37.

[3]– يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص: 24.

[4]– **ليون روش**: ولد ليون روش (حاج عمر) في غرونيل فرنسا في 27 سبتمبر 1809 ودرس في مدارس مدينة غرونيل ثم في مدارس مدينة طولون شارك والده في حملة الفرنسية على الجزائر 1830 ولما استوطن هناك دعا ولده للالتحاق به، تعلم اللغة العربية على يد الشيخ عبد الرزاق بن بسعيد وخالد أهل الجزائر، تولى الترجمة في الإدارة الفرنسية في الجزائر أنظر إلى ليون روش، اثنتان وثلاثون في رحاب الإسلام، تق محمد خير محمود البقاعي، ج1، ط1، جداول للنشر والتوزيع، لبنان، 2011م، ص– ص: 12-13.

[5] -Léon Roches, Opcit, P : 66.

بالاتصال بالملازم الأول فيرجي قائد فرقة الصبايحية[1] وحضر إلى محاكمة تم القيام بها في مدينة البليدة وأعلن إسلامه أمامهم لجلب نظره وكسب ثقة الجزائريين، وطلب الالتحاق بالأمير عبد القادر.

ما إن استقبله الأمير عبد القادر بدأ عمله المتمثل في الجوسسة وذلك من خلال جمع المعلومات ومراسلات وتعريفهم بأحوال هذا الأخير العسكرية والسياسية وتقديم وصف دقيق عن شخصيته ومناقبه وأوصافه الجسمية وبأنه رجل عادل يحترم تعاليم الدين الإسلامي. بالإضافة إلى وصفه لحالته الاقتصادية والمالية والإدارية والعسكرية ، و لنظام المشتت وخروج قبائل الجنوب عليه، وأن معاهدة التافنة مكنته من إعادة تجهيز نفسه من جديد ، و كان ليون روش يقوم بإرسال هذه الرسائل من معسكر الأمير عبد القادر إلى أحد الفرنسيين ولا يذكر اسمه وواصل هذا الأخير مهمته بإرسال المراسلات بأدق التفاصيل، وكان له الفضل في انتصارات الدوق دومال على زمالة الأمير عبد القادر في معركة ايسلي في أوت 1844م وأصبح من أكثر الرجال كفاءة واستمر في مطاردة الأمير على الحدود الجزائرية المغربية.[2]

1- معاهدة طنجة 10 سبتمبر 1844م:

وقعت هذه المعاهدة بين المغرب وفرنسا ،عن جانب المغربي كانت المعاهدة مفروضة عليه بالقوة بعد الانتكاسات التي أصيب بها الجيش المغربي في معركة إيسلي، وبعد القصف المكثف للمدن الساحلية للحفاظ على ما تبقى من ماء الوجه.

---

[1]- **فرقة الصبايحية (Spahis)**: على أنها عبارة عن فرقة عسكرية كانت معروفة وموجودة في العهد العثماني في الجزائر والتي تعني باللغة التركية الخيالة، كما تسمى أيضا بالسبايس (Spahis) ويعرفها أيضا فنتور ديبارادي "لقد اتخذت هذه الفرقة تسمية بولداش الصبايحية وكانت في مقدمة الفرق التي تم تشكيلها لأداء مهامهم وخدماتهم العسكرية في الجزائر"، أنظر: عائشة ناقل وكريم ولد النبية، فرقة الصبايحية واستغلالها داخل الاستراتيجية الاستعمارية في الجزائر 1830- 1845، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 1، ص: 144.

[2]- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص: 43.

أما فرنسا فكان هدفها هو تحقيق أهدافها بالطرق الدبلوماسية والمتمثلة في التخلص من تواجد الأمير عبد القادر على الأراضي المغربية وبسبب المعارضة الإنجليزية للتوسعات الفرنسية حيث أعلن في 31 ماي 1844م قائلا: "إن احتلال أية نقطة في الأراضي المغربية احتلالا دائما ستكون بمثابة حرية".[1]

قدم الجنرال بيجو مجموعة من الشروط كإنذار إلى المغرب منها:

- احتفاظ فرنسا بكل من وجدة والصويرة.
- استخدام الجيش الفرنسي حق المطاردة المجاهدين الجزائريين داخل التراب المغربي.
- فرض الحصار الاقتصادي على سواحله الغربية وعلى طول حدوده مع الجزائر.
- انتشار القوات الفرنسية داخل التراب المغربي وعلى طول الحدود.[2]

كما قام بيجو بالتهديد باحتلال مدينة فاس إن رفض المغاربة هذه الشروط فكان على السلطان توقيع المعاهدة في 10 سبتمبر 1844م، وقعت هذه المعاهدة بين الوفد الفرنسي ممثلا في دوري دي نيون والدوق دي كلو كوبارغ، أما ممثل السلطان فهو الباشا بوسالم وقد تضمنت ثمانية شروط أهمها:

الشرط الثالث: يلتزم السلطان المغربي بعدم تقديم أي مساعدة لأي ثائر أو عدو لفرنسا.[3]

الشرط الرابع: فهو وضع الحاج عبد القادر خارجا عن القانون على امتداد المغرب والجزائر وعليه يجب متابعته على التراب البلدين إذا وقع في أيدي القوات الفرنسية تتعهد فرنسا بمعاملته باحترام وكرم وفي حالة سقوطه في قبضة القوات المغربية يتعهد جلالة

[1]- نور الدين بلعربي، المرجع السابق، ص: 107.
[2]- المرجع نفسه، ص: 107.
[3]- المرجع نفسه، ص: 107.

الإمبراطور المغربي بإعتقاله في إحدى المدن الواقعة على الساحل المغربي لإمبراطوريته إلى أن تتخذ الحكومتان معا الإجراءات اللازمة.[1]

ب- معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845م:

بعدما أمنت فرنسا الجانب المغربي من خلال معاهدة طنجة 1844م وهزيمة المغاربة في وجدة وفي معركة إيسلي، أرسل الجنرال بيجو رسالة إلى ولي العهد المغربي سيدي محمد يوم 17 سبتمبر 1844م لكن الظاهر كانت هناك رسائل أخرى متبادلة وموضوعها كيفية التخلص من الأمير عبد القادر وتحديد الحدود الجزائرية المغربية فتم إبرام معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845م بلالة مغنية حسب ما تقتضيه المصالح الفرنسية.[2]

عرفت هذه المعاهدة بتحرير المشروعين:

- الأول: ينص على موافقة السلطان على تسطير الحدود الجزائرية المغربية طبقا للوثائق العثمانية والاعتراف بسلطات الفرنسية على الجزائر وحقها في متابعة القبائل الجزائرية الخارجة عليها داخل التراب المغربي.

- الثاني: ينص على حرية التجارة البرية بين فرنسا والمغرب.

رفض مولاي عبد الرحمن المصادقة عليها لأنه كان يرى فيها إهانة لكرامته والمس بمصالحه الاقتصادية واعتبرها مخالفة للشريعة الإسلامية.[3]

وبعد أخذ ورد صادق عبد الرحمن على بنود المعاهدة وبذلك انتصرت الدبلوماسية الفرنسية على حساب قلة خبرة رجال الحكومة المغربية بالشؤون السياسية.

---

[1] - Alex bellemare, Op cit, P P : 295- 296.

[2] - نور الدين بلعربي، المرجع السابق، ص ص: 107- 108.

[3] - يوسف المناصرية، المرجع السابق، ص ص: 49- 50.

استمرت المحادثات الفرنسية المغربية لتوطيد العلاقات بين الدولتين وذلك من خلال إنشاء سفارة مغربية توفد إلى باريس للبحث في مستقبل العلاقات بين فرنسا والمغرب والعمل على إقامة السلم على الحدود الجزائرية المغربية.[1]

1- حصار الأمير عبد القادر بين نهر ملوية والحدود الجزائرية المغربية:

حاصرت القوات الفرنسية ناحية الشمال الغربي بالأراضي الجزائرية من التافنة حتى نهر ملوية في وجدة منذ 30 مارس 1844م بعد وضع الأمير عبد القادر قوته بحدود ملوية التاريخية.

أمام استقرار الأمير عبد القادر بغرب ملوية (بين أولاد ستوت، بنى بوياحاي، الحلاف، القليعة) التي مثلت مكان آمن لعائلة الأمير، أثناء مقاومته مع فرنسا إتباعهم الطريقة القادرية (مولاي عبد القادر الجيلاني) وبني سناسن التي احتضنته في البداية بإقليم إنكاد حتى سبتة ومساندة كل القبائل بني ورياس في 1844م ليستقر حول الريف أي جبل الريف حتى الصحراء حتى أواخر أيامه.[2]

ج- حرب الأمير عبد القادر على نهر ملوية الحدود التاريخية:

إن معرفة الأمير عبد القادر بالحدود الجزائرية في الغرب الجزائري مع المغرب، هو الدافع الذي جعله يأخذ ملوية كقاعدة بعد الحصار الذي ضرب عليه الاستعمار بالجزائر كليا وخاصة بالغرب الجزائري بالضفتين ،قاعدة اليمنى مقسما قوته إلى القسم الأول بالجهة اليسرى بالديرة والأخرى على الجهة اليمنى من القبائل المحاصرة بالمغرب.

كان الجنرال كافينياك في تتبعه له محاولا بذلك الغزو على الديرة من خلال تقدم القوات الفرنسية نحو مغنية بقوة تفوق قوة الأمير عبد القادر لتحرير الأسرى الفرنسيين الذين وقعوا في قبضة الأمير عبد القادر والتي قدرت بـ 300 أسير خوفا من تزايد استمالة

[1]- يوسف المناصرية، المرجع السابق، ص: 50.

[2]- بشير حمايدي، المرجع السابق، ص: 210.

القبائل المغربية وتدهور الوضع السياسي للمغرب خاصة بعد وفاة المولاي عبد الرحمان وانهيار العاصمة فاس وتحولت إلى مكناس.[1]

وبمساندة قبيلة بني سناسن[2] للأمير عبد القادر المعروفة بعدائها لأي دولة أجنبية ونظرا لكثرت الهجومات على السلطة الفرنسية اتخذ الجنرال كافيناك قواته لمطاردة الأمير عبد القادر، وفي 1847م أرسلت سلطة فاس قوة مدعمة لفرنسا حسب اتفاق الفرنسي المغربي والذي اعتبر الأمير خارج القانون.

بعد انسحاب قبيلة بني سناسنفي21 ديسمبر 1847م بالمعركة على نهر ملوية التي أدت إلى تقسيم قوته إلى قسمين، مما اضطر الأمير عبد القادر إلى توقيف الجهاد مع لمورسيار بموقعه سيبا لذا كان لزاما على السلطات الإستعمارية مراجعة جدية بعد فشل خط لالة مغنية.[3]

1- تمركز الأميرعبد القادر بنهر ملوية:

اعتماد الأمير عبد القادر على مناطق محصنة بفرقتين على الضفة اليسرى من ملوية، وقيامه بتقسيم الديرة استراتيجيا وهو الدافع للتحالف كون التهديد مزدوج إلى فرقتين منها دائرة يشرف عليها بنفسه في اتجاه ناحية غارت والقسم الثاني يسمى دائرة البوحميدي في بلاد أولاد شوت بحاسي برسان المكان الذي تم أسر الفرنسيون فيه بالجنوب الشرقي للمغرب.

لشدة الحرب غادرت أكبر قبيلة لقوة البوحميدي قدرت بـ300 فارس، مع أخذ قطعانهم وخيمهم إلى الجنوب بوادي "زا" في النقطة الموجودة بين تازة وملوية.[4]

---

[1]- بشير حمايدي، المرجع السابق، ص: 211.

[2]- بني سناسن كانت إلى جانب قوات الأمير عبد القادر في معركة سي الشيخ على التافنة 26 جانفي 1836، إلى جانب عامل وجدة يدعمه بالخيل والجنود إلى جانب القبائلي الجزائرية، أنظر إلى مرجع نفسه، ص: 211.

[3]- بشير حمايدي، المرجع السابق، ص: 211.

[4]- المرجع نفسه، ص: 217.

2- أسرى الأمير عبد القادر بالأراضي المغربية:

سببت قضية الأسرى لدى الأمير عبد القادر بالديرة في تلك الفترة بشهر سبتمبر 1846م إحراج كبير بالنسبة للمغرب، بحيث أرادت فرنسا من خلال السعي للإفراج عن أسرها بعد أن حاولت دفع المغرب بالضغط على الأمير عبد القادر بما أن الأسرى اعتبروا من المنطقة المغربية، وبوسيلة المفاوضات عن طريق الوساطة من الأمير عبد القادر، وعن طريق الهجوم بقوة كافينياك التي فشلت رغم المحاولة، وانتهت بقتل أغلبهم ما عاد بعضهم الذين فروا من الأسر، وقد انتهى الأمر بمذبحة 300 سجين فرنسي.[1]

رابعا- العمل المشترك المغاربي:

أ- الحدود الجزائرية المغربية من 1845- 1906م:

على إثر معاهدة لالة مغنية بين فرنسا والمغرب والتي نصت على تعيين تفصيلي للحدود الإقليمية والسياسية والجغرافية بين الجزائر والمغرب، والعمل على توضحيها بمعالم طبيعية متعارف عليها.[2]

كان مفهوم الحدود كمفهوم جغرافي ظهر منذ تاريخ بعيد، حيث كانت هناك اتفاقية قبل تاريخ 1845م بين المغرب الأقصى والجزائر العثمانية حول رسم الحدود وهذا إلى استقلال المغرب الأقصى كوحدة سياسية منفصلة عن الدولة العثمانية الأمر الذي اقتضى وضع خط حدودي لفصل الأراضي التابعة لنفوذ العثماني عن تلك التابعة للنفوذ المغربي.

رغم أن مسألة الحدود باتت مضبوطة من تاريخ توقيع الطرفين الفرنسي والمغربي على اتفاقية لالة مغنية، ولعل أول لقاء جمع بين السلطات الفرنسية والمغربية حول موضوع

[1] -Dupuch, Abd el kader au château D'Amboise, 2ed, imprimerie et lithographie de H. Faye, Bordeaux, 1849, P : 54.

[2]- عز الدين بن سيفي، المرجع السابق، ص: 151.

الحدود بعد اتفاقية لالة مغنية ذلك الذي جمع العقيد شانزي وعامل وجدة سي أحمد بن الداودي يوم 18 جوان 1866م.[1]

ظلت مسألة الحدود تراوح مكانها على بذل من مساعي الحثيثة بين البلدين والاستعدادات التي كانت قد اتخذت لهذا الغرض ومما زاد الأمور تعقيدا تلك التجاوزات التي كانت ترتكبها قبائل الحدود بعضها في حق البعض وذلك من خلال انتهاكات بعض القبائل التي حاولت من خلالها التوسع نحو الشرق على حساب أراضي العرش للقبائل الجزائرية.[2]

وبعد تربع السلطان الحسن الأول على عرش المغرب 1873م وعلى الرغم من أن العلاقات الفرنسية المغربية عرفت انفراجا واضحا من خلال رسائل التهاني إلا أنها سرعان ما توترت بسبب إقدام عامل وجدة بجمع الضرائب من القبائل الجزائرية، ويعد هذا خرقا واضحا لاتفاقية لالة مغنية وهو ما عجل بوضع حد لهذه التجاوزات بإلحاح السلطات الفرنسية بالجزائر وهي التي كانت ترى في المسألة حلا عمليا يفيدها كثيرا في القضاء على الثورات التي انتشرت على امتداد الحدود.[3]

استمرت الأوضاع في الحدود على حالها بدون حل، وتعقدت أكثر مسألة جمع الضرائب وأحقية كل طرف بها، كما توالت مداهمات القبائل المغربية للأراضي الجزائرية طيلة الفترة الممتدة من 1877م حتى 1881م حيث ازداد خطر الاعتداءات خاصة بعد تولي القائد بوستة ولد البغدادي أمور عمالة وجدة[4].

وفي 20 جويلية 1901م صادق الطرفان الفرنسي والمغربي على بروتوكول يتعلق بمسألة الحدود بباريس، حيث مثل الوفد المغربي وزير خارجيتها عبد الكريم بن سليمان

[1]- عز الدين بن سيفي، المرجع السابق، ص: 152.
[2]- المرجع نفسه، ص: 153.
[3]- المرجع نفسه، ص: 154.
[4]- المرجع نفسه، ص: 155.

بالإضافة إلى محمد الجباص وعن الوفد الفرنسي وزير خارجيتها ولكاسي وتضمنت أجندة المفاوضات إعادة رسم الحدود بين البلدين، والتي ظلت غامضة منذ التوقيع على معاهدة 1845م، وفي جانفي 1902م حددت اللجنة المغربية الفرنسية التي تسهر على تطبيق بروتوكول 20 جويلية على أرض الواقع.[1]

اعتبرت فرنسا أن اتفاقية لالة مغنية من جانب إطارها الدولي اتفاقية سلام بينها وبين المغرب، هذا ما زاد التنافس الأوروبي حول المغرب الذي شهد أشده في 1880م.واستمر إلى غاية ق 20 أين تجلى مسعى فرنسا للسيطرة على المغرب الأقصى من خلال عقد العديد من الاتفاقيات مع القوى المنافسة لها، فأجرت العديد من الاتصالات مع الدول الأوروبية.[2]

ب- مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م:

لم تستطع هذه الاتفاقيات القضاء على ذلك الصراع المرير حول المغرب فقامت فرنسا بعقد مؤتمر دولي من أجل إيجاد حل حول ذلك وتم عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء عام1906م حيث شاركت فيه كل من المغرب، ألمانيا، النمسا، بلجيكا، اسبانيا، أمريكا، فرنسا وغيرها من الدول التي توصلت إلى عدة قرارات منها:

- الاعتراف بسيادة واستقلال السلطان المغربي.
- المحافظة على كيان المملكة المغربية تحت حماية فرنسا.[3]

ج- العمل المشترك المغاربي:

ظهرت البوادر الأولى للعمل الوحدوي المغربي في فترة المقاومة حين شاركت الكثير من القبائل المغربية في مقاومته، كما نجد أن نشاط هذه الأخيرة قد أخذ بعدا مغاربيا وإن كان ضمنيا ورغم التخلي عن مساندة الأمير لم يمنع المستعمر من احتلال المغرب وكذا

[1]- عز الدين بن سيفي، المرجع السابق، ص: 156.
[2]- سلوى لهلالي، المرجع السابق، ص: 433.
[3]- المرجع نفسه، ص: 434.

تونس ولهذا قمنا بالتطرق إلى عرض أشكال التضامن المغاربي منذ بداية التدخل الاستعماري في النقطة من خلال إبراز التيارات والمؤتمرات التي تم عقدها من أجل إعطاء بعد مؤسساتي لهذا التعاون.[1]

1- نجم شمال إفريقيا:

المؤكد تاريخيا أن أول تنظيم حزبي تبنى مسألة الوحدة المغربية هو نجم شمال إفريقيا الذي ظل مطالبا ومدافعا عن الوحدة المغربية والذي وضع أسسها ووضع مضمونها من خلال نشاطاتها ولقاءاتها التنسيقية التي جمعت كل من تونس والمغرب والجزائر.[2]

وقد تبنى النجم مهمة الدفاع عن قضايا شمال إفريقيا وقد أثمرت هذه اللقاءات والنقاشات منذ اللحظة الأولى إذ حاول مصالي الحاج ومن معه أن يجعلوا النجم ملجأ لكل المغاربة، والذي يؤكد فعلا مطامع العمل المشترك المبني على أساس الاستغلال السياسي ووحدة إفريقيا الشمالية.[3]

طالب النجم منذ نشأته بالاستقلال التام للمغرب العربي كله وذلك من خلال مشاركته في مؤتمر بروكسل ضد الاستعمار.[4]

2- جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية:

قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية بادر محمد الخضر حسين رفقة مجموعة من المواطنين والمناضلين المغاربة بتأسيس جبهة جديدة تضم جميع أقطار المغرب العربي والمقيمة بالقاهرة لتكون جبهة ضد المحتل الفرنسي الذي سيطر على الجزائر وتونس والمغرب الأقصى، التي تم تأسيسها في 1944م، لقد عمل محمد الخضر حسين على جمع شرائح

[1]- فاطمة وزان، العلاقات الجزائرية المغربية وانعكاساتها على الاتحاد المغاربي، شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017، ص: 54.

[2]- المرجع نفسه، ص: 54.

[3]- مصطفى الأمين مدربل، محطات في مسار النضال المغاربي المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، ألفا للوثائق، الجزائر، 2020، ص: 19.

[4]- معمر العايب، مؤتمر طنجة 1958، شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 15.

واسعة من الجاليات المغاربية في مصر حول هذا المشروع التحرري، والذي سمي بجبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية[1]،ضمت أعضاء من جميع أقطار المغرب العربي وجميع الهيئات والأحزاب ووضعت لها قانونا أساسيا استهدفت فيه بالدرجة الأولى استقلال هذه البلاد استقلالا تاما ووحدة كاملة شاملة لا نقص فيها.

كانت أبرز أعمالها وانجازاتها تحرير العديد من البرقيات والمذكرات والرسائل والنداءات والتي وقعت باسم الخضر حسين وأحيانا باسم خضير الورتيلاني.[2]

3- مكتب المغرب العربي:

استطاع النضال المغاربي الجمع بين العمل التحريري في الخارج والداخل في آن واحد فبعد معرفة أن الاستعمار ينتهج سياسة المراوغة لربح الوقت من أجل التلاعب بالرأي العام، فعملت جملة من الوطنيين المغاربة على فضحه داخل المغرب وخارجه.[3]

باشر مكتب المغرب العربي نشاطه في تنسيق محكم لتجسيد مقررات المؤتمر، واعتبر عمله مرحلة متطورة في مسيرة النضال والتنسيق المغاربي المشترك، وكانت تتميز هذه التجربة بقوة انسجامها وتنظيمها خاصة بعد تجسيد مقررات المؤتمر في مقدمتها التوصية الداعية إلى تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد خطط وتنسيق العمل للكفاح المشترك.[4]

رغم ما حققه مكتب المغرب العربي ولجنته من نجاحات على صعيد التنسيق والتضامن ولاسيما فيما يتعلق بفكرة وحدة المغرب العربي التي أخذت منحى آخر بحيث تجاوزت العمل الفردي للجمعيات إلى العمل الموحد، إلا أنه تعثر بسبب الخلافات الشخصية والاختلاف في الرؤى، وعدم الوعي بالدسائس ومناورات المصالح والسلطات

[1]- معمر العايب، المرجع السابق، ص: 43.

[2]- المرجع نفسه، ص ص: 44- 45.

[3]- مصطفى الأمين مدربل، المرجع السابق، ص: 49.

[4]- فاطمة وزان، المرجع السابق، ص: 61.

الفرنسية التي أدركت جيدا المخاطر التي يمثلها اجتماع أقطاب الحركة الوطنية المغاربية في تنظيم واحد.[1]

4- لجنة تحرير المغرب العربي:

بدأت المنظمات السياسية لإفريقيا الشمالية تلح في المحافل الدولية بضرورة الاهتمام بمنطقة الشمال الإفريقي لما لها من أهمية استراتيجية وحيوية كما بدأت تدعوا الأقطار العربية إلى ضرورة إنقاذ المنطقة من الاحتلال الأوروبي.[2]

لقد اتفق مندوبو ورؤساء الأحزاب في 5 جانفي 1948م على تكوين هيئة تشمل سائر الأحزاب الاستقلالية في كل من تونس والجزائر والمغرب سميت لجنة تحرير المغرب العربي وتشكيل مكتب اللجنة برئاسة الأمير بن عبد الكريم الخطابي[3]، وأخيه العربي أمحمد بن عبد الكريم الخطابي وكيلا للرئيس والحبيب بورقيبة من حزب الدستور التونسي أمينا عاما ومحمد بن عبود من حزب الإصلاح المغربي أمينا للصندوق.[4]

صدر أول بيان باسم لجنة تحرير المغرب العربي، شمل مبادئها وأهدافها، وركز البيان على أهمية الانتماء الإسلامي للمغرب العربي وأشار البند الثاني من البيان إلى أن المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة.[5]

5- لجنة العمل الثورية لشمال إفريقيا:

بعد أن خاب أمل المناضلين المغاربة من السياسة الاستعمارية والعمل السياسي الذي لم يتمكن من تحرير البلدان المغاربية اتجاه عدد من المناضلين في حزب الشعب الجزائري، أسسوا مع بداية 1939م جمعية أسموها لجنة العمل الثورية الشمال الإفريقية

---

[1]- فاطمة وزان، المرجع السابق، ص: 62.

[2]- مصطفى الأمين مدربل، المرجع السابق، ص: 55.

[3]- محمد ودوع، موقف المغرب الأقصى اتجاه الثورة الجزائرية 1954- 1962، ج1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2019، ص: 27.

[4]- مصطفى الأمين مدربل، المرجع السابق، ص: 55.

[5]- محمد ودوع، المرجع السابق، ص: 28.

بحيث كان هدف هذه الجمعية هو الحصول على السلاح بأي طريقة لتفجير الثورة في المغرب العربي.

اعتمدت اللجنة في هيكلتها على التنظيم الهرمي من رمز وخلايا وقطاعات وكان على رأسها مجموعة من الشباب لا يتجاوزون سن العشرين منهم السعيد عمراني وعبد الرحمان طالب، وكان للجنة فرع في باريس تزعمه راجف بلقاسم وعبد الرحمن ياسين.[1]

ما يمكن استنتاجه أنه لا أحد كان يظن نزول فرنسا بمنطقة سيدي فرج سيصبح له أبعاد كبيرة وتتطور إلى التواجد بالجزائر ومنها التوسع والسيطرة على دول المغرب العربي.

وللإشارة أنه لم تكن هناك خرائط حقيقية لشمال إفريقيا إلا في سنة 1808م وضعت أول خريطة من طرفهم وهي التي اعتمد عليها النقيب بونان وتم اختيار سيدي فرج لنزول الجيوش الفرنسية على الأراضي الجزائرية، والتي كانت محل المقاومة الأولى للأمير عبد القادر والثانية مقاومة بوعمامة والتي كان مقرها بالفجيج.

في حين إن إعادة النظر في الوضعية السياسية للمغرب الأقصى والصعوبات الأمنية التي واجهت الاستعمار لضبط المقاومة بالمنطقة الحدودية والتي اعتبرها الاستعمار "تعدي حدود اتفاقية لالة مغنية وقد تجلى موقف المغرب الأقصى في طلبه والتراجع الاستعماري عن الأراضي الجزائرية.

وفي الأخير يمكن القول أنه تم رسم الحدود في إطار دبلوماسي بين الأطراف المعنية لوضع حد للنزاع وجعلها مجال تنظيم السلطة.

[1]- مصطفى الأمين مدربل، المرجع السابق، ص، ص: 63- 64.

الفصل الثاني:

العلاقات الجزائرية المغربية خلال الثورة الجزائرية 1954-1962م.

أولا- مظاهر الدعم المغربي للثورة الجزائرية.

ثانيا- مؤتمر طنجة ودوره في دعم الثورة الجزائرية.

ثالثا- تدهور العلاقات الجزائرية المغربية

رغم فشل محاولة تفعيل العمل المشترك في كل من المغرب والجزائر تزامنا مع اندلاع الثورة الجزائرية إلا أن ذلك لم يحول دون استمرار العمل لتجسيد مشروع "مغرب المعركة ضد الاستعمار الفرنسي.

ولهذا عاد محمد بوضياف بعد اندلاع الثورة الجزائرية من أجل الحث على التنسيق مع المقاومة المغربية وكذا تجسيد مبادئ الثورة الجزائرية وقد كانت مسألة تحرير المغرب العربي إحدى القضايا التي أولتها الثورة الجزائرية اهتماما كبيرا.[1]

أولا– مظاهر الدعم المغربي للثورة الجزائرية:

أ– الدعم العسكري:

1– التموين والتسليح:

إن حاجة الثورة الجزائرية الماسة جعلت جبهة التحرير الوطني تخطط بكل الوسائل للحصول على الأسلحة واستغلال كل الإمكانيات والمنافذ الممكنة لإدخال الأسلحة، لذا ركزت جبهة التحرير الوطني على تسليح المنطقة الغربية وذلك بالاعتماد على قاعدة المغرب عن طريق جمع الأسلحة وشرائها.[2]

وقد حصل اتفاق في القاهرة على أن تكون حصة الجزائر الثلثين وحصة المغرب الثلث وأنزلت السفينة دينا وبعدها، وقد بحثت لجنة التنسيق في الناظور عن مصادر أخرى للتسليح والتموين منها تبرعات المواطنين والشراء من الاسبان والمهربين.[3]

[1]– محمد ودوع، المرجع السابق، ص: 49.

[2]– عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الأقصى 1954– 1962، ط1، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2014م، ص: 143.

[3]– عبد الله مقلاتي ولميش صالح، المغرب والثورة التحريرية الجزائرية، ج1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013م، ص: 68.

1-1 إنشاء مراكز سرية: تم التنسيق بخصوص إقامة قواعد خلفية لجيش التحرير الجزائري في المناطق المتاحة للحدود الجزائرية وذلك قصد الاستفادة منها في التمركز والتدريب.[1]

لم تكن منطقة وجدة المنطقة الوحيدة لنشاط جبهة التحرير الوطني بالمغرب، بل كانت الأراضي المغربية عبارة عن مراكز للثورة الجزائرية وقد عمد التنظيم الثوري بالمغرب على إقامة العديد من المراكز العسكرية بالأراضي المغربية متعدد المهام منها:

- مراكز عسكرية مختصة في التدريب والتكوين العسكري.
- مراكز مختصة لإيواء الثوار الجزائريين.
- مراكز مخصصة لتخزين الذخيرة الحربية والمؤونة وبعضها كانت عبارة عن مخيمات تستخدم للاستقبال والاستراحة والعلاج، وتزود بالأسلحة والذخيرة التي كانت توجه إلى الثورة الجزائرية بالداخل.[2]
- مراكز العربي بن مهيدي وهي متواجدة في الجهة الشمالية الشرقية لمدينة وجدة المغربية إذ أصبح يستعمل لتموين والتخزين بالإضافة إلى المصالح العسكرية المختصة في التداوي والعلاج والاستراحة للمرضى منها: مصلحة الصيدلة ومخابرها.
- مصلحة التخزين الذخيرة والمواد الاستهلاكية والألبسة.
- مصلحة التصوير و إعداد الصور

ـمصلحة تجهيز الملابس العسكرية

- مصلحة الأمن والاستخبارات كان مركز العربي بن مهيدي العمود الفقري والبنية التحتية لجيش التحرير الوطني وفي المنطقة.[3]

---

[1]- عبد الله مقلاتي ولميش صالح، المرجع السابق، ص: 69.

[2]- محمد ودوع، المرجع السابق، ص: 166.

[3]- لعرج جيران، الثورة الجزائرية وعلاقتها بالمغرب الأقصى 1954- 1962م، ط1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 266.

– مركز ملوية أقيم هذا المركز سنة 1955م ويعتبر أول مركز أقامه التنظيم الثوري لجبهة التحرير بالمغرب وكان لهذا المركز اهمية كبيرة في تكوين إطارات جيش وجبهة التحرير الوطني، كما لعب دورا كبيرا في تكوين جنود جيش تحرير الوطني إذ يعود له الفضل في تكوين حوالي 1200 مجاهد في مختلف التخصصات العسكرية، بما فيها التكوين على الاتصالات والإشارة.[1]

2– مراكز صناعة الأسلحة بالمغرب الأقصى:

كما قامت جبهة التحرير الوطني بإنشاء عدة مراكز لصنع الأسلحة الخفيفة كصناعة البنادق والرشاشات مثل مركز العسكري بتافيلالت ومصنع مينود بين الرباط ومكناس يعمل به حوالي 60 جزائريا والمركز العسكري المخصص لصناعة الأسلحة بالرباط ومركزا لصناعة الأسلحة بتطوان حيث أصبح مركز مهما في صناعة بعض الأسلحة، كصناعة القذائف المدفعية والرشاشات ومركز لصناعة القنابل اليدوية بالدار البيضاء الذي لم يدم طويلا لأسباب أمنية.[2]

3– مراكز استقبال الجيش التحرير الوطني:

ساهمت الأراضي المغربية لتكون مقر الجيش التحرير الوطني، وكل هذا على علم من السلطات المغربية وبمساهمة من المغاربة، فأنشأت عدة مراكز استقبال وتخزين الذخيرة والتموين منها الموجودة في وجدة والأسلحة والذخيرة كانت مخبأة سريا في المغارات أو المدفونة في الأراضي والمزارع والأراضي خاصة بالجالية الجزائرية التي وضعتها تحت تصرف الثورة الجزائرية في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تراقب المنطقة المغربية المناخية للجزائر.[3]

[1]– محمد ودوع، المرجع السابق، ص: 170.

[2]– المرجع نفسه، ص ص: 175– 176.

[3]– لعرج جيران، المرجع السابق، ص: 286.

4– طرق ووسائل نقل الأسلحة عبر المغرب:

لقد كانت مسالة تأمين الحصول على الأسلحة وإدخالها إلى الجزائر أكبر التحديات التي واجهت الثورة الجزائرية، واستطاعت تجاوزها من خلال المساعدات التي وجدتها من قبل بعض الدول الصديقة والشقيقة ومنها المغرب الأقصى، فقد كانت أولى العمليات التسليح قد تمت عبر المغرب من خلال الموانئ المغربية في منطقة شمال المغرب الأقصى، وقد أصبحت طنجة مركزا مهما لدعم الثورة بالأسلحة فقد شهدت الفترة الممتدة من 1954 إلى 1956م عدة عمليات تسليح ثم من خلالها إفراغ حمولتها في موانئ الناظورة ومليلية وسبتة بالمغرب، وعموما كانت عملية التسليح تتم عن طريق مرحلتين الأولى إبطال الأسلحة عبر البحر إلى الموانئ الغربية والثانية يتم نقلها من الموانئ المغربية وشحنها إلى مراكز تخزين الأسلحة للمغرب أو نقلها عبر مسالك برية إلى الجزائر.[1]

5– تأسيس جيش المغرب العربي:

لقد استمرت الاتصالات بين قادة جبهة التحرير الوطني وقادة المقاومة المغربية، وزادت العلاقات الإخوة بين الشعبين (الجزائري والمغربي) قوة بعد اندلاع الثورة الجزائرية، ولاسيما وأن الظروف كانت في هذه الفترة جد حساسة بالنسبة للطرفين، حيث كانت الجبهة تسعى إلى تفعيل العمل المسلح في المنطقة الخامسة بالغرب الجزائري.[2]

لقد هدفت الجهود والمساعي إلى توحيد حركة المقاومة المغربية مع الجيش التحرير، ومن ثم تجسيد الوحدة الشاملة، وقطعت خطوات مهمة في هذا المجال غير أن تأخر وصول شحنات الأسلحة وتعثر التنسيق بين الداخل والخارج أجل موعد ميلاد جيش التحرير المغرب العربي.

[1]– لعرج جيران، المرجع السابق، ص ص: 181– 182.

[2]– محمد ودوع، المرجع السابق، ص ص: 59– 60.

مع بداية شهر أكتوبر 1955م تحقق ميلاد جيش تحرير المغرب العربي بعد أشواط من التحضيرات وتجاوز كثير من العقبات، وساهمت كثير من الظروف في بعث المشروع ونجح مخططها الاستراتيجي في توحيد معركة المغرب العربي ضد الإحتلال الفرنسي وأدى ذلك إلى ظهور لجنة التنسيق لجيش التحرير المغرب العربي.[1]

6– لجنة التنسيق لجيش التحرير المغرب العربي:

لقد أفضت اللقاءات التي جمعت في هذه الفترة عناصر من المقاومة المغربية وبعض قادة جبهة التحرير الوطني، إلى وضع الهياكل والتنظيم الأولي لجيش التحرير المغرب العربي، والشروع في تدريب العناصر الأولى المكونة لهذا الجيش، وكان الهدف من هذه اللقاءات هو تحقيق إنجاز ميداني بين قادة الثورة الجزائرية مع القادة الفعليين للمقاومة المغربية ومن أجل استمرار مساعي والاتصالات بين الوطنيين المغربيين والوطنيين الجزائريين.[2]

كان من بين الهياكل التنظيمية التي تم وضعها هو تأسيس لجنة ثورية مشتركة بمنطقة الناظور في 15 جويلية 1955م سميت بلجنة التنسيق لجيش التحرير المغرب العربي، إذ تم وضع تنظيم وقوانين لضبط هذه اللجنة وكذا السير الحسن لنشاطها.[3]

ب– الدعم الشعب المغربي:

منذ اندلا ع الثورة الجزائرية كان سكان مناطق الحدود الجزائرية الغربية بمثابة الدرع الواقي لجيش التحرير الوطني في إقامة والتمركز والتموين.[4]

---

[1]– عبد الله مقلاتي ولميش صالح، المرجع السابق، ص: 165.

[2]– محمد ودوع، المرجع السابق، ص: 63.

[3]– المرجع نفسه، ص ص: 62-63.

[4]– عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1945– 1962، ج2، بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص: 23.

وبحكم الموقع الجغرافي القريب والمتصل بدول المغرب العربي فقد نشطت الجماهير المغربية في تفعيل المساندة كمشاركة المتطوعين في معارك الجيش التحرير والمشاركة في عملية إنزال الأسلحة على السواحل المغربية مثل مدينة الناظور والضغط على الحكومات.

كان موقف الشعب المغربي حاسما وهو وقوفه الصارم في وجه المشاريع الفرنسية الاغرائية حيث قدم مندانس فرانس من أجل احتواء الثورة إغراءات اقتصادية للمغرب والقضاء على الجزائر.[1]

عملت فرنسا على تصعيد اعمالها العسكرية والوحشية بازدياد تصعيد العمل المسلح في أوساط الثوار بدأت افواج اللاجئين الجزائريين تنتقل نحو الحدود المغربية، فكانت تجد استقبال وترحيب الأخوي من قبل إخوانهم المغاربة واقتسموا معهم المنزل والمأكل والمشرب كان التضامن الشعبي في المغرب الأقصى مع الجزائر.

كان يظهر الدور الجلي للشعب المغربي من خلال انتفاضته إلى جانب الشعب الجزائري في كل مظاهراته واحتياجاته المتواصلة والمستمرة ضد الاحتلال الفرنسي، إذ أن الشعب المغربي هب هبة رجل واحد مساندا للجزائر في الإضراب.[2]

وقد تضمن التأييد الشعبي إلى مشاركة المتطوعين المغاربة في معارك مختلفة في الجهة الغربية بالإضافة إلى المساندة المغربية في جمع تبرعات مالية وطنية وضمان عبور المجاهدين والأسلحة على أراضيها، وتم ذلك بالتنسيق مع السلطات المغربية على الحدود المغربية الجزائرية.

وهكذا تلاقت الإدارة الشعبية مع الإدارة السياسية لتطور العلاقات الجزائرية المغربية.[3]

[1]- لعرج جيران، المرجع السابق، ص ص: 69- 70.

[2]- المرجع نفسه، ص: 70.

[3]- فاطمة وزان، المرجع السابق، ص: 92.

بعد وفاة الملك محمد الخامس خلفه الملك الحسن الثاني الذي ذكر وصايا السلطان محمد الخامس فيما يخص الجزائر وأكد على أن التضامن بين البلدين أبدي إلى النهاية وفي كل الأحوال والظروف، كما وافق الموقف الرافض لسياسة تقسيم أرض الجزائر ليؤكد بعدها على أن "الجزائر هي المغرب تضامن حتى النهاية"[1].

ج– الدعم السياسي والدبلوماسي:

1– الدعم السياسي:

لعبت أقطار المغرب العربي دورا استراتيجيا باعتبارها مناطق عبور ونفوذ إلى الجزائر، لتأمين التزود المادي والعسكري للثورة والثوار، وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات بين قادة الثورة وحكام تونس والمغرب الأقصى خاصة فيما يخص النزاعات الحدودية التي زادتها محاولات السياسة الفرنسية في إطار فرق تسد ، إلا أن الوعي بالتاريخ والمصير المشترك حكم على الجزائر والمغرب حكومة وشعبا إلى التوحد ورص الصفوف للوقوف أمام الظاهرة الاستعمارية.[2]

وذلك انطلاقا من الأراضي المغربية التي ستواجه مواقف مغربية متباينة في مساندة الثورة الجزائرية يمكن أن نميز فيها ثلاثة قوى ظهرت خلال الفترة من 1956– 1958م هي:

– حركة المقاومة المغربية التي أكدت دعمها للثورة الجزائرية وضرورة استكمال السيادة المغربية.

– الحكومة المغربية ومثلها حزب الاستقلال الأغلبية بالإضافة إلى تيارات سياسية وعناصر موالية للقصر.[3]

[1]– فاطمة وزان، المرجع السابق، ص: 87.

[2]– لعرج جيران، المرجع السابق، ص: 92.

[3]– عبد الله مقلاتي، دور البلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 129.

– نفوذ القصر ممثلا في الملك محمد الخامس وولي عهده الحسن فقد عبر عن دعمه المالي والمعنوي للجزائر كلما سمحت الظروف وباستمرار العدوان الفرنسي على الشعب الجزائري وضغوطه المستمرة على المغرب واندماج القضية الجزائرية ضمن التصور المغربي الذي ربط بين قضية استقلال الجزائر ومسألة استكمال السيادة المغربية لإعادة السلم بمنطقة الشمال الإفريقي وتحقيق الوحدة المغربية.[1]

وقد أعرب حزب الاستقلال المغربي عن مساندته للثورة الجزائرية على لسان زعيمه علال الفاسي الذي كان له اتصالات وتنسيق مع قادة جبهة التحرير الوطني بالقاهرة، ومن جهة أخرى أعلن عبد الكريم الخطابي رئيس لجنة تحرير المغرب العربي مباركته للثورة ورفضه لما آلت إليه الاتصالات الفرنسية المغربية.[2]

2– موقف الحسن الثاني:

بحكم العمل تحت سلطة وإدارة الملك محمد الخامس فقد جاءت مواقف الأمير الحسن مطابقة ومطبقة لسياسة والده، فعندما اقترح الملك محمد الخامس التحدي باسم الجزائريين في لقاءه مع زعماء الثورة في أكتوبر 1956م إثر التحضير لمؤتمر تونس، فتوجه الأمير الحسن إلى عقد لقاءات عديدة مع الضباط الفرنسيين وبما أن الأعضاء التاريخيون كانوا متخوفون من فقدان مكانهم لأن مؤتمر تونس فرصة لإعادة الظهور من جديد، وقد دار الحوار حول التدخل لوقف الحرب والتفاوض مع فرنسا إيمانا منه بأن الحرب قد طالت وأن الخسائر فيها كبيرة، وقد ظهر الأمير الحسن بموقف حاقد سياسيا لكسب ومساندة الموقف في الجزائر.[3]

[1]– عبد الله مقلاتي، دور البلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 129.

[2]– المرجع نفسه، ص ص: 130– 131.

[3]– لعرج جيران، المرجع السابق، ص ص: 134– 135.

3– الدعم الدبلوماسي:

بحكم طبيعة نظامها السياسي المحافظ وبعلاقاتها مع المعسكر الغربي وفي نفس الوقت بموقف الإيجابي اتجاه القضية، فقد وجدت المغرب في منظمة الأمم المتحدة مجالا ومصدرا لطرح القضية الجزائرية دوليا وعملت على الاعتراف الدولي بالحكومة الجزائرية، ومن مظاهر الموقف الإيجابي وهو تشجيع النشاطات السياسية والدبلوماسية لجبهة التحرير وقادتها داخل المغرب بما فيها التنسيق مع الفعاليات النقابية والسياسية والدبلوماسية العربية.[1]

لقد تركز نفوذ الدبلوماسية المغربية في هذا الشأن في كل أنحاء العالم بدءا بالساحة الإقليمية إلى القارية والدولية فدافعت عنها في عدة مؤتمرات ومنابر منها منبر هيئة الأمم المتحدة، إذ عملت على كسب التأييد الدولي والضغط على فرنسا لوضع حد لسياستها القمعية والتعسفية على الشعب الجزائري.[2]

وقد أكدت المغرب في أول جلسة يحضرها بالأمم المتحدة على لسان وزير خارجيتها أحمد بلافريج على ضرورة تدويل المشكل الجزائري والإعتراف بوجود الكيان الجزائري، ودعا لإيجاد تسوية سلمية للمأساة الجزائرية المؤلمة.[3]

4 – الدعم المالي:

في 1954م لم تكن جبهة التحرير الوطني تمتلك الأموال التي تؤهله إلى خوض معركة التحرير من أجل استقلال الجزائر، فعشية اندلاع الثورة لم تكن تمتلك جبهة التحرير الوطني أقل من مليون فرنك قديم وأمام رض الحكومات الفرنسية المتكرر لمطلب الاستقلال من جهة، وضرورة الكفاح من جهة أخرى سعت هذه الأخيرة إلى تنظيم الثورة شيئا فشيئا

---

[1]– إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954– 1962م، دار الهومة، الجزائر، 2009، ص: 106.

[2]– لعرج جيران، المرجع السابق، ص: 155.

[3]– محمد ودوع، المرجع السابق، ص: 189.

من أجل خوض معركة التحرير وإيجاد الأموال الضرورية لمواصلة الكفاح ومع مرور الوقت بدأت الموارد المالية تتوسع عن طريق اشتراكات استطاعت جبهة التحرير جمع التبرعات تضاعفت المساعدات المالية الموجهة للكفاح، وخلال وقف إطلاق النار كانت جبهة التحرير الوطني تتمتع عمليا بحوالي 2 مليار فرنك قديم شهريا من المساعدات.[1]

5- على المستوى الإفريقي:

إلى الجانب المساعي الدبلوماسية على مستوى حركة عدم الانحياز فقد تحرك المغرب لدعم القضية الجزائرية على مستوى الإفريقي ويبرز دور المغرب من خلال عدة مؤتمرات وملتقيات في دفع الدول والحكومات الإفريقية من أجل نصرة القضية الوطنية.

في مؤتمر أكرا 16 أفريل 1958م نظم المغرب يوما تضامنيا مع الشعب الجزائري وألقى الملك محمد الخامس خطابه الذي أكد فيه على ضرورة توسيع التضامن مع الجزائر، ومن بين التدخلات التي كانت حاضرة بقوة التدخل المغرب ممثلا في شخصية وزير الشؤون الخارجية أحمد بلا فريج الذي أكد أن الحرب في الجزائر تهمنا بقدر ما تهم الجزائر، وأن المغرب لن تتوقف عن تضامنها وتعاطفها مع الجزائر.[2]

6-على المستوى المغاربي والعربي:

لقد تحركت جبهة التحرير الوطني دبلوماسيا في إطارها المغاربي والعربي عن طريق التنسيق والتعاون المشترك مع تونس والمغرب سيما توحيد الجهود مع حزبي الدستور التونسي وحزب الاستقلال المغربي وفي هذا الصدد يؤكد محمد يزيد في تقريره الذي رفعه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في 20 أوت 1957م بان الوفد الخارجي الجزائري قد تلقى مساعدة وتضامنا أخويا فعالا من وفد حزب الاستقلال المغربي ووفد حزب الدستور التونسي التابع

[1]- لعرج جيران، المرجع السابق، ص: 315- 316.

[2]- المرجع نفسه، ص: 158- 159.

للمغرب مساندته للثورة في كل المحافل بما فيها المستوى العربي وجامعة الدول العربية، فانعقاد مؤتمر طنجة بالمغرب دليل على الدعم المغربي المتواصل للقضية الجزائرية.[1]

ثانيا– مؤتمر طنجة ودوره في دعم الثورة الجزائرية:

أ– حادثة اختطاف الطائرة:

قامت فرنسا بقرصنة الطائرة المغربية التي كانت تقل وفد جبهة التحرير الوطني الذي كان متوجها من المغرب إلى تونس لحضور اللقاء الثلاثي المزمع عقده بتونس في نهاية شهر أكتوبر 1956م، ظنا منها بأن ذلك سيمكنها من القضاء على ما كانت تسميه بالعمل الإرهابي الذي يقوده مجموعة من المتمردين ضد فرنسا بالجزائر.[2]

لقد كان موقف المغرب الأقصى من عملية القرصنة التي تعرض لها قادة الثورة في الخارج مساس بسيادتها وكرامة شعبها، لذا راحت تستنكر بشدة هذه العملية، واستدعت على الفور سفيرها بالعاصمة الفرنسية باريس وطالبت بشدة إعادة المختطفين إليها دون قيد أو شرط، وهددت رسميا برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية بلاهاي.[3]

لم تكن قرصنة الطائرة المغربية المقلة للزعماء الجزائريين سوى واحد من سلسلة الاعتداءات والاستفزازات التي حاول من خلالها الاستعمار الفرنسي ضرب التضامن الشعبي ووضع حد للمساندة التي يلقاها الثوار الجزائريون بالمغرب.[4]

1– ردود الفعل المغاربية على جريمة اختطاف القادة الجزائريين:

لقد كانت ردة الفعل على هذه الجريمة الشنيعة رسميا وشعبيا، إذ تأثر لها محمد الخامس وبورقيبة ونددت بها حكومتيهما واستنكرتها شعوب المغرب العربي في اضرابات

[1]– لعرج جيران، المرجع السابق، ص: 170.

[2]– محمد ودوع، المرجع السابق، ص ص: 34– 35.

[3]– مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954– 1962، دار الحكمة، الجزائر، 2011، ص: 159.

[4]– محمد ودوع، المرجع السابق، ص: 153.

ومظاهرات[1]، خاصة المدن المغربية من خلال مظاهرات بمناسبة هذا اليوم في كل من فاس، الرباط، دار البيضاء، مكناس معبرة عن تضامن الشعب المغربي مع الجزائر وقد وصفتها جريدة المجاهد "مظاهرات جبارة تعد بعشرات الألاف في مختلف المدن المغربية معبرة عن تضامن الشعب المغربي بكل طبقاته مع الشعب الجزائري المكافح وكانت...من أروع مظاهر التضامن المغربي، هذه المظاهرات تعبر عن كل مشاعر الأخوة النبيلة والصادقة التي يكنها الشعب المغربي إلى نظيره الجزائري.[2]

وفي 31 جانفي 1957م شن العمال المغاربة عن طريق اتحادهم إضرابا من أجل دعم الثورة الجزائرية، وإشعار السلطات الاستعمارية أن الطبقة العامة في المغرب الأقصى واعية تمام الوعي بالقضية الجزائرية التي تعتبر بالنسبة لهم قضيتهم الأولى، وقد استجاب الجميع لهذا الإضراب الذي عم مدينة الرباط .

لقد تمكنت الثورة الجزائرية من تصدر القضايا المغربية الهامة ولقيت الدعم المعنوي الكافي في الداخل والخارج، وهو ما عبر عنه الكاهل المغربي محمد الخامس بقوله: "إننا لا نستطيع الاستمرار في احترازنا الحالي، إن لم يحل المشكل الجزائري ويعترف للشعب الجزائري بالحرية واستقلال، وكل ما يمس الجزائر يحدث صدا عميقا بالمغرب بسبب العلاقات الوثيقة".[3]

ب– مؤتمر طنجة أفريل 1958م:

دعا زعيم الحركة الوطنية المغربية علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المغربي، إلى عقد مؤتمر يضم إلى جانب حزبه، كل من الحزب الدستوري الحر التونسي وجبهة التحرير

[1]– عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية، ج1، بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص: 429.

[2]– لعرج جيران، المرجع السابق، ص: 89.

[3]– مريم صغير، المرجع السابق، ص ص: 160– 161.

الوطني الجزائرية قصد دراسة الأوضاع المتجددة على الساحة المغربية والعمل على توحيد المواقف المغربية ضد الاستعمار الفرنسي.[1]

رغم أهمية مؤتمر طنجة بالنسبة لإستراتيجية الثورة التحريرية في الناحية الغربية، إلا أنه أثار خلافا بين زعماء، جبهة التحرير الوطني فيما يتعلق بمشاركة أو عدم مشاركة هذه الأخيرة في المؤتمر حيث ظهر رأيان، الأول يعارض حضور الجبهة ومشاركتها بدعوى أن المؤتمر في حد ذاته مؤتمر قطري إنفصالي، ولا يعبر عن البعد الحقيقي العربي للقضية الجزائرية، أما الرأي الثاني أكد على ضرورة حضور المؤتمر لسببين هما:

أولا– أهمية المغرب الأقصى وتونس بالنسبة للثورة الجزائرية.

ثانيا– ضرورة استغلال هذا المؤتمر لدعم الكفاح المسلح داخل الجزائر وكان الرأي الثاني هو الذي رجح الكفة وبالتالي شاركت جبهة التحرير في هذا المؤتمر.[2]

كان مؤتمر طنجة المنعقد في أفريل 1958م حدثا مهما في تاريخ الثورة الجزائرية، ومحطة حاسمة في مشروع وحدة المغرب العربي، باعتباره آخر محاولة للعمل المغاربي المشترك أثناء مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال وقد أقرت خلاله الأحزاب المغاربية الرئيسية خطة مشتركة للتضامن مع الجزائر ولبناء وحدة المغاربية.[3]

1– ظروف ودوافع عقد والمؤتمر:

– الهجمة الفرنسية الشرسة على الجزائر وإفلاس السياسة الفرنسية في علاج مشاكلها.

– التحالف الفرنسي الإسباني ضد حزب الاستقلال جيش التحرير المغرب في الصحراء.

– الاعتداءات الفرنسية المتكررة على الحدود وحادثة ساقية سيدي يوسف بالخصوص.

[1]– مريم صغير، المرجع السابق، ص: 162.

[2]– المرجع نفسه، ص: 163.

[3]– فاطمة وزان، المرجع السابق، ص: 65.

– إن الثورة الجزائرية استطاعت أن تواجه السياسة الفرنسية التي هدفت إلى عزلها مغربيا أو أن تحدث تحولات كبرى في المغرب العربي إذا كانت تونس والمغرب معنية دائما بالمشكلة الجزائرية الواقعة تحت تهديد بقايا النظام الاستعماري ودعوة التضامن.[1]

2– دعوة إلى عقد مؤتمر طنجة:

إن الدعوة إلى عقد مؤتمر طنجة، كانت بمبادرة من حزب المغربي الذي جاء في مقررات لجنته التنفيذية، إثر اجتماعها في مدينة طنجة 2 ماي 1958م ، توصية بدراسة الوسائل الخاصة بتدعيم تضامن ووحدة المغرب العربي، وذلك بتأسيس اتحاد حقيقي وفقا للمطامح الصحيحة لجميع شعوب المغرب العربي.[2]

إن فكرة عقد المؤتمر، لم تكن وليدة عام 1958م إنما كانت فكرة رودت قادة تونس والمغرب، منذ قمة تونس في أكتوبر 1956م، والتي لم تشارك فيها جبهة التحرير الوطني بعد القرصنة التي تعرض لها قادة الثورة الخمسة.

ففي 20 نوفمبر 1957م عقد اجتماع ثنائي في الرباط بين محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة للتشاور لإيجاد حل للقضية الجزائرية.[3]

وتطبيقا لقرارات اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال الذي سبق الإشارة إليه، فإن هذا الأخير قد أوفد بتاريخ 17 مارس 1958م ، السيدان أبو بكر القادري والدكتور بناني إلى تونس لإعداد برنامج عمل المؤتمر وقد تم عقد عدة اجتماعات بين الطرفين من 19 إلى 22 مارس 1958م ، تقرر عقد المؤتمر بمدينة طنجة المغربية.[4]

---

[1]– عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية، المرجع السابق، ص: 206.

[2]– معمر العايب، المرجع السابق، ص: 26.

[3]– المرجع نفسه، ص: 75.

[4]– المرجع نفسه، ص: 76.

2-1- عقد المؤتمر:

عقد المؤتمر المغاربي من 27 إلى 30 أفريل 1958م بقصر (مارشال) بمدينة طنجة المغربية برئاسة علال الفاسي وكان جدول أعماله:

- حرب استقلال الجزائر.
- تصفية آثار الهيمنة الاستعمارية في دول المغرب العربي.
- تنظيمات دائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر.[1]

وقد ألقيت عدة خطابات من طرف ممثلي الدول المشاركة تناولت فيها المسألة الجزائرية منها خطاب الوفد المغربي ورئيس المؤتمر علال الفاسي الذي تناول القضية الجزائرية.

أكد المؤتمرون على أن وحدة المغرب العربي شيء قار في النفوس وثابت في الذهنيات ورغم استقلال تونس والمغرب إلا أن المغرب ككل لا يقبل التجزئة وأن استغلال أي قطر مهما كان فإنه يبقى فارغا محتواه.[2]

كان هدف جبهة التحرير الوطني من مشاركة في المؤتمر هو:

- تمتين التضامن بين شعوب المغرب العربي الثلاثة.
- طرح التواجد العسكري الفرنسي في القطرين الشقيقين التونسي والمغربي الذي يهدد الثورة الجزائرية.
- تهيأت الرأي العام العالمي لدعم الثورة عسكريا والقضية الجزائرية دبلوماسيا.
- إن وحدة المغرب العربي ضرورة ملحة للقضاء على الاستعمار.[3]

3- قرارات المؤتمر:

أعلن المجتمعون حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال وأن تقدم الأحزاب السياسية (التونسية والمغربية) له مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها.

---

[1]- بشير سعدوني، الثورة الجزائرية في خطاب العربي الرسمي، ج2، الجزائر، 2013، ص: 90.

[2]- المرجع السابق نفسه، ص: 90.

[3]- مريم صغير، المرجع السابق، ص: 165.

- قرار حول تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي إذ قدر المؤتمرون الجهود التي بذلتها كل من تونس والمغرب لتصفية الاستعمار والكف عن استعمال التراب التونسي والمغربي كقاعدة للعدو على الشعب الجزائري.

- قرار توحيد المغرب العربي ولهذا اقترح المؤتمرون أن يشكلوا مجلس استشاري للمغرب العربي.[1]

- تشكيل أمانة دائمة للمؤتمر تتكون من ستة أعضاء مهمتها متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر.[2]

4- نتائج وانعكاسات المؤتمر:

- التخوف من حدة التفاعل الشعبي مع الثورة الجزائرية مما يجعل النظام المغربي يخشى السيطرة على الموقف بازدياد نفوذ الجناح المتشدد لحزب الاستقلال.

- خطورة الموقف من توحيد المجابهة ضد فرنسا بشكل قد يهدد الاستقلال المغربي.[3]

- مجيء الجنرال ديغول[4] على رأس حكومة قوية أعادت الهيبة الدولية لفرنسا.

- وقوف السياسة الديغولية ضد تطبيق مقررات طنجة بتأكيدها على سياسة التعاون مع المغرب وتونس وتخطيطها لضرب التضامن المغاربي مع الثورة الجزائرية.[5]

- اختلاف الأطراف الثلاث حول مفهوم الوحدة المغاربية.

---

[1]- مريم صغير، المرجع السابق، ص: 96.

[2]- المرجع نفسه، ص: 166.

[3]- عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 159.

[4]- **ديغول**:ولد شارل أندريه جوزيف ماري ديغول في 22 نوفمبر 1890 من عائلة كاثوليكية، في سن صغيرة أظهر ميلا كبير للعمل العسكري، ودخل سير بعد الانتهاء من دراسته العسكرية تم تعيينه في الفوج 33 بقيادة العقيد فيليب بيتان (1856- 1951) وفي سن 21 تمت ترقيته إلى رتبة ملازم ثاني، وفي 21 ديسمبر 1958 انتخت رئيسا للجمهورية الخامسة، أنظر:

Mohamed tiab, la chrologie Algérienne 1830-1962, T1 imprimé sous les presses de l'imprimerie ishaq, Blida, 1999, PP : 314-315.

[5]- عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 160.

– انقسامات والمشاكل التي اعرضت الأحزاب المغاربية، خاصة الانقسام الذي عرفه حزب الاستقلال وانشغال قادته بالمشاكل التي تحدث في الوطن.

– استفحال الخلافات بين الأطراف الثلاث منذ جوان 1958م حيث دخلت الجبهة التجرير الوطني في خلافات حادة مع تونس التي خرقت مقررات طنجة.

– عدم وفاء تونس والمغرب بالتزاماتها إزاء مقترحات دعم الثورة الجزائرية.[1]

إن السياسة الفرنسية اتجاه المغرب لم تكن ذاتها المنتهجة بتونس، فقد أكدت القوات الفرنسية بلهجة متشددة على بقائها بالمغرب وكان هدفها إلغاء التقارب بين البلدين.[2]

ج– تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة:

خرجت جبهة التحرير الوطني من مؤتمر طنجة بمكاسب لا يستهان بها، من بينها الإعلان عن قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة من بين النتائج المهمة فبناءا على مباركة تونس والمغرب للمشروع.[3]

وقد جاء اعتراف الحكومة المغربية في اليوم الثاني لإعلانها في 19 سبتمبر 1958م في شكل بيان رسمي يحمل توقيع رئيس الحكومة أحمد بلا فريج تضمن ما يلي: "لي الشرف بأن أنقل إلى علمكم أن مجلس الوزراء المجتمع برئاسة صاحب الجلالة ملك مراكش قد قرر في 19 سبتمبر 1958م الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية".[4]

وقد أعلن نبأ إنشاء الحكومة المؤقتة بالمغرب وتونس والقاهرة في وقت واحد إلا أن مصر أختيرت كمقر للحكومة نظرا لما قدمته من دعم، ومساندة للثورة الجزائرية بالمقارنة أن

[1]– عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية ومؤتمر طنجة المغاربي، جامعة مسيلة، ص: 223.

[2]– عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص: 159.

[3]– عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية، المرجع السابق، ص: 196.

[4]– عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الأقصى، المرجع السابق، ص ص: 80-81.

تونس والمغرب لم يكونا مكانا ملائما لاستقرار هذه الأخيرة لأن النفوذ الفرنسي كان لا يزال متواجد بهما.[1]

لقد نجحت الحكومة المؤقتة من خلال دخولها عبر بوابة المغاربية لتفتح أمامه آفاق واسعة في المجال الإفريقي والدولي، ومثال على ذلك الصدمة القوية لفرنسا، إذ أصبح للجزائر منذ 19 سبتمبر 1958م مقومات الشخصية الدولية الأمر الذي يساعد على رفع حرج بعض الدول المتعاملة مع الثورة الجزائرية على رأسها حكومات المغرب العربي.[2]

اقترحت الحكومة المؤقتة على تونس والمغرب إرساء تنظيم قانوني لعلاقاتها، وذلك بالتصديق على عدة اتفاقيات منها العسكرية الخاصة بتنظيم وتوزيع قوات جيش التحرير على الحدود ونقل الأسلحة، والمالية الخاصة بدخول الأموال والسلع والعتاد وعلى رغم من أنها لم تلق تجاوب مع هذا المطلب إلا أنها ظلت تؤكد على روابط الأخوة، والتضامن الشعبي.[3]

1– الصدى الإعلامي لمؤتمر طنجة:

لقد حظي مؤتمر طنجة أفريل 1958م بتغطية إعلامية واسعة طيلة الأربعة أيام من أشغاله من مختلف الصحف، كان حضور الصحافة العربية والدولية قويا في تتبع أشغال المؤتمر حيث وصل إلى أكثر من 150 ممثلا للصحافة العالمية.[4]

من أبرز الصحف التي غطت أشغال المؤتمر وعلقت عليه جريدة "الحياة البيروتية" الصادرة في أول ماي 1958م ، كتبت افتتاحيتها قائلة: "إن القرارات التي صدرت عن المؤتمر يمكن أن تكون شبه رسمية لكون المشاركون فيها هم من جهة حزبيين في يدهم الحكم في المغرب وتونس ومن جهة أخرى هيئة تقود الثورة الجزائرية..."

---

[1]– عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الأقصى، المرجع السابق، ص: 81.

[2]– عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية، المرجع السابق، ص: 199.

[3]– المرجع نفسه، ص: 201.

[4]– معمر العايب، المرجع السابق، ص: 100.

أما الصحافة الفرنسية فقد تحدثت عن المؤتمر فكتبت "جريدة لاكروا" الصادرة بتاريخ 2 ماي 1958م قائلة: "فموقف الولايات المتحدة التي لم تظهر منقبضة من التوتر الذي حصل في طنجة هو إحدى الدروس الأساسية التي يجب على الحكومة الفرنسية المقبلة أن تتلقنه، فإن أرادت أن تتجنب المأزق فعليها أن تحدد في أقرب وقت ممكن سياسة عامة لإفريقيا الشمالية، وأن تعرف أنه من المستحيل فصل القضايا المغربية والتونسية عن المشكل الجزائري".[1]

ثالثا– تدهور العلاقات الجزائرية المغربية:

أ– الخلاف الحدودي:

أثبتت أحداث 1956 و1957م أن حزب الاستقلال المغربي مصمم على خوض معركة تحرير الصحراء، وأن طموحاته السياسية مبنية على نجاح هذه المعركة، وقد حقق الجيش المغربي الكثير من المكاسب، وكان مستعدا للمساومة بقضية الصحراء معتمدا أسلوب المفاوضات مع الفرنسيين والإسبان.[2]

وقد حدد علال الفاسي المناطق التي لا تزال تحت الاحتلالين الإسباني والفرنسي، معتبرا أن أربعة أخماس المغرب ما تزال محتلة من طرف الإسبان والفرنسيين معتبرا أن أربعة أخماس المغرب ما تزال محتلة من طرف الإسبان منها سبتة ومليلية والصحراء الغربية، وطنجة خاضعة للسيطرة الدولية، وهناك أراضي خاضعة للفرنسيين هي موريطانيا والمناطق الشرقية للمغرب التي ضمتها فرنسا للجزائر المحتلة وهي أجزاء شاسعة جدا أخذت فرنسا تعدل في وضعيتها مثال على ذلك تندوف، وفي الوقت نفسه تمسكت جبهة التحرير الوطني بموقف السيادة التامة على الجزائر.[3]

---

[1]– معمر العايب، المرجع السابق، ص ص: 100– 101.

[2]– عبد الله مقلاتي، وصالح لميش، المرجع السابق، ص ص: 317– 318.

[3]– المرجع نفسه، ص: 318.

1– الخلاف حول مصير جيش التحرير المغربي:

لقد كانت هناك معارضة حول فكرة دمج جيش التحرير المغربي، بالجيش النظامي للأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، الذي كان يساند فكرة تقوية جيش التحرير، والاحتفاظ بالهيئة على شكله الراهن، واعتبر الخطابي أن جيش التحرير المغربي الذي أنشاه مكتب المغرب العربي بالقاهرة انطلاقا من الفكرة التي قام من أجلها.[1]

أما موقف علال الفاسي الذي كان لا يزال متواجد في القاهرة، والذي عقب على تصريحات عبد الكريم الخطابي قائلا: "بأن كل واحد له الحرية في اختيار الطريق الذي يناسبه ثم إن موقف عبد الكريم لا يتناسب والحالة هذه" وقد أوضح علال الفاسي بأن جيش التحرير لن يندثر وأن محمد الخامس لم يطالب أبدا بتوقيف المعارك.

أدى هذا الخلاف في وجهات النظر بين علال الفاسي وعبد الكريم الخطابي إلى الانفصال النهائي ما بين الزعيمين.[2]

بدأت الحكومة الفرنسية تخوفاتها اتجاه مصير جيش التحرير المغربي إذ عبر عنها آلانسافاري (Alainsavary) كاتب الدولة المكلف بالشؤون المغربية والتونسية حيث صرح: "أن جيش التحرير يضع على المغرب رهائن" وأعلن بأن الميزانية الفرنسية ستساهم في تمويل إنشاء الجيش الملكي وتأطيره ببعض الضباط الفرنسيين.[3]

ب– تدهور العلاقات بين الجزائر والمغرب:

استطاعت الثورة الجزائرية أن تتكيف مع الظروف والمستجدات وأن تحافظ على مكانتها الاستراتيجية في المغرب، مؤكدة دائما على مبدأ احترام السيادة المغربية وعلى تمسكها بالعلاقات الأخوية التي تجمع شعوب المغرب العربي، وعملها على تجاوز كل ما من شأنه أن يعرض علاقاتها بالمغرب للتدهور وقد اتخذت وزارة الدفاع المغربية خطوات عدة

[1]– معمر العايب، المرجع السابق، ص: 44.

[2]– المرجع نفسه، ص: 44.

[3]– المرجع نفسه، ص: 45.

باسم دعم السيادة المغربية ووضع حد لتجاوزات القوات الفرنسية والجزائرية، وأبلغت الطرف الجزائري أن هدفها من وراء ذلك هو حماية الثورة ومنع القوات الفرنسية من ملاحقة الثوار الجزائريين داخل الترب المغربي.[1]

لكن هذا التبرير كان في نظر بعض قادة الثورة تغطية لنشاط معادي مارسته هذه القوات، التي كانت تضايق تحركات الجزائريين في القواعد الخلفية وتكشف أسرارهم للفرنسيين وتساوم الثورة الجزائرية، ويشير تقرير وزارة الاتصالات العامة والتسليح إلى أن هذه القوات وبدلا من أن تضع حدا لاعتداءات القوات الفرنسية وجيش التحرير المغربي، فإنها وجهت ضربات عنيفة للثورة الجزائرية، طالت الجنود واللاجئين والتموين.

إذ سلطت القوات الملكية المسلحة مضايقات على تحركات الجيش الجزائري خاصة في وجدة وفجيج مطالبة باحترامه للسيادة المغربية وإيقاف هجوماته على القوات الفرنسية.[2]

كما قامت السلطات المحلية في تافيلالت وفقيق باعتقال وطرد اللاجئين والتضييق عليهم، ووصل الأمر إلى الاختطاف والإعدام من أجل دفع القبائل الجزائرية لتصبح مغربية بالقوة، وقد حاولت قيادة الثورة وضع حد لتلك التصرفات بمحاورة المسؤولين المغربيين، فعقدت العديد من الاجتماعات منذ أفريل 1958م ولكن دون الوصول إلى تسوية ورسمت تلك المواقف والتصرفات صورة سوداوية للقادة العسكريين عن الموقف المغربي، ولم تنفع معها تطمينات قادة البعثة الجزائرية، الذين كانوا يلقون وعودا سخية عن التضامن.[3]

1– انعكاسات الثورة على المغرب الأقصى:

المغرب هو الآخر تأثر بأحداث الثورة الجزائرية، خاصة بعدما أقدمت على اختطاف القادة الخمسة للثورة، وقد أكدت الحكومة المغربية تضامنها مع الجزائريين.

---

[1]– عبد الله مقلاتي وصالح لميش، المرجع السابق، ص: 45.

[2]– المرجع نفسه، ص ص: 345– 346.

[3]– المرجع نفسه، ص ص: 346– 347.

وقام كل من محمد الخامس حبيب بورقيبة بعرض وساطتهما بين جبهة التحرير وفرنسا، حيث أصدر في 22 أفريل 1957م نداء إلى الطرفين المتنازعين إلى فتح مفاوضات من أجل تجسيد "سيادة الشعب الجزائري" وفق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وقد قابلت فرنسا هذا العرض بالرفض القاطع، حيث اعتبرت الحكومة الفرنسية أن المغرب ليس بلدا حياديا في حرب الجزائر.[1]

أما حزب الاستقلال المغربي فألح في الكثير من الأحيان على الدعوة والتشدد ضد السياسة الاستعمارية الفرنسية.[2]

ج– موقف السلطات الفرنسية من المغرب الأقصى:

1– محاولة فرنسا عزل الثورة عن المغرب الأقصى:

عندما أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية، لأهمية الاستراتيجية للحدود الشرقية والغربية التي تتسرب من خلالها الأسلحة والذخيرة، فقامت السلطات الفرنسية تفكر في إيجاد وسيلة لسد هذه المناطق وعزل الثورة عن العالم الخارجي عن جارتها المغرب، فعملت على إنشاء السدود المكهربة والشائكة التي عرفت بخط موريس على الحدود المغربية.[3]

يجب الإشارة إلى أن عملية غلق الحدود وتطويقها لعرقلة حركة ونشاط المجاهدين لم تبدأ مع أندريس موريس، بل سبقه إليها الجنرال "بيدرون" قائد القسم الوهراني، الذي طرح الفكرة وأوضح جوانبها وأهدافها وقد جسدها في الميدان الجنرال لوريو في جوان 1956م بغرض عزل جيش التحرير عن القواعد الخلفية للثورة بالمغرب التي باتت تمثل الجهة الغربية

[1]– معمر العايب، المرجع السابق، ص: 57.

[2]– المرجع نفسه، ص: 58.

[3]– المرجع نفسه، ص: 66.

على القوات الاستعمارية فعمدت القيادة الفرنسية للغرب بغلق الحدود وتشديد المراقبة أمام عناصر جبهة التحرير الوطني المتمركزة في الغرب.[1]

ويجدر الذكر أن خط موريس على الحدود الجزائرية المغربية يمتد على مسافة 733 كلم[2] من عنابة إلى الصحراء الجزائرية وعلى عرض يتراوح من 30 إلى 60م ومن غزوات إلى عين الصفراء بالحدود الغربية.[3]

كما أن خط موريس على الحدود الغربية للجزائر يتوفر على تحصينات منها:

- خط حماية وإنذار.
- حقل للألغام.
- السياج المكهرب يتكون من ثمانية أسلاك مكهربة، مشدودة إلى عمود خشبي، ومرقم من 1 إلى 8 من الأسفل إلى الأعلى.
- ممر تقني تستعمله قوات الاستعمار لمراقبة الخط وتصليحه عند حدوث العطب أو تخريب من طرف جيش التحرير.
- أرضية مناورة تستعملها قوات العدو للحركة والمراقبة المستمرة.[4]

إن إقدام فرنسا على تطويق الحدود المغربية يعكس تخوفها من استمرار الثورة فتصبح أكثر قوة، وكذا سقوط وفشل محاولات ومخططات القضاء على الثورة التي سبقت عملية التطويق الحدودي.

وقد عمدت هذه الأخيرة إلى تحذير وتهديد القطرين المجاورين، وقد أفصح اندري موريس خلال زيارته لوهران في 1957م، أن العلاقات الفرنسية المغربية قائمة على احترام

---

[1]- جمال قندل، خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957- 1962،ط1، دار الضياء، الجزائر، 2006، ص ص: 53- 54.

[2]- جمال قندل، المرجع السابق، ص: 53.

[3]- معمر العايب، المرجع السابق، ص: 66.

[4]- جمال قندل، المرجع السابق، ص: 58.

الاستقلال المغربي وتعزيز الروابط التي تجمع البلدين، إذ اعتبر عمليات تهريب السلاح من المغرب باتجاه الجزائر ممارسات عدوانية وغير مقبولة، ودعا إلى ضرورة وجوب توقفها بشكل نهائي.[1]

2– موقف السلطات الفرنسية من عمليات التسليح عبر المغرب الأقصى:

عرفت عمليات التموين والتسليح عبر المغرب الأقصى الكثير من العراقيل والصعوبات، ومرت بالكثير من المتاعب والمصاعب خاصة على الحدود المغربية الجزائرية، بحيث عملت السلطات الفرنسية كل ما في وسعها من اجل القضاء على النشاط الثوري بالمغرب الأقصى بصفة عامة وعلى عمليات التموين والتسليح التي كانت توجه إلى الثورة بالداخل.[2]

لقد أدركت السلطات الفرنسية أهمية المغرب الأقصى بالنسبة للثورة لذلك سعت إلى الحد من نشاط جبهة التحرير، فعملت كل ما وسعها القضاء على كل نشاط ثوري بالمغرب الأقصى، لأنها كانت تدرك الخطر الذي يمكن أن تشكله الأراضي المغربية في عمليات التسليح.[3]

قامت السلطات الفرنسية بتوجيه شكاوي ضد السلطات المغربية، واتهمتها بتدعيم وإحتضان الثورة الجزائرية، ثم راحت تهدد المغرب باستعمال القوة العسكرية أحيانا، والضغط الاقتصادي وتجميد المساعدات التي كانت تمنحها السلطات الفرنسية إلى المغرب أحيانا أخرى.[4]

كما قامت هذه الأخيرة بوضع السفن المشبوهة في القائمة السوداء، إذ أصبحت الكثير من السفن التي تعبر البحر المتوسط عرضة للتفتيش من قبل القوات البحرية، إذ

[1]– جمال قندل، المرجع السابق، ص ص: 58– 60.
[2]– محمد ودوع، المرجع السابق، ص: 224.
[3]– المرجع نفسه، ص: 224.
[4]– المرجع نفسه، ص: 225.

قامت بحجز ألف بندقية وستمائة رشاش ومائتي قنبلة يدوية على خط الرابط بين تطوان والحدود الجزائرية ولهذا تم غلق الحدود المغربية الجزائرية.[1]

ما يمكن استنتاجه أن العلاقات الجزائرية المغربية تعرضت للتجاذب تارة والتنافر تارة أخرى فتاريخ المنطقة يزخر بتجارب وحدوية كثيرة كما تجرعت جغرافيتها أيضا تجارب أخرى.

لقد تذبذبت العلاقات الجزائرية المغربية خلال الفترة الحديثة بين مد الصراع والتوتر على ملامح العلاقات بينهما، ورغم مقومات الوحدة المشتركة بين الدولتين، إلا أن الخلاف طفى على علاقتهما السياسية بسبب الضغط الفرنسي على المغرب تارة وبسبب خلاف الحدودي المزعوم الذي تسير عليه المغرب تارة أخرى خاصة الصراع حول الصحراء والذي مازال مستمر إلى يومنا هذا.

[1]– محمد ودوع، المرجع السابق، ص: 226.

خـاتـمـة

خاتمة:

خلاصة ما توصلنا إليه من هذه الدراسة المتواضعة التي تخص "نهر ملوية" المجال والتاريخ خلال الفترة الممتدة من 1830م إلى 1962م ومحاولة تقصي بعض الحقائق حول جوانبه الخفية التي قادتنا إلى استخلاص جملة من النتائج لعل أهمها:

1- الحدود بين الجزائر والمغرب الأقصى كحيزين جغرافيين تشكلت مع بداية ظهور الكيانات السياسية الأولى، واعتبار الحاجز الطبيعي الذي يقع بينهما هو نهر ملوية.

2- شهدت العلاقات الجزائرية المغربية فترات تميزت بالتوتر والعداء تارة، والهدوء والسلام وعقد الاتفاقيات تارة أخرى.

3- مع بداية الحكم العثماني في الجزائر وبروز الدولة السعدية بالمغرب الأقصى، حاولت هذه الخيرة ضم تلمسان إلى أراضيها عدة مرات، فكانت العلاقة بينهما ضعيفة بسبب اختلاف الأهداف ورغبة كل طرف في التوسع على حساب الاخر.

4- مع ظهور الدولة العلوية بالمغرب دشنت علاقتها مع الجزائر بالتعدي والإغارة على الحدود الجزائرية والرغبة في التوسع شرقا وغربا في المناطق الجزائرية، وفي عهد محمد بن الشريف العلوي تم الاتفاق بينه وبين باشا الجزائر على رسم الحدود بين الدولتين، وجعل وادي التافنة حدا طبيعيا فاصلا بين الدولتين.

5- مع بداية الاستعمار الفرنسي في الجزائر أحدثت تغييرات في وضعية الحدود خدمة لمصلحته، ومن بين تلك الاختلالات ما نجم عن معاهدة "لالة مغنية" التي تخلت فرنسا بموجبها عن شريط حدودي كامل لصالح المغرب الأقصى.

6- بالرغم من أن قضية الحدود تعتبر أحد أهم أسباب النزاع بين الجزائر والمغرب الأقصى، باعتبار الاستعمار هو السبب في تأزم الوضع واشتداد الصراع بين الطرفين بسبب ترسيمه لبعض الحدود وترك جزء منها بدون تحديد، غير أن هذا لم يمنع المغرب الأقصى من تقديم الدعم المادي والمعنوي للجزائر أثناء الثورة التحريرية المسلحة (1954م- 1962م).

خاتمة:

لقد اعتمدت الجزائر منذ استقلالها على مبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة من فترة الاستعمار دون المساس بسيادة الجار، كما لم تكن لديها أطماع في التوسع أو الاستحواذ على الأقاليم المجاورة على عكس المغرب التي كانت ولازالت تطالب ببعض الأقاليم التي تعتبرها جزء من أراضيها تحت مسمى "الحق التاريخي" أي أن هاته المناطق تابعة لها تاريخيا، فتضاربت الآراء والمواقف مما أدى إلى حدوث صدام مسلح بين البلدين عرف بحرب الرمال سنة 1963م ومن هنا تأزمت العلاقة بين البلدين رغم محاولات التسوية، التي باءت بالفشل لكنها توصلت إلى وقف إطلاق النار.

وفي الأخير يمكن القول بأن قضية الحدود يجب أن لا تشكل عائقا للتنمية والتعاون بين البلدين في جميع المجالات، كما يجب أن تتجاوز الجارتين مشكل الحدود وتسعيان للتضامن والتكتل والاتحاد.

الـمـلاحـق

01-موقع حوض واد ملوية.

02- خريطة المغرب والجزائر توضح تواجد نهر ملوية.

03- معاهدة طنجة.

04- معاهدة لالة مغنية (بالعربية).

05- معاهدة لالة مغنية (بالفرنسية).

06- خريطة الحدود الجزائرية المغربية حسب اتفاقية لالة مغنية.

07- معركة إيسلي 14 اوت 1844.

08- خريطة المغرب الأقصى في عهد الدولة السعدية.

09- خريطة المغرب الأقصى في عهد الدولة العلوية.

الملحق رقم 01: موقع حوض واد ملوية[1]

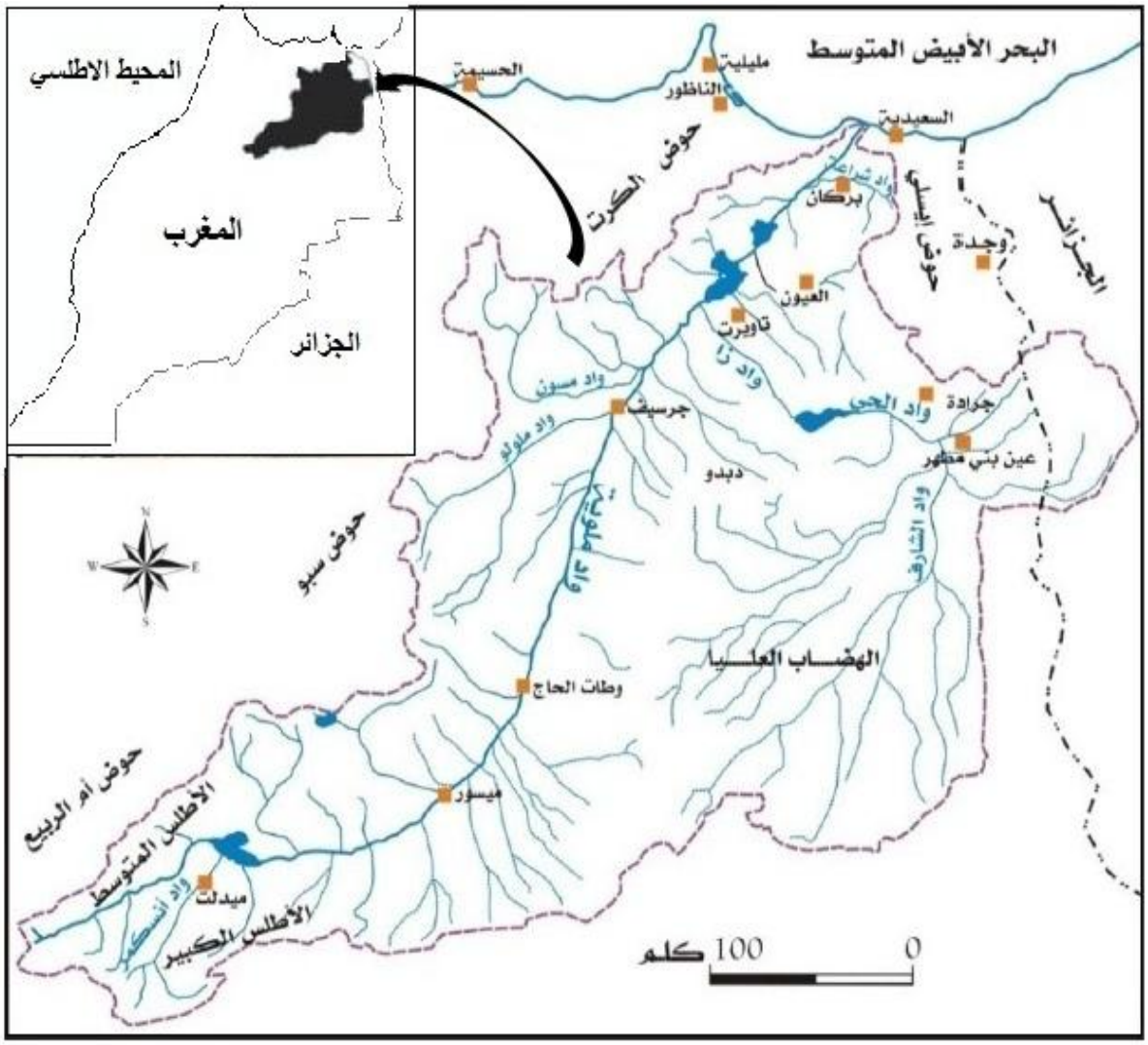

[1]- أنظر: إدريس الحافيظ ، أثر التغايرية المناخية على الموارد المائية بحوض ملوية، المرجع السابق، ص: 31. (بتصرف).

الملحق رقم 02: خريطة المغرب والجزائر توضح تواجد نهر ملوية[1]

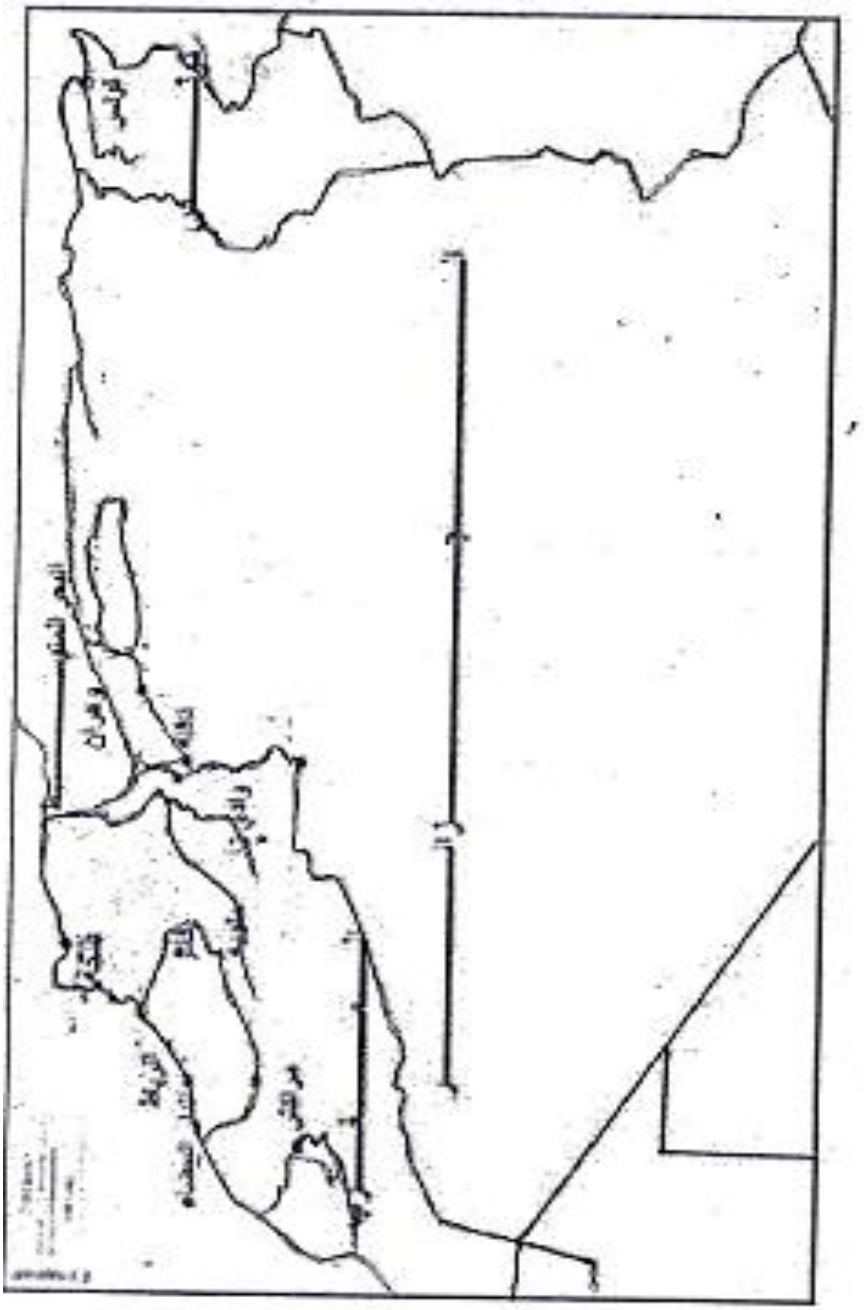

[1]- أنظر: إبراهيم خليفة حماش، وثائق تاريخ الجزائر بالمغرب، ط2، مؤسسة حسين رأس الجبل، الجزائر، 2018، ص: 306. (بالتصرف).

الملحق رقم 03: معاهدة طنجة [1]

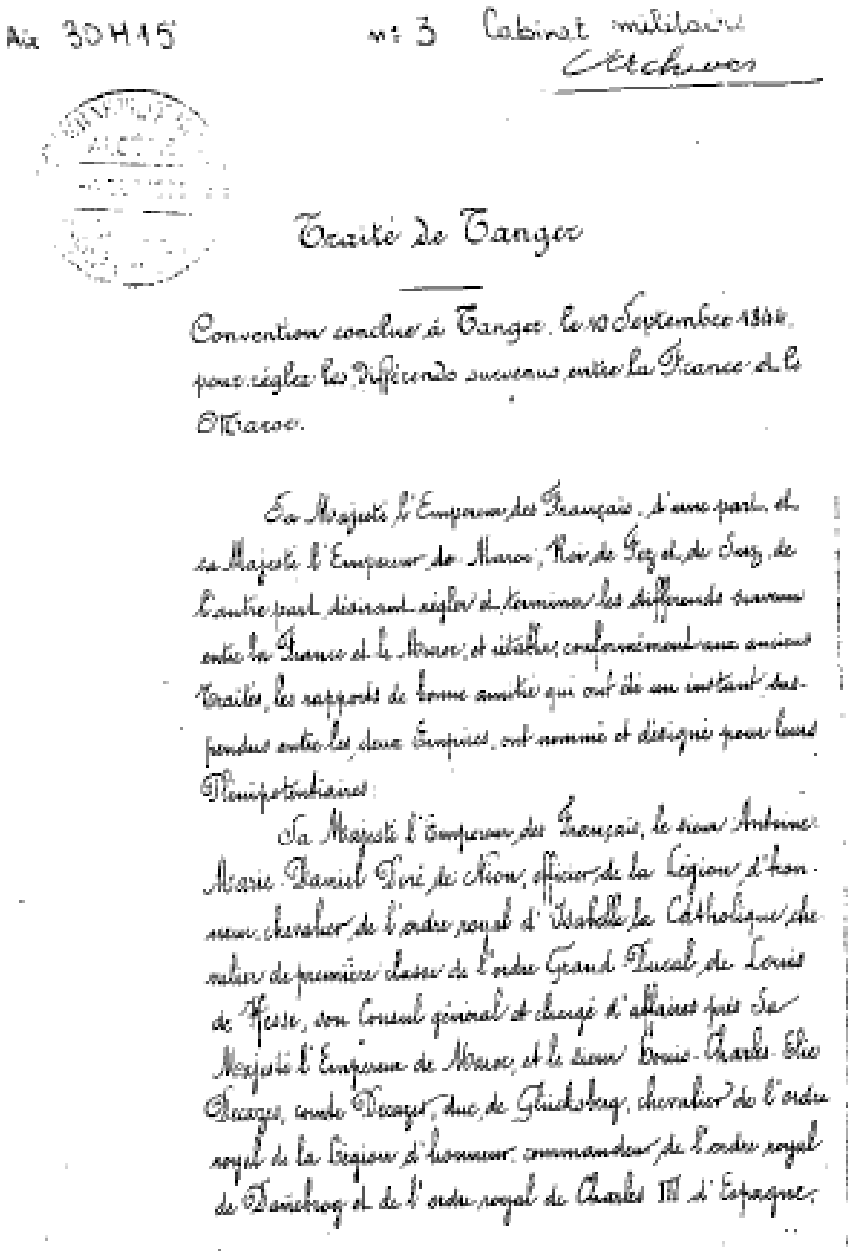

Aa 30 H 15 n: 3 Cabinet militaire
Etchaves

Traité de Tanger

Convention conclue à Tanger le 10 Septembre 1844, pour régler les Différends survenus entre la France et le Maroc.

Sa Majesté l'Empereur des Français, d'une part, et sa Majesté l'Empereur de Maroc, Roi de Fez et de Sus, de l'autre part, désirant régler et terminer les différends survenus entre la France et le Maroc, et rétablir conformément aux anciens Traités les rapports de bonne amitié qui ont été un instant suspendus entre les deux Empires, ont nommé et désigné pour leurs Plénipotentiaires:

Sa Majesté l'Empereur des Français, le sieur Antoine Marie Samuel Tirel de Nion, officier de la Légion d'honneur, chevalier de l'ordre royal d'Isabelle la Catholique, chevalier de première classe de l'ordre Grand Ducal de Louis de Hesse, son Consul général et Chargé d'affaires près Sa Majesté l'Empereur de Maroc, et le sieur Louis Charles Elie Georges, comte Decaze, duc de Glücksberg, chevalier de l'ordre royal de la Légion d'honneur, commandeur de l'ordre royal de Danebrog et de l'ordre royal de Charles III d'Espagne;

[1] – أنظر: المكي جلول، مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب من 631 إلى 1263 هـ/ 1234- 1843م، شهادة ماجستير، معهد تاريخ، جامعة الجزائر، 1993، ص: 213.

Chambellan de Sa Majesté Danoise, chargé d'affaires de Sa Majesté l'Empereur des Français près de Sa Majesté l'Empereur de Maroc;

Et Sa Majesté l'Empereur de Maroc, Roi de Fez et de Suz, l'agent de la Cour ci-dessus suivie par Sidi Sid. Ben Selam - Ben Ali.

. Lesquels ont arrêté les stipulations suivantes:

Art. 1er. Des troupes marocaines réunies extraordinairement sur la frontière des deux empires, ou dans le voisinage de ladite frontière, seront licenciées.

Sa Majesté l'Empereur de Maroc s'engage à empêcher désormais tout rassemblement de cette nature. Il restera seulement sous le commandement du Caïd de Oueschda, un corps dont la force ne pourra excéder habituellement deux mille hommes. Ce nombre pourra toutefois être augmenté si des circonstances extraordinaires, et reconnues telles par les deux Gouvernements, le rendaient nécessaire dans l'intérêt commun.

2. Un châtiment exemplaire sera infligé aux chefs marocains qui ont dirigé ou toléré les actes d'agression commis en temps de paix sur le territoire de l'Algérie contre les troupes de Sa Majesté l'Empereur des Français. Le gouvernement marocain fera connaître au Gouvernement français les mesures qui auront été prises pour l'exécution de la présente clause.

3. Sa Majesté l'Empereur de Maroc s'engage de nouveau

de la manière la plus formelle et la plus absolue, à ne donner ni promettre qu'il soit donné, dans ces Etats, ni assistance, ni secours en armes, munitions ou objets quelconques de guerre, à aucun sujet rebelle ou à aucun ennemi de la France.

4.- Hady Abd el Kader, est mis hors la loi dans toute l'étendue de l'Empire de Maroc, aussi bien qu'en Algérie.

Il sera en conséquence, poursuivi à main armée par les Français sur le territoire de l'Algérie, et par les Marocains sur leur territoire, jusqu'à ce qu'il en soit expulsé ou qu'il soit tombé au pouvoir de l'une ou de l'autre nation.

Dans le cas où Abd El Kader tomberait au pouvoir des troupes françaises, le Gouvernement de Sa Majesté l'Empereur des Français s'engage à le traiter avec égards et générosité.

Dans le cas où Abd El Kader tomberait au pouvoir des troupes marocaines, Sa Majesté l'Empereur de Maroc s'engage à l'interner, dans une des villes du littoral ouest, de l'empire, jusqu'à ce que les deux Gouvernements aient adopté de concert les mesures indispensables pour qu'Abd El Kader ne puisse, en aucun cas, reprendre les armes et troubler de nouveau la tranquillité de l'Algérie et du Maroc.

5.- La délimitation des frontières entre les possessions de Sa Majesté l'Empereur des Français et celles de Sa Majesté l'Empereur de Maroc, reste fixée et convenue conformément à l'état de choses reconnu par le Gouvernement marocain, à l'époque de la domination des Turcs en Algérie.

L'exécution complète et régulière de la présente Convention fait l'objet d'une Convention spéciale négociée et conclue dans les mêmes conditions entre le Plénipotentiaire désigné à cet effet par Sa Majesté l'Empereur des Français et un délégué du Gouvernement marocain. Sa Majesté l'Empereur du Maroc s'engage à prendre dans ce délai, dans ce but, les mesures convenables, et à en informer le Gouvernement français.

6.- Aussitôt après la signature de la présente Convention, les hostilités cesseront de part et d'autre. Dès que les stipulations contenues dans les articles 1, 2, 4 et 5 auront été exécutées à la satisfaction du Gouvernement français, les troupes françaises évacueront l'île de Mogador, ainsi que la ville d'Ouezzan, et tous les prisonniers faits de part et d'autre seront mis immédiatement à la disposition de leurs nations respectives.

7.- Les Hautes Parties contractantes s'engagent à procéder de bon accord, et le plus promptement possible, à la conclusion d'un nouveau Traité qui, basé sur les Traités actuellement en vigueur, aura pour but de les consolider et de les compléter dans l'intérêt des relations politiques et commerciales des deux Empires.

En attendant, les anciens Traités seront scrupuleusement respectés et observés dans toutes leurs clauses, et la France jouira, en toute chose et en toute occasion, du traitement de la nation la plus favorisée.

8.- La présente Convention sera ratifiée, et les ratifications en seront échangées, dans un délai de deux mois, ou plus tôt, si

Saint du Prophète.[1]

Cejourd'hui, le 10 Septembre de l'an de grâce 1844 (correspondant au 25 du mois de Chaâbane de l'an de l'hégire 1260) les Plénipotentiaires ci-dessus désignés de Leurs Majestés les Empereurs des Français et de Maroc, ont signé la présente Convention, et y ont apposé leurs armes respectifs.

(L.S.) Signé: Le M.D. Duc de Nemours

(L.S.) Signé: Hassan, Duc de Tlemcen.

(1) Les ratifications furent échangées le 25 Octobre 1844.

الملحق رقم 04: معاهدة لالة مغنية (بالعربية)[1]

arabe
Traité de 1845
Aix 30 H 15 n° 2 Salut Militaire
archives

المعاهدة الواقعة في لالة مغنية
بين الدولتين الفرنسوية والمغربية
يوم ١٨ مارس سنة ١٨٤٥

الحمد لله وحده ولا يدوم الا ملكه

هذا تقييد ما اتفق عليه نائب سلطان مراكش وفاس وسوسر الاقصى ونائب سلطان الفرنسيس وسائر مملكة الجزائر بمراد السلطانين هو تصحيح عقد المحبة السابقة وثبوتها ولذلك ترى كل واحد منهما يطلب من الاخر الوفاء بالشرط الخامس في مكتوب الصلح المنبرم يوم ١٠ اشتنبر عام ١٨١٤ م من تاريخ المسيح الموافق ليوم ٢٥ من شعبان سنة ١٢٣٠ الهجرية وعين كلا السلطانين نائبه في تحديد الحدود بين الايالتين وتصحيحها نيابة تفويض فنائب سلطان المغرب هو الفقيه السيد حميدة بن علي الشيخي عامل بعض مملكة المغرب ونائب سلطان الفرنسيس هو الجنرال اريستيد يزيدور كونت دولازوا صاحب نيشان الافتخار لدولة الفرنسيس ودولة اسبانيا بعد الملاقاة بينهما واتيان كلاهما برسم التفويض من سلطانه التفاعلى ما فيه مصلحة الفريقين وجلب المحبة بين الجانبين وهما هو مذكور اسفله

[1]- أنظر: جلول المكي ، المرجع السابق، ص: 218.

٣

الشرط الاول اتفق الوكيلان على ابقاء الحدود بين ايالتي المغرب والجزائر كما كانت سابقا بين ملوك الترك وملوك المغرب السابقين بحيث لا يتعدى احد حدود الاخر ولا يحدث بنا في الحدود في المستقبل ولا تمييزا بالحجارة بل تبقى كما كانت قبل استيلاء الفرنسيس على مملكة الجزائر

الشرط الثاني عين الوكيلان الحدود بالاماكن التي هي ممر الحدادة وتراضيا عليها بحيث انها صارت واضحة معلومة كالخط بما كان غربي الخط يعني الحد فلايالة مملكة المغرب وما كان شرقي الحد فلايالة مملكة المشرق

الشرط الثالث ذكر مبدا الحدود والاماكن التي تمر عليها الحدادة فمبدائها ملتقى واد ى مجرود مع البحر واصعد مع الوادي الى ان تبلغ المشرع المسمى كيس وسركذلك مع الوادي الى ان تبلغ راس العيون الكائنة بحجر الكديات الثلاثة المسماة مناصب كيس وهذه الكديات الثلاثة داخلة في الحد الشرقي وسر من راس العيون مع الحجار الى ان تبلغ ذراع الدومر واهبط الى الوطا المسمى الاعوج وسركذلك وحوشي سيدي عياد كالمقابل لك غير اه الحوشي بنفسه يبقى داخل الجهة الشرقية نحو الخمسمائة ذراع وسركذلك الى جوف البارود الكائن بوادي بونعيم ومنه الى كركور سيدي حمزة ومنه الى زوج البغال وسر منه مياسرا لبلد الطلح الى سيدي الزهار المعلوم للعملة الشرقية ومنه

2

سرمح الطريق الجادة الى عين تغبالت التي هي بين البوارده والزبوجتين المسماتين بالتوميات المعروفتين لايالة مملكة المغرب واصعد من عين تغبالت مع وادي زيان الى راس عصفور وسر كذلك مع الكهف واترك شرقا قبة سيدي عبد الله بن محمد الحميلي وغربا مع ثنية المشاميش وسر كذلك غير مشرق وغير مغرب الى ان تبلغ قبة سيدي عيسى الكائنة بمنتهى طرف مسيون والقبة وحرمها داخلان في ايالة المملكة الشرقية وسر مستقبلا من القبة المذكورة الى ان تبلغ كدية الدبغ وهي تمام حد التل ومنها سر مستقبلا الى ان تبلغ الى خنيز الحداد ومنه الى ثنية الساسي المعلومة لايالة المملكتين والحداد المذكورة من البحر الى الصحراء من تمامها ذكر الارض الملاصقة للحدود شرقا وذكر القبايل النازلة بها فاول الارض والقبائل ارض بني منقوش النجاحة وعطية الذين هم لايالة مملكة المغرب ومنزلهم ارض ايالة مملكة المشرق وسبب نزولهم رفعة وقعت بينهم وبين اخوانهم الغرابة فانهزموا والتجوا الى المنازل التي هي سكناهم الان ولا زالوا يتضربون في المنازل المذكورة بالكرا من مالك ايالة المملكة الشرقية الى الان وحتى الان لكن تكرم وتبرع النائب عن سلطان الجزيسيس على نائب سلطان المغرب بالوظيفة التي تؤديها هاتان القبيلتان المذكورتان لسلطان المملكة الشرقية فلا يطالبون بقليل ولا كثير ولا جليل ولا خطير رغبة في الاستيلاء وابقاء للمحبة وجلبا للمودة بين الفريقين مدة الخير والصلح والمهادنة

وضيافة من النائب المشرع المذكور على السيد النائب عن سلطان المغرب المسطور ثم يجاور تراب الفرقتين المذكورتين تراب مسيردة والاعشاش واولاد ملوك وبنى بوسعيد وبنى ستوس واولاد نهار وهذه القبائل الستة من جملة عملة الجزائر وكذا ذكر الارض الملاصقة الحدود غربا وذكر القبائل النازلة فيها باول الارض والقبائل ارض اولاد منصور اهل تريعة وبنى يزناسن والمزاوير واولاد احمد بن ابراهيم واولاد العباس واولاد على بن طالحة واولاد عزوز وبنى بوحمدون وبنى خليل وبنى مطمر اهل راس العين وهولاء القبائل بمنازلهم لعملة المغرب

الشرط الرابع اه ارض الصحراء لاحد فيها بين الجانبين لكونها لاتحرث وانما هى مرعى فقط لعرب الاياليين التى تنزل فيها وتتتبع لخصبها وماها ولكلا السلطانين التصرف فى رعيته بما شاء وكيف شاء من غير معارض اه امتازت والا فمن اراد احداث امر فى رعيته حالة اختلاطها برعية غيره فليكف عن غير رعيته ويحدث فى رعيته ما يشاء بالاعراب الغربية هم المهاية وبنى فيل واولاد سيدى الشيخ الغرابة وعمور الصحراء وحميان الجنبة والاعراب الشرفية هم اولاد سيدى الشيخ الشراقة وكابة حميان من غير حميان الجنبة

الشرط الخامس فى تعيين قصور ايالة المملكتين فى الصحراء فعلى الملكين اتباع الطريق السابقة وتوفير اهل هذه القصور رعيا لجانب المقامين اما قصور فجيج وقصر بيش فلعملة المغرب واما العين الصفراء وسفيسيفة

٥

وعلة وتيوث وشلالة والابيض وبرسمغون فللعملة الشرفية

الشرط السادس ان الارض التي هي قبلة قصور البريفيين في الصحراء لا ما فيها فلا تحتاج لتحديد لكونها ارض فلات

الشرط السابع ان جميع من التجا من رعية البريفيين الى الاخر فلا يرد من التجا اليه لموضعه حيث اراد البقاء بملتجاه والا فمن اراد الرجوع لموضعه فلا يتعرض له عامل ولا غيره وحيث عزم على البقاء يبقى تحت حكم عامل المكان الملتجا اليه ويكون امنا في نفسه وماله احتراما من السلطانين لبعضهما بعضا وهذا الشرط لا تدخل فيه القبائل الذين عملتهم مبينة في الشروط اعلاه وغير خفي ان الحاج عبد القادر ومن في حزبه غير داخل في هذا الشرط لان دخوله فيه موجب لبطلان الشرط الرابع في مكتوب الصلح المنبرم يوم ١٥ شتنبر سنة ١٨٤٤ فان العمل والوفاء به من اهم الامور الموجبة لنفوذ كلمة السلطانين وتصحيح المحبة وابقاء المودة بين الدولتين والالفة بين الجانبين فيجب المطلوب من السلطانين الرضى بما ذكر اعلاه والوفاء به ولابد من كتب نسختين لتقييد الشروط المذكورة فتطبع نسخة منهما بطابع سلطان البرتسيس ويأخذها سيادة سلطان المغرب وتطبع نسخة اخرى بطابع سلطان المغرب ويأخذها سيادة سلطان البرتسيس وتبديل النسختين انما يكون في طنجة من قريب ان شاء الله بعد ان يضع كل واحد من النائبين المذكورين خط يده وختمه في كل نسخة من النسختين وذلك بقرب الحدود .

بتاريخ ٩ ربيع الاول سنة ١٢٦١ الموافق اليوم الثامن عشر من مارس سنة ١٨٤٥ من تاريخ المسيح والله يصلح الحالي والمالي

واسفله خط يد النائب البرتسوي
الجليسنا ركونت دولاروا

واسفله خط يد النائب المغربي
السيد حميدة بن علي

الملحق رقم 05: معاهدة لالة مغنية (بالفرنسية)[1]

Aix 130H 15

Traité Du 18 Mars 1845.

de

Lalla Maghnia

Traité conclu entre les Plénipotentiaires de l'Empereur Des Français et Des possessions De l'Empire d'Algérie, et De l'Empereur De Maroc, De Suz, de Fez et Des possessions De l'Empire d'Occident.

Les deux Empereurs, animés d'un égal désir de consolider la paix heureusement rétablie entre eux, et voulant, pour cela, régler d'une manière définitive l'exécution de l'article 5 du traité des 10 Septembre de l'an de grâce 1844 (24 cha'ban de l'an 1260 de l'hegire).

Ont nommé, pour leurs commissaires plenipotentiaires, a l'effet de procéder à la fixation exacte et définitive de la limite de souveraineté entre les deux pays, savoir:

L'Empereur des Français, le sieur Aristide Isidore, comte de la Rue, Maréchal de camp dans ses armées, Commandeur de l'ordre d'Isabelle la Catholique, et Chevalier de deuxième classe de l'ordre de Saint-Ferdinand d'Espagne;

L'empereur de Maroc, le Sid Ahmida Ben Ali El

[1]- أنظر: جلول المكي ، المرجع السابق، ص: 218.

Sultan, gouverneur d'une des provinces de l'Empire;

Lesquels, après s'être réciproquement communiqué leurs pleins pouvoirs, trouvés conformes, des articles suivants dans le but du mutuel avantage des deux Pays et d'affermir entre eux l'amitié qui les unissent:

Article 1: Les deux Plénipotentiaires sont convenus que les limites qui existaient autrefois entre le Maroc et la Turquie reconnaissent les mêmes entre l'Algérie et le Maroc. Aucun des deux Empereurs ne dépassera la limite de l'autre; aucun d'eux n'élèvera à l'avenir de nouvelles constructions sur le tracé de la limite; elle ne sera pas désignée par des pierres elle restera, en un mot, telle qu'elle existait entre les deux Pays avant la conquête de l'Empire d'Algérie par les Français

2: Les Plénipotentiaires ont tracé la limite, au moyen des lieux par lesquels elle passe et touchant lesquels ils sont tombés d'accord, en sorte que cette limite est devenue aussi claire et aussi évidente que le serait une ligne tracée.

Ce qui est à l'est de cette ligne frontière appartient à l'Empire d'Algérie.

Ce qui est à l'ouest appartient à l'Empire du Maroc.

3: La désignation du commencement de la limite et des lieux par lesquels elle passe est ainsi qu'il suit: cette ligne commence à l'embouchure de l'Oued (c'est-à-dire rivière d'eau) Adjeroud dans la mer; elle remonte avec ce cours d'eau jusqu'au gué où il prend le nom de Kiss; puis elle remonte encore le même cours

l'eau jusqu'à la source qui est nommée Ras-el-Aioun, et qui se trouve au sud des trois collines portant le nom de Menasset-Kis, lesquelles, par leur situation, à l'est de l'Oued, appartiennent à l'Algérie. De Ras-el-Aioun, cette même ligne remonte sur la crête des montagnes avoisinantes jusqu'à ce qu'elle arrive à Drâ-el-Deum, puis elle descend dans la plaine nommée El-Aoudj. De là, elle se dirige à peu près en ligne droite sur Haouch-Sidi-Aïed. Toutefois, le Haouch lui-même reste à cinq cents mètres (deux cent cinquante mètres) environ, du côté de l'est, dans les limites algériennes. De Haouch-Sidi-Aïed, elle va sur Djebel-el-Baroud situé sur l'Oued-bou-Naïm; de là elle arrive à Kerkour-Sidi-Hamza; de Kerkour-Sidi-Hamza à Koudjet-el-Beghal; puis, longeant à gauche le pays des Ouled-Ali-ben-Tahar, jusqu'à Sidi-Yahia qui est sur le territoire algérien; elle remonte sur la grande route jusqu'à Aïn-Takbalet, qui se trouve entre l'Oued-Bou-Erda et les deux rivières nommées El-Tenmet, qui sont sur le territoire marocain. De Aïn-Takbalet, elle remonte avec l'Oued-Kouïbam jusqu'à Ras-Asfour; elle tend au delà le Kef en laissant à l'est le Marabout de Sidi-Abd-Allah-ben-Mohammed-el-Hamlili, puis, après s'être dirigée vers l'ouest, en suivant le lit de El-Merchâ-Nichet, elle va en ligne droite jusqu'au marabout de Sidi-Aïssa, qui est à la fin de la plaine de Mesrouine. Le marabout et ses dépendances sont sur le territoire algérien. De là, elle court vers le sud jusqu'à Koudiet-el-Abbagia, colline située sur la limite extrême du Tell (c'est-à-dire le pays cultivé). De là, elle prend la direction sud jusqu'à Khenag-el-Kada, d'où elle

marche sur Oued-el-Fezzi. cet dout la jouissance appartient aux deux Empires.

Pour établir plus nettement la délimitation à partir de la mer jusqu'au commencement du désert il ne faut point omettre de faire mention, et du terrain qui touche immédiatement à lest la ligne ci-dessus désignée, et du nom des tribus qui y sont établies.

A partir de la mer, les premiers territoires et tribus sont ceux des Beni-Mengouche-Nedda et des Ahâdia. Ces deux tribus se composent de sujets marocains qui sont venus habiter sur le territoire de l'Algérie par suite de graves dissentiments soulevés entre eux et leurs frères du Maroc. Ils s'en séparèrent à la suite de ces discussions, et vinrent chercher un refuge sur la terre qu'ils occupent aujourd'hui et dont ils n'ont pas cessé jusqu'à présent d'obtenir la jouissance du Souverain de l'Algérie, moyennant une redevance annuelle.

Mais le Commissaire plénipotentiaire de l'Empereur des Français, voulant donner au représentant de l'Empereur de Maroc une preuve de la générosité française et de sa disposition à resserrer l'amitié et entretenir les bonnes relations entre les deux Etats, a consenti au représentant marocain, à titre de don d'hospitalité, la remise de cette redevance annuelle, (cinq cents francs pour chacune de deux tribus), de sorte que les deux tribus susnommées n'auront rien à frayer, à aucun titre que ce soit, au gouvernement d'Alger, tandisque la paix et la bonne intelligence durera entre les deux Empereurs des Français et du Maroc.

Après le territoire des Ahâdia vient celui des Messirda, des

Achâche, des Ouled-Mellouk, des Beni-bou-Said, des Beni-Yenous et des Ouled-en Nâïa. Ces six dernières tribus font partie de celles qui sont sous la domination de l'Empire d'Alger.

Il est également nécessaire de mentionner le territoire qui touche immédiatement, à l'ouest, la ligne susdésignée, et de nommer les tribus qui habitent ce territoire. A partir de la mer, le premier territoire et les premières tribus sont ceux des Ouled-Mansour, Kel-Trifa, ceux des Beni-Yznasen, des Mezaouir, des Ouled-Ahmed ben-Brahim, des Ouled-el-Abbès, des Ouled-Ali-ben-Talha, des Ouled-Aïssa, des Beni-bou-Kamdoun, des Beni-Khanchel et des Beni-Mathar-Kel-Ras-el-Ain. Toutes ces tribus dépendent de l'Empire du Maroc.

4. Dans le Sahara (désert), il n'y a pas de limite territoriale à établir entre les deux Pays, puisque la terre ne se laboure pas et qu'elle sert de pacage aux Arabes des deux Empires, qui viennent y camper pour y trouver les pâturages et les eaux qui leur sont nécessaires. Ces deux Souverains exerceront de la manière qu'ils l'entendront, toute la plénitude de leurs droits sur leurs sujets respectifs dans le Sahara. Il demeure, toutefois, si l'un des deux Souverains avait à procéder contre ses sujets, au moment où ces derniers seraient mêlés avec ceux de l'autre Etat, il procédera comme il l'entendra sur les siens, mais il s'abstiendra envers les sujets de l'autre gouvernement.

Ceux des arabes qui dépendent de l'Empire du Maroc sont: les Mébéia (Mehaia) les Beni-Guil, les Hamian-Djenba, les Hamian-Sahara, et les Ouled-Sidi-Cheikh-el-Ghanaba.

Tous les arabes qui dépendent de l'Algérie sont: les Ouled-Sidi-Cheikh-el-Ghraba et tous les Hamians, excepté les Hamian-Djenba des environs.

5.- Cet article est relatif à la désignation des Kessours (villages du désert) des deux Empires. Les deux Souverains statueront à ce sujet, d'après l'ancienne coutume établie par le temps, et accorderont, par considération l'un pour l'autre, égards et bienveillance aux habitants de ces Kessours.

Ces Kessours qui appartiennent au Maroc sont ceux de Figuig et de Tiguinet.

Ces Kessours qui appartiennent à l'Algérie sont: Aïn-Sefra, Stitia, Asla, Tiout, Chellala, El-Abiad et Bou-Semghoune.

6.- Quant au pays qui est au nord des Kessours des deux Gouvernements, comme il n'y a pas d'eau, qui est inhabitable, et que c'est le désert proprement dit, la délimitation en serait superflue.

7.- Tout individu qui se réfugiera d'un Etat dans l'autre, ne sera pas rendu au Gouvernement qu'il aura quitté par celui auprès duquel il se sera réfugié, tant qu'il voudra y rester.

S'il voulait, au contraire, retourner sur le territoire de son Gouvernement, les autorités du lieu où il se sera réfugié ne pourront apporter la moindre entrave à son départ. S'il veut rester, il se conformera aux lois du pays, et il trouvera protection et garantie pour sa personne et ses biens. Par cette clause, les deux Souverains entendent donner une marque de leur mutuelle considération.

Il est bien entendu que le présent article ne concerne en rien les

tribus ; l'Empire auquel elles appartiennent étant suffisamment établi dans les articles qui précèdent.

Il est notoire aussi que S.E. Macy. Abd-el-Kader et tous ses partisans ne jouiront pas du bénéfice de cette Convention, attendu que ce serait porter atteinte à l'article 2 du traité du 10 Sept. dernier 1844. Tandis que l'intention formelle des Hautes Parties contractantes est de continuer à donner force et vigueur à cette stipulation, émanée de la volonté de leurs Souverains, et dont l'accomplissement affermira l'amitié et assurera pour toujours la paix et les bons rapports entre les deux Etats.

Le présent Traité, dressé en deux exemplaires, sera soumis à la ratification et au sceau des deux Empereurs, pour être exécuté fidèlement et scrupuleusement.

L'échange des ratifications aura lieu à Tanger, aussitôt que faire se pourra.(1)

En foi de quoi, les Commissaires plénipotentiaires soussignés ont apposé au bas chacun des exemplaires leurs signatures et leurs cachets.

Fait sur le territoire français voisin des limites, le 17 mars 1845 (9 de rabia el aouel 1261 de l'hégire)

Puisse Dieu améliorer cet état de choses dans le présent et dans le futur !

(L.S.) Signé : Le Général Comte de la Piée

(L.S.) Signé : Ahmida Ben Ali

(1). Les ratifications furent échangées le 6 août 1845.

الملحق رقم 06: خريطة الحدود الجزائرية المغربية حسب اتفاقية لالة مغنية[1]

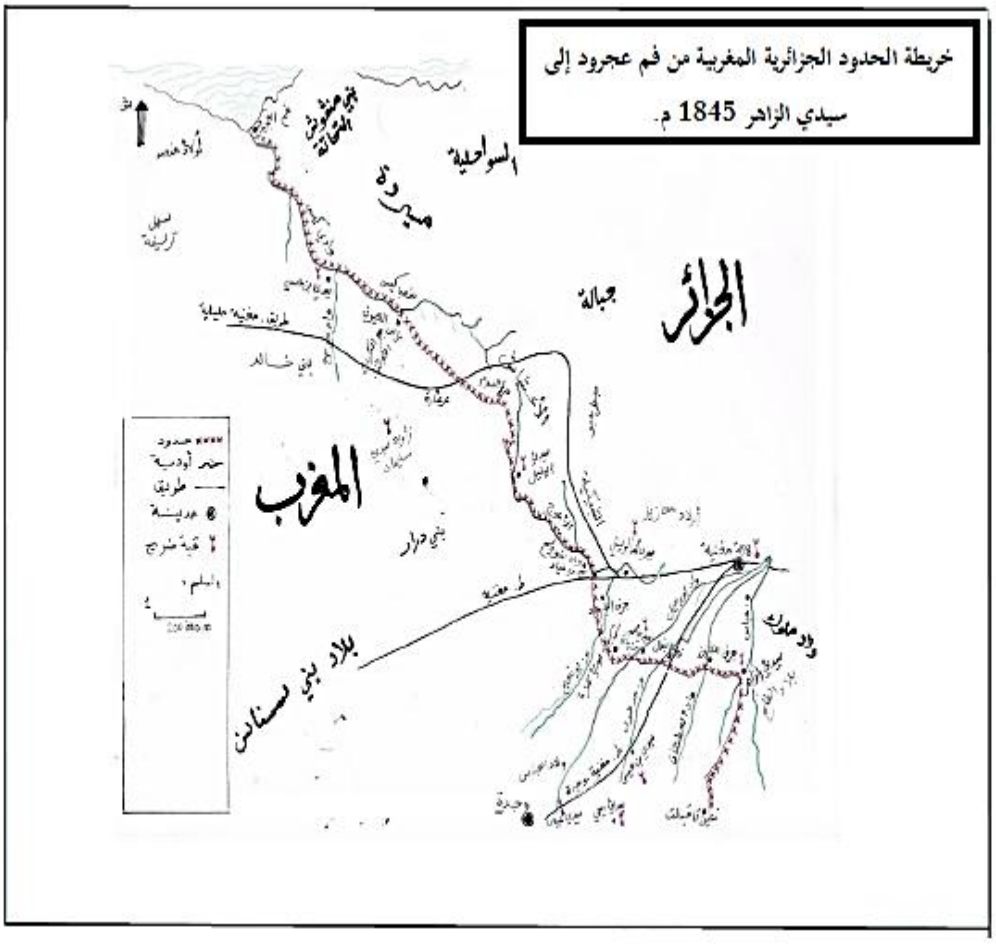

[1]- أنظر: عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية، المرجع السابق، ص: 283.

الملحق رقم 07: معركة إيسلي 14 اوت 1844[1]

[1]- أنظر: عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية، المرجع السابق، ص: 288.

الملحق رقم 08: خريطة المغرب الأقصى في عهد الدولة السعدية[1]

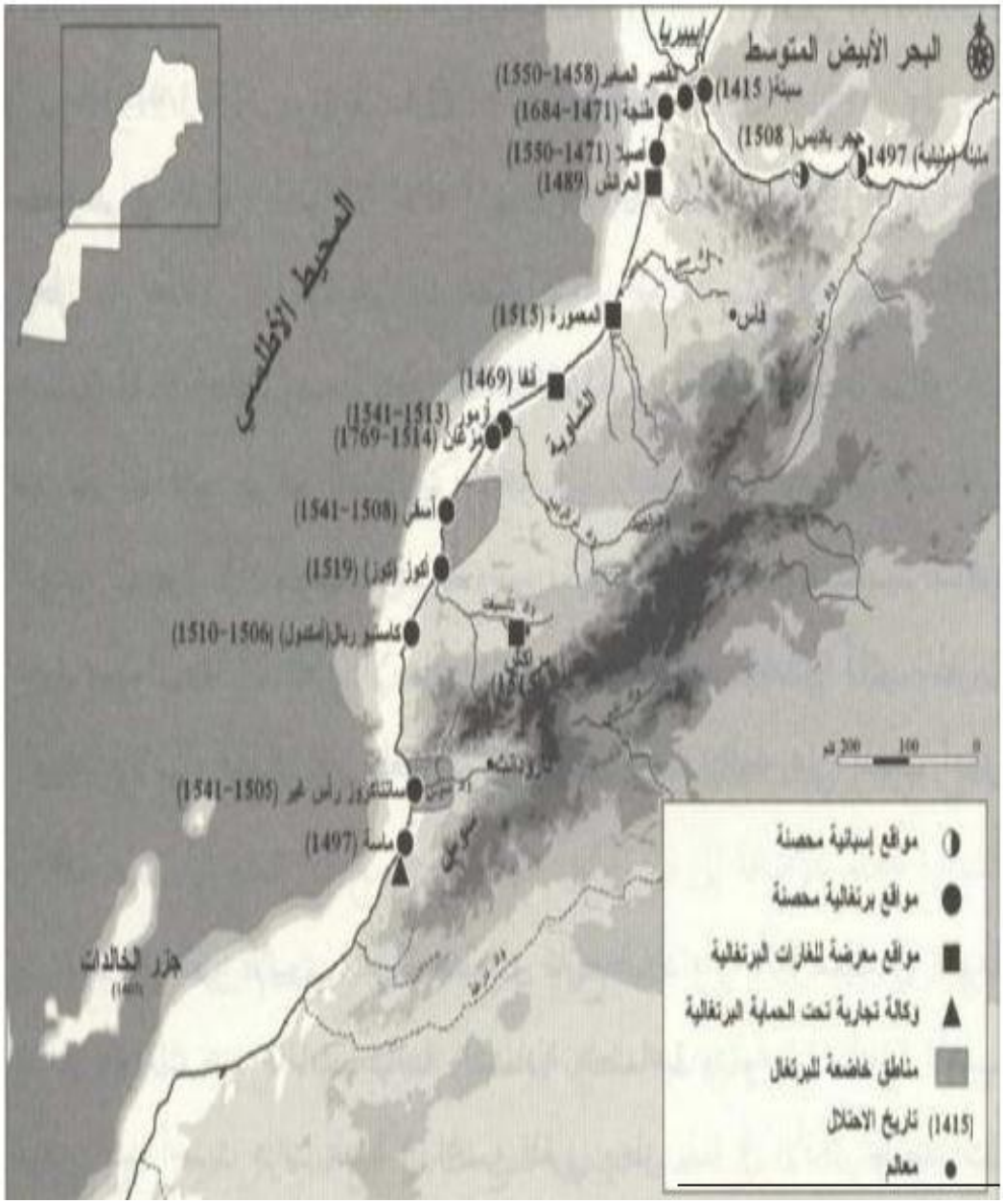

[1]- أنظر: جلول بن قومار، علاقات المغرب الأقصى السياسية والدبلوماسية مع الدول ضفتي غرب المتوسط في عهدي أحمد منصور السعدي وإسماعيل العلوي، شهادة ماجستير، قسم العلم الإنسانية، جامعة غرداية، 2016، ص: 221.

الملحق رقم 09: خريطة المغرب الأقصى في عهد الدولة العلوية[1]

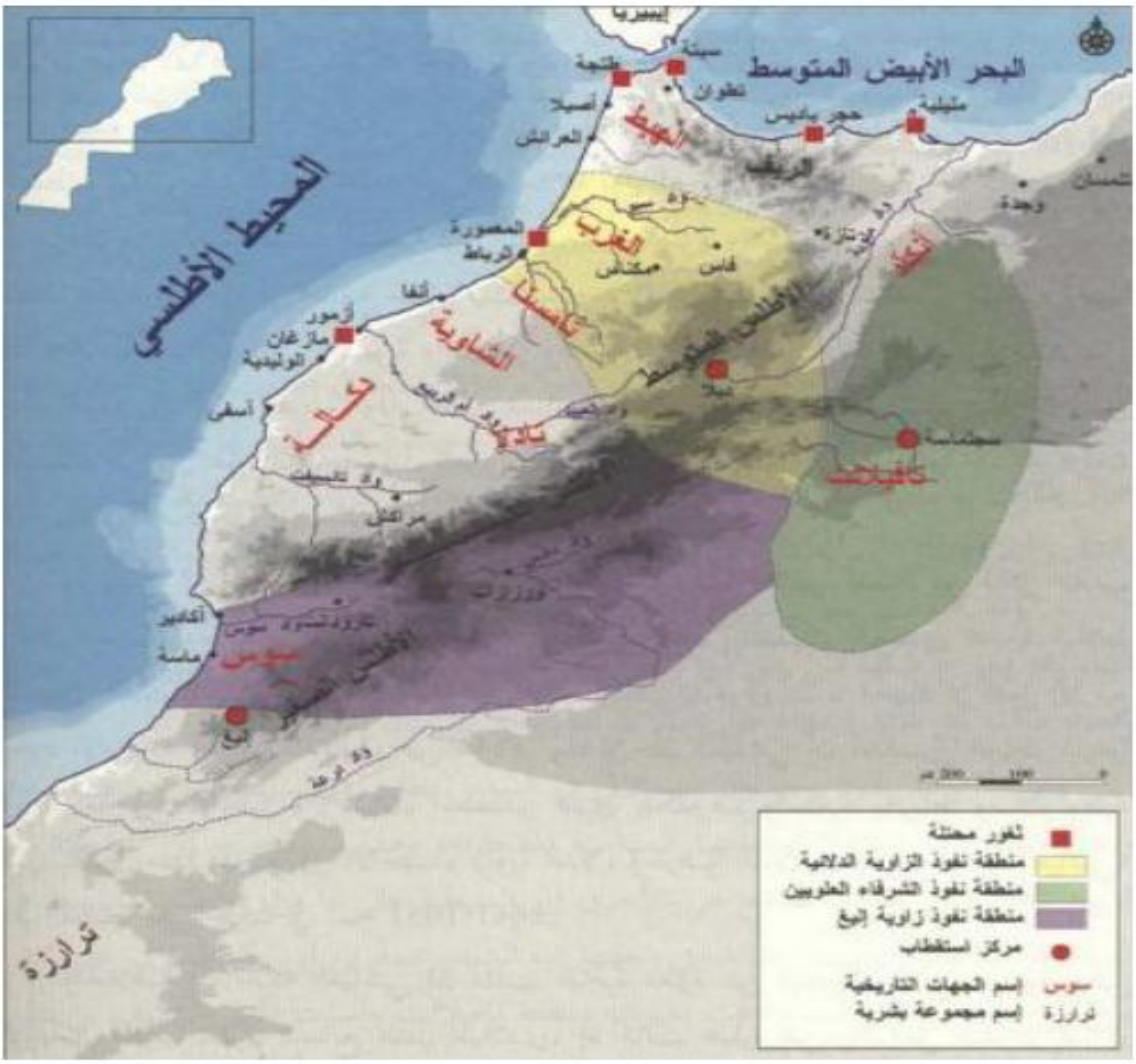

[1]- أنظر: جلول بن قومار، المرجع السابق، ص: 222.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- المصادر:

1. ابن خلدون عبد الرحمان، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مج6، د.ن، بيروت، 1959.

2. أبو العباس خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى،ج4،دار الكتاب، الدار البيضاء،1955.

3. الوزان الفاسي حسن بن محمد، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

4. ليون روش، اثنتان وثلاثون في رحاب الإسلام، تق محمد خير محمود البقاعي، ج1، ط1، جداول للنشر والتوزيع، لبنان، 2011م.

5. المؤلف مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية، د.ط، الكويت، 1985.

6. Léon Roches, dix ans à travers l'islam 1834-1844, Librairie Académique didier, Paris, 1904.

2- المراجع:

7. إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني (1516- 1916)، مكتبة زيد للكتب الالكترونية، الموصل، 2008.

8. الستر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.

9. رحموني فريد ولعوان محمد وأخرون، الموارد الطبيعية بالمغرب، د ن، وجدة، 2019.

10. المقلد الغنيمي عبد الفتاح، دراسة في تاريخ الإسلامي، ج5، ط1، موسوعة تاريخ المغرب العربي، مكتبة مديوني، 1994.

11. جيران لعرج، الثورة الجزائرية وعلاقتها بالمغرب الأقصى 1954- 1962م، ط1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

12. حرب أديب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1808- 1847، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

13. حماش خليفة إبراهيم، وثائق تاريخ الجزائر بالمغرب، ط2، مؤسسة حسين رأس الجبل، الجزائر، 2018.

14. دبش إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954- 1962م، دار الهومة، الجزائر، 2009.

15. سعدوني بشير، الثورة الجزائرية في خطاب العربي الرسمي، ج2، الجزائر، 2013.

16. صغير مريم، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954- 1962، دار الحكمة، الجزائر، 2011.

17. قنان جمال، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790- 1830، وزارة الثقافة، الجزائر، 2014.

18. قندل جمال، خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957- 1962، ط1،دار الضياء، الجزائر، 2006.

19. مالشريف حمد الهادي، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع: محمد الشاوش، محمد عجينة، ط3، دار سارس للنشر والتوزيع، تونس، 1993.

20. محمد غرب حمد زينهم، قيام وتطور الدولة الرستمية في المغرب، دار العلم العربي، القاهرة، 2012.

21. مدربل مصطفى الأمين، محطات في مسار النضال المغاربي المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، ألفا للوثائق، الجزائر، 2020.

22. مقـلاتي عبـد الله ولمـيش صـالح، المغـرب والثـورة التحريريـة الجزائريـة، ج1، وزارة الثقافـة، الجزائر، 2013م.

23. مقـلاتي عبـد الله، العلاقـات الجزائريـة المغاربيـة، ج1، بوسـعادة للنشـر والتوزيـع، الجزائـر، 2013.

24. مقـلاتي عبـد الله، دور بلـدان المغـرب العـربي في دعـم الثـورة التحريريـة 1945- 1962، ج2، بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

25. مقـلاتي عبـد الله، نشـاط الثـورة الجزائريـة في المغـرب الأقصـى 1954- 1962، ط1، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2014م.

26. مناصـرية يوسـف، مهمـة ليـون روش في الجزائـر والمغـرب 1832- 1847، المؤسسـة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

27. هـلال عمـار، أبحـاث ودراسـات في تـاريخ الجزائـر المعاصـرة 1830- 1962، ديـوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.

28. ودوع محمد، موقف المغرب الأقصى اتجاه الثورة الجزائرية 1954- 1962، ج1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2019.

3- المراجع بالفرنسية:

29. Alex bellemare, Abd- el- kader sa vie politique et militaire, librairie de l'hachette, Paris, 1863.

30. Berveté H. Rozet, La bataille D'isly 14 Août 1844, ed Herri-charles, imprimerie librairie militaire, Paris, 1985.

31. Dupuch, Abd- el- kaderau chateaux d'amboise, 2edition , imprimerie et lithographie de H .faye, bordeaux, 1849 .

32. L voinot, Oujda et l'amalatmaroc, imprimerie typographique et lithographique, Oran, 1912 .

33. Mohamed tiab, La chronologie Algérienne 1830 – 1962,tome1 ,imprimerie sous les presses de l' imprimerie ishaq, Blida, 1999.

4- الدراسات والبحوث:

34. اخلف زينب، العلاقات السياسية الجزائرية المغربية في عهد أحمد المنصور الذهبي (986- 1012 هـ/ 1578- 1603م)، مجلة العبر، عدد 3، جامعة الجزائر،2022، ص. ص: 509 - 529.

35. السبتي غيلاتي، قراءة في تاريخ العلاقات السياسية الجزائرية –المغربية (1516-1912)، مجلة الإحياء، العدد 14، جامعة باتنة، ص. ص : 511 - 512.

36. بلعربي نور الدين، معركة إيسلي وانعكاساتها على المغرب الأقصى ومقاومة الأمير، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 2، جامعة خميس مليانة ، تاريخ الإصدار ديسمبر 2017 ، ص. ص: 99 - 111.

37. بن سيفي عز الدين، ملامح من العلاقات السياسية الجزائرية المغربية على عهد الأتراك العثمانيين في الجزائر والأشراف السعديين في المغرب الأقصى، مجلة القرطاس، عدد 11، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2019 ، ص.ص:35 - 46.

38. بن قايد اعمر، أضواء على علاقات الجزائر مع المغرب الأقصى خلال القرن11هـ/17م، مجلة الواحات، ع17، غرداية، 2012،ص.ص : 141 - 152 .

39. تلي رفيق، العلاقات الجزائرية المغربية، مجلة الذاكرة، العدد 1، جامعة سعيدة، تاريخ الإصدار 2022/01/05، ص. ص: 185- 203.

40. دادة محمد، تلمسان في دوامة الصراع الثلاثي بين الاسبان والعثمانيين والمغاربة في القرن 19، مجلة العصور الجديدة، العدد 02، تلمسان، 2011، ص. ص: 193 - 201.

41. داهش محمد على ، العلاقات المغربية العثمانية في العصر الحديث (1650-1830)، العدد 18، جامعة الموصل ، 1995 ص. ص:161 -175.

42. دين قادة، الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ، مجلة العصور الجديدة، مج 7، العدد 27 ، جامعة الجزائر2، 2018، ص. ص: 203 - 229.

43. لهلالي سلوى، مظاهر الدعم المغربي للمقاومة الشعبية الجزائرية 1832- 1924، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 1، جامعة سطيف، تاريخ الإصدار 2021/05/29، ص. ص:431 - 444.

44. مقلاتي عبد الله، الثورة الجزائرية ومؤتمر طنجة المغاربي، جامعة مسيلة ، ص. ص: 213 -226.

45. ناقل عائشة ولد النبية كريم، فرقة الصبايحية واستغلالها داخل الاستراتيجية الاستعمارية في الجزائر 1830- 1845، المجلد 12، العدد 1، تاريخ القبول 24/ 2019/11 ، ص. ص :141 - 149.

46. هواري موسى، بلدان المغرب العربي دراسة جغرافية، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، مج 1،العدد 3،جامعة الجزائر، 2021 ص. ص :01-26.

5- الأطروحات:

47. العايب معمر، مؤتمر طنجة 1958، شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2002.

48. المكي جلول، مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب من 631 إلى 1263 هـ/ 1234- 1843م، شهادة ماجستير معهد تاريخ، جامعة الجزائر، 1993.

49. بن سيفي عز الدين، العلاقات الجزائرية المغربية، شهادة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بالقايد، 2018.

50. بن قومار جلول، علاقات المغرب الأقصى السياسية والدبلوماسية مع الدول ضفتي غرب المتوسط في عهدي أحمد منصور السعدي وإسماعيل العلوي، شهادة الدكتوراه، قسم العلم الإنسانية، جامعة غرداية، 2016.

51. بوخاوش مريم ب، آثار سقوط الأندلس على بلاد المغرب الأوسط 10.6هـ/16.12م، شهادة دكتوراه، قسم التاريخ، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2015.

52. حمايدي بشير، مسألة الحدود في دول المغرب العربي، شهادة دكتوراه، قسم العلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، 2016.

53. وزان فاطمة، العلاقات الجزائرية المغربية وانعكاساتها على الاتحاد المغاربي، شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر 3، 2017.

فهرس الأعلام والأماكن

– فهرس الأعلام –

– أبو حمود الثاني: 04

– صالح رايس: 10

– سليمان القانوني: 11 - 12

– أبو حسون الوطاسي: 11

– محمد بن الشريف: 14- 15

– حسن باشا: 11

– محمد طيب الشرفي: 15-17

– محمد بن عبد الله: 17

– ليون روش: 21-22-33-34

– دولابورت: 22

– بوعمامة: 24-25-45

– الدوق دومال: 34

– محمد بوضياف: 46

– كافينياك: 37-38-39

– أحمد بلافريج: 55-56-63

– تاحسن الزياني: 12

– حبيب بورقيبة: 44-57-60-67

– بيجو: 21-22-23-26-27-29-35

– سلطان عبد الرحمن: 22-26-27-31-36

– الأمير عبد القادر: 21-22-23-24-26-27-32

– منداس فرانس: 51

– محمد الخامس: 52-53-56-57-60-67

– الحسن الثاني: 52-54

– علال الفاسي: 54-58-66

– ديغول: 62

– عبد الكريم الخطابي: 44-54-65-66

– فهرس الأماكن–

– الجزائر: 37-16-11-10-03-02

– شمال إفريقيا: 02

– موريطانيا الطنجية: 16-02

– موريطانيا القيصرية: 16-02

– تونس: 56-54-50-03-02

– تلمسان: 25-11-10-05-04-03

– نهر ملوية: 16-10-09-08-07-06-05-02

– فاس: 54-27-25-24-13-11-08-05

– مليانة: 07-06

– وهران: 25-08

– مستغانم: 08

– تنس: 08

– فجيج: 43-23-12

– المغرب: 50-46-33-31-21-17-16-11-08-07-06

– مراكش: 22

– طنجة: 56-54-53-47-33-23-22

– مكناس: 36

– واد إيسلي: 30-29-28-25-22

– لالة مغنية: 38-37-34-31-28-27-26-22

– اسبانيا: 31-10-04-02

– فرنسا: 59-34-33-27-25-22-20-19

– واد التافنة: 35-32-27

– وجدة: 28-25-21-13-12-11

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الشكر والتقدير

الإهداء

قائمة المختصرات

المقدمة.....أ

الفصل التمهيدي:

الجذور التاريخية للحدود السياسية بين الجزائر والمغرب الأقصى خلال العهد العثماني

أولا- التطور التاريخي لمنطقة ملوية من العهد الروماني إلى بداية العهد العثماني 02

أ- منطقة ملوية في العهد الروماني..... 02

ب- منطقة ملوية بعد الفتح الإسلامي 03

ثانيا- الوضع الجغرافي لنهر ملوية في العهد العثماني..... 05

أ- الموقع الجغرافي لنهر ملوية 05

ب- جغرافية المغرب الأوسط..... 07

ج- جغرافية المغرب الأقصى 08

ثالثا- الحدود الجزائرية المغربية في العهد العثماني 09

أ- الحدود في العهد العثماني بالجزائر والدولة السعدية بالمغرب (1518م- 1650م)..... 09

ب- الحدود في العهد العثماني بالجزائر والدولة العلوية بالمغرب (1650م- 1830م) 13

الفصل الأول:

الوضع السياسي لنهر ملوية خلال فترة الاستعمار الفرنسي

أولا- العلاقات الجزائرية المغربية 20

أ- حادثة المروحة 20

1- مهمة ليون روش في الجزائر 21

فهرس الموضوعات:

2- رد فعل المغرب من الاستعمار الفرنسي في الجزائر 22
2-1- الموقف الرسمي 22
2-2- الموقف الشعبي..... 22
ب- العلاقات الجزائرية المغربية في ظل الأمير عبد القادر..... 23
ج- العلاقات الجزائرية المغربية في عهد الشيخ بوعمامة 24
ثانيا- معركة إيسلي وانعكاساتها على المغرب الأقصى ومقاومة الأمير 26
أ- وضع الأمير في غربي الجزائر والمغرب الأقصى..... 26
ب- الصراع المغربي الفرنسي 28
1- أسباب الصراع..... 28
2- احتلال وجدة 29
ج- معركة واد إيسلي 14 أوت 1844..... 30
1- السير نحو واد إيسلي 30
2- خطة المعركة..... 30
2-1- المعركة 31
3- أسباب انهزام في معركة إيسلي 32
4- نتائج المعركة وانعكاساتها على المغرب الأقصى..... 32
ثالثا- معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845..... 33
أ- التحاق ليون روش إلى جيش الأمير عبد القادر..... 33
1- معاهدة طنجة 10 سبتمبر 1844..... 34
ب- معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845 36
1- حصار الأمير بين نهرملوية والحدود الجزائرية المغربية 37
ج- حرب الأمير على نهر ملوية الحدود التاريخية 37

1- تمركز الأمير بنهر ملوية 38
2- أسرى الأمير عبد القادر بالأراضي المغربية 39
رابعا- العمل المشترك المغاربي 39
أ- الحدود الجزائرية المغربية من 1845- 1906 39
ب- مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م 41
ج- العمل المشترك المغاربي 41
1- نجم شمال إفريقيا 42
2- جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية 42
3- مكتب المغرب العربي 43
4- لجنة تحرير المغرب العربي 44
5- لجنة العمل الثورية لشمال إفريقيا 44

الفصل الثاني:

العلاقات الجزائرية المغربية خلال الثورة الجزائرية 1954- 1962م

أولا- مظاهر الدعم المغربي للثورة الجزائرية 47
أ- الدعم العسكري..... 47
1- التموين والتسليح 47
1-1 إنشاء مراكز سرية..... 48
2- مراكز صناعة الأسلحة بالمغرب الأقصى 49
3- مراكز استقبال الجيش التحرير الوطني..... 49
4- طرق ووسائل نقل الأسلحة عبر المغرب..... 50
5- تأسيس جيش المغرب العربي..... 50
6- لجنة التنسيق لجيش التحرير المغرب العربي 51

فهرس الموضوعات:

ب- الدعم الشعبي المغربي 51

ج- الدعم السياسي والدبلوماسي 53

1- الدعم السياسي 53

2- موقف الحسن الثاني 54

3- الدعم الدبلوماسي 55

4 - الدعم المالي 55

5- على المستوى الإفريقي 56

6-على المستوى المغاربي والعربي 56

ثانيا- مؤتمر طنجة ودوره في دعم الثورة الجزائرية 57

أ- حادثة اختطاف الطائرة 57

1- ردود الفعل المغاربية على جريمة اختطاف القادة الجزائريين 57

ب- مؤتمر طنجة أفريل 1958 58

1- ظروف ودوافع عقد والمؤتمر 59

2- دعوة إلى عقد مؤتمر طنجة 60

2-1- عقد المؤتمر 61

3- قرارات المؤتمر 61

4- نتائج وانعكاسات المؤتمر 62

ج- تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة 63

1- الصدى الإعلامي لمؤتمر طنجة 64

ثالثا- تدهور العلاقات الجزائرية المغربية 65

أ- الخلاف الحدودي 65

1- الخلاف حول مصير جيش التحرير المغربي 66

فهرس الموضوعات:

ب- تدهور العلاقات بين الجزائر والمغرب 66
1- انعكاسات الثورة على المغرب الأقصى 67
ج- موقف السلطات الفرنسية من المغرب الأقصى 68
1- محاولة فرنسا عزل الثورة عن المغرب الأقصى 68
2- موقف السلطات الفرنسية من عمليات التسليح عبر المغرب الأقصى 70
الخاتمة 73
الملاحق 75
قائمة المصادر والمراجع 100
فهرس الأعلام 107
فهرس الأماكن 108
فهرس الموضوعات 110

الملخص باللغة العربية:

تعالج هذه الدراسة نهر ملوية المجال والتاريخ من 1830 إلى 1962 من بداية الغزو الفرنسي إلى سنة 1962م تتحدث هذه الفترة عن عدة أحداث منها توقيع معاهدة لالة مغنية بين المغرب وفرنسا، وتتمحور هذه الدراسة حول طبيعة العلاقات السياسية التي تربط بين رموز المقاومة في الجزائر المحتلة والسلطة في المغرب.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، المغرب، فرنسا، السلطان عبد الرحمن، الأمير عبد القادر، معركة إيسلي، معاهدة لالة مغنية.

الملخص باللغة الفرنسية:

Cette étude porte sur le domaine de la rivièreMoulouya et son histoire de 1830 à 1962, de début del'invasion française àl'Indépendance.Cette période parle de plusieurs évènements, dont la signature de traité lala Maghnai entre le Maroc , et la France et cette étude s'articule autour de nature des relations politiques qui lient les symboles de la résistance en Algérie et l' autorité au Maroc .

Mots clés: Algérie, Maroc, France, Sultan Abd al-Rahman, Emir Abd al-Qadir, Bataille d'Islay, Traité de LallaMughniyeh.

الملخص باللغة الإنجليزية:

This study deals with the Moulouya River field and date from 1830 to 1962, from the beginning of the French invasion to the year 1962. This period talks about several events, including the signing of the Mughniyeh Treaty between Morocco and France.

Keywords: Algeria, Morocco, France, Sultan Abd al-Rahman, Emir Abd al-Qadir, Battle of Islay, Treaty of LallaMughniyeh.